جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

فعالية العقوبات الاقتصادية في عصر العولمة:
روسيا الاتحادية نموذجاً

إعداد
فرات سمير يوسف عباهره

إشراف
د. عبد الرحيم الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس –فلسطين.

2024

فعالية العقوبات الاقتصادية في عصر العولمة:
روسيا الاتحادية نموذجاً

إعداد
فرات سمير يوسف عباهره

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/7/24، وأجيزت:

د. عبد الرحيم الشوبكي	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. اياد ابو زنيط	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. هيثم عويضة	التوقيع
الممتحن الداخلي	

ب

الإهداء

إلى

غزة

الشكر والتقدير

أحمد الله حمدا كثيرا مباركا ملىء السماوات والارض، على ما أكرمني به من علم باتمام هذه الرسالة.

واتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من:

الدكتور: عبد الرحيم الشوبكي حفظه الله واطال عمره لتفضله الكريم بالاشراف على هذه الرساله، وجهوده الحثيثه في توجيهي لاستكمال هذا العمل.

اعضاء لجنه المناقشة الكرام ...

د. هيثم عوضة استاذ علم الاقتصاد في جامعة النجاح/ ممتحنا داخليا.

د. اياد ابو زنيط استاذ العلوم السياسية في جامعة الاستقلال/ ممتحنا خارجيا.

لما كان لهم من ارشادات وتوجيهات قيمة.

الى عائلتي ...

الى اصدقائي ....

من ساندوني بكلماتهم ودعواتهم وكانوا عوننا لي.. شكرا لكم.

اساتذة برنامج التخطيط والتنمية السياسية من كان لهم الفضل في علم نافع.

الى جهاز المخابرات العامة،

الى زملائي ضباط المخابرات من لم يتوانوا عن خدمة وطننا الحبيب فلسطين.

جميعا شكرا لكم

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

فعالية العقوبات الاقتصادية في عصر العولمة: روسيا الاتحادية نموذجا

حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **فرات سمير يوسف عباهره**

التوقيع: فرات عباهرة

التاريخ: **2024/7/24**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير .....د

الإقرار ..... هـ

فهرس المحتويات .....و

فهرس الأشكال ..... ط

الملخص .....ي

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها 3

1.3 أهمية الدراسة 4

1.4 أهداف الدراسة 4

1.5 حدود الدراسة 4

1.6 فرضية الدراسة 5

1.7 منهجية الدراسة وأدواتها 5

1.8 مصطلحات الدراسة 6

1.9 الدراسات السابقة 9

1.9.1 المحور الأوَّل: دراسات تناولت العقوبات الاقتصاديَّة 9

1.9.2 المحور الثَّاني: دراسات تناولت العولمة 12

1.9.3 المحور الثَّالث: دراسات تناولت العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا الاتحاديَّة 16

1.10 التَّعقيب على الدّراسات السَّابقة 20

1.11 المداخل النظرية للدراسة 21

1.11.1 النظريات الدراسية 21

1.11.2 العولمة الاقتصاديَّة 28

1.11.3 العقوبات الاقتصاديَّة 35

الفصل الثَّاني: التَّوتر الجيوسياسي في أوكرانيا: حرب روسيا على أوكرانيا والرَّد الغربي بالعقوبات الاقتصاديَّة 39

2.1 الصّراع الجيوسياسي الروسي الغربي على أوكرانيا 39

2.2 العقوبات الاقتصاديَّة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب أوكرانيا عام 2014 – 2022. 42

2.2.1 قيود إضافية على شبه جزيرة القرم وسيفاستو بول 44

2.2.2 العقوبات الدَّبلوماسيَّة 46

2.3 العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في الأراضي الأوكرانيَّة 2022 47

2.4 العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة على روسيا الاتحاديَّة بعد العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في الأراضي الأوكرانية عام 2022. 52

2.4.1 حزم عقوبات الاتحاد الاوروبي على روسيا 52

2.4.2 العقوبات الاقتصاديَّة الفرديَّة على روسيا 74

الفصل الثَّالث: تداعيات ومواجهة روسيا للعقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة وتأثيرها في الفضاء الدّولي 78

3.1 تأثير العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة على الاقتصاد الرّوسي وتحدياته المستقبلية 78

3.1.1 هدف العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة ضد روسيا والتَّأثيرات المتوقَّعة 79

3.1.2 تحديات النّظام المالي الرّوسي: تأثير العقوبات الاقتصاديَّة الدّوليَّة 81

3.1.3 تأثير العقوبات على قطاع الطَّاقة الرّوسي 82

3.1.4 صادرات وواردات روسيا ونظامها اللوجستي في ظلّ العقوبات الاقتصاديَّة 83

3.1.5 مظاهر تراجع الاقتصاد الروسي 85

3.2 تأثير العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة على روسيا على العولمة والاقتصاد العالمي: التَّداعيات والانعكاسات 88

3.2.1 تأثير العقوبات على نمط وحجم التّجارة العالميَّة وسلاسل التَّوريد العالميَّة 90

3.2.2 تأثير العقوبات الاقتصاديَّة على الشَّركات متعدّدة الجنسيات ونقلها للصدَّمات 92

3.2.3 أمن الطاقة العالمي والتَّحولات النَّاجمة عن العقوبات 93

3.2.4 التَّداعيات الجيوسياسيَّة للعقوبات وتأثيرها على العولمة والاقتصاد العالمي 95

3.3 استراتيجيات ورد الفعل الروسي على العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة 100

3.3.1 دور ركائز روسيا الاتحاديَّة موارد الدّولة الروسيَّة كأداة للتَّصدي للعقوبات الغربيَّة..... 101

3.3.2 النّظام السياسي الروسي في مواجهه العقوبات 104

3.3.3 توجه روسيا نحو الأسواق البديلة ودور التكتلات والدّول الصديقة في تعزيز التبادل التّجاري وتجاوز العقوبات 114

الخاتمة 123

قائمة المصادر والمراجع 126

Abstract ..... B

فهرس الأشكال

الشكل (1): رسم بياني يوضح الزيادة الكبيرة بكمية العقوبات المفروضة على روسيا بعد البدا بالعملية العسكرية في اوكرانيا مباشرة، اضافة لترتيب اكثر الدول تلقي للعقوبات 52

الشكل (2): رسم بياني للانخفاض المقدر للناتج المحلي الاجمالي 87

الشكل (3): رسم بياني يوضح تراجع الروبل بشكل كبير بداية الحرب وبعد فرض سياسات البنك المركزي واستقر الروبل وتجنب الانهيار 107

الشكل (4): رسم بياني يوضح تغيير وجهه صادرات روسيا من الوقود الاحفوري للاتحاد الأوروبي ودول مختلفة 116

فعالية العقوبات الاقتصادية في عصر العولمة: روسيا الاتحادية نموذجا

إعداد

فرات سمير يوسف عباهرة

إشراف

د. عبد الرحيم الشوبكي

الملخص

تستكشف الأطروحة الصراع الروسي الغربي من خلال عدسة العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة على روسيا في سياق العولمة، وتفاعلات روسيا الاستراتيجيَّة تجاه هذه العقوبات. وتُقدّم الدراسة تحليلًا شاملًا للعقوبات وتأثيرها على الاقتصاد الروسي والنّظام العالمي، مع التركيز على الأبعاد الجيوسياسيَّة للصّراع.

الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيس: "ما مدى فعالية العقوبات الاقتصاديَّة في عصر العولمة؟"، من خلال تحليل حالة العقوبات الغربيَّة المفروضة على الاتحاد الروسي.

تُفترض الدّراسة أنَّ العقوبات الاقتصاديَّة ضد دولة بحجم اقتصاد روسيا قد تُحدث تأثيرات ملموسة على الاقتصاد العالمي وديناميكيات العولمة.

تُطبق الدّراسة منهج دراسة الحالة لتحليل الاتحاد الروسي كمثال على دولة تخضع للعقوبات الاقتصاديَّة، ومنهج المصلحة الوطنيَّة لفهم الصراع بين المصالح القوميَّة لروسيا والغرب. كما تستخدم أدوات الوصف والتَّحليل لتقييم تأثيرات العقوبات.

وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج ولعل اهمها:

أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الروسي إلى صدمة اقتصاديَّة، تسببت في اضطرابات لوجستيَّة، وارتفاع أسعار الوقود، ونقص المواد، وزيادة أسعار الغذاء، وعزز من ذلك طبيعة العولمة

والسوق العالميَّة التي أدَّى إلى تفاقم تأثير العقوبات عالميًا، ممَّا رفع التكاليف الاقتصادية عالميا وتسبب بتضخم عالمي، تأثيرات مستقبلية على تحالفات والتكتلات الدولية اضافى لتهديد مكانة الدولار عالميا.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، العولمة، الحرب الروسيه الأوكرانية.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة الدراسة

يشهد العالم المعاصر سرعة وتحولات في مختلف المجالات، الاقتصاديَّة، والثَّقافيَّة، والسّياسيَّة، ومع انهيار المنظومة الاشتراكيَّة ظهرت قوّة الخطاب الأمريكي في عولمة الخطاب الليبرالي، الذي يهدف إلى احتواء دول الشَّرق والجنوب، وبدت بشكل واضح سياسات الغرب المتزايدة في فرضه لنظام العقوبات الاقتصاديَّة بعد انهيار الاتّحاد السُّوفييتي، فتعدّ العقوبات أهمَّ أدوات السّياسة الدَّوليَّة الرَّادعة، وأهمَّ الأدوات الدّبلوماسيَّة التي تنفّذها الدّول؛ بهدف تحقيق مصالحها وإن تذرَّعت بحماية السلم الدَّولي، أو خرق للسَّلام وحقوق الإنسان (جديد، 2009).

وظهر في الآونة الأخيرة صراع بين الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والغرب من جهة، وروسيا الاتّحاديَّة من جهة أخرى على الأراضي الأوكرانيَّة، وعند وضع الأزمة الأوكرانيَّة في سياقها الدَّولي الواسع تتناقض الرؤى الغربيَّة والرّوسيَّة حول مكانة وأهميَّة أوكرانيا لكلّ منهم، ويعود أساس هذا التَّناقض إلى الموقع الجغرافي الحسَّاس بين روسيا وأعضاء حلف النَّاتو، والتي يتم وصفها بالبوابة الشَّرقيَّة لأوروبا، ولوصف الأهميَّة الاستراتيجيَّة لموقع أوكرانيا صيغت العديد من المفاهيم والأفكار، فقد حدَّد ماكيندر (Halford Mackinder) عام 1904 مفهوم أوراسيا، وفي عام 1919 بلور مفهومه الأكثر شهرة "قلب الأرض"، وبيَّن فيه الأهميَّة الكبيرة لمنطقة أوروبا الشَّرقيَّة التي تحتل المنطقة المركزيَّة، ووضع معادلته المعروفة "من يسيطر على أوروبا الشَّرقيَّة يحكم الهارتلاند[1]، ومن يسيطر على الهارتلاند يحكم جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم"، وظهر مفهوم الحزام المحيط في كتابات نيكولاس سبيكمان (Nicholas Spykman)؛ لضرورة قيام أمريكا والغرب باحتواء الاتّحاد السّوفييتي عبر سلسلة

[1] الهارتلاند: هي المنطقة الجغرافية المركزية في العالم، والتي تشمل أوروبا الشرقية وأجزاء من آسيا الوسطى.

من التَّحالفات العسكريَّة والأمنيَّة؛ للسَّيطرة على الحزام المحيط، ومنع السوفييت من الوصول إلى المياه الدَّافئة، أو التَّغلغل في أوروبا، وحدث من مقولة ماكيندر (Halford Mackinder) افتراض سبيكمان (Nicholas) Spykman أنَّ من يسيطر على الحزام المحيط يحكم أوروسيا، ومن يحكم أوروسيا يسيطر على مصائر العالم، وبالمقابل نجد المفكّرين الروس لضمان بقاء روسيا كقوة عظمى تحتاج أن تبقى المتحكم الرَّئيس في المحور الاستراتيجي لأوروسيا، ولذلك تسعى روسيا لبسط نفوذها في المناطق التي خسرتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، بهدف حماية المنطقة المركزيَّة في أوروسيا (قدورة، 2014).

وتمثّل العقوبات أهمّ أدوات الرَّدع الدَّوليَّة، ويمكن اعتبراها الخيار الوحيد في عصر انتشرت فيه القوى العسكريَّة النَّوويَّة، وبالأخص في التَّعامل مع قوَّة نوويَّة عظمى مثل روسيا، وتعتبر حرب بمعنى الكلمة لما تخلّفه من آثار وأضرار على اقتصاد الدَّولة المستهدفة، والتي بدورها تحدث أضرارًا اجتماعيَّة وإنسانيَّة، تجسّد هذه الدّراسة الصّراع الرّوسي الغربي بقيادة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ذات البعد الجيوسياسي في منطقه أوكرانيا، والتي تعدُّ من أهمّ المواقع الجغرافيَّة بالنّسبة لطرفي النّزاع، والتي من خلالها يحاول كلّ طرف ببسط نفوذه، والذي يؤدي بدوره إلى إضعاف وزن الآخر في السَّاحة الدَّوليَّة، وإن كان ردّ روسيا الاتحاديَّة بغزو الأراضي الأوكرانيَّة لحماية مصالحها وأمنها القومي؛ لمنع انضمام أوكرانيا لحلف النَّاتو والاتحاد الأوروبي بعد فشل جهودها الدّبلوماسيَّة، تمثّل ردّ الغرب بعقوبات اقتصاديَّة طالت جميع أركان روسيا الاتّحادية ورجال الدَّولة النافذين، وتمَّ وصف هذه العقوبات من قبل الغرب بأنَّها غير مسبوقة، في هدف مبتغاه الأساسي عزل روسيا عن تحقيق أهدافها؛ لتكون فاعلة في السَّاحة الدَّوليَّة لعالم متعدّد الأقطاب.

امتازت الأزمة الرّوسيَّة الأوكرانيَّة في أنَّها تحدث في عصر العولمة، حيث ترتبط دول العالم وتتكامل في مختلف المجالات، أهمّها المجال الاقتصادي، ومع اتّباع الغرب والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة للعديد من الأدوات والسبل في فرض هيمنتها على العالم من دعم توجّه الدّول نحو العولمة، واستخدام أدواتها الدّبلوماسيَّة، برز في الآونة الأخيرة استخدام استراتيجيَّة العقوبات الاقتصاديَّة بكثرة، والتي برعت أمريكيا

في استخدامها في العديد من المناسبات، بهدف الحفاظ على مصالحها كخيار آخر لاستخدام القوَّة العسكريَّة، لنضع الشّكوك حول نجاعة هذه العقوبات، والحصول على نتائج لم تكن مرجوَّة من قبل الغرب كالحالة التي سوف تقع عليها الدّراسة، فقد توقَّع الغرب الانهيار السَّريع لروسيا بسبب كم ونوعيَّة العقوبات التي فرضت عليها.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

بالرّغم من قيام المجتمع الدّولي ممثلًا بالولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وحلفاؤها بفرض العقوبات الاقتصاديَّة إبّان الحرب الرّوسيَّة – الأوكرانيَّة، بهدف منع روسيا من تغيير موازين القوى الدّوليَّة عبر سياسات جيو سياسيَّة واقتصاديَّة؛ لإقصاء روسيا، وتحجيم دورها في السّاحة الدَّوليَّة، إلا أنَّ فعاليَّة تلك العقوبات تبقى مثار جدل في ظلّ تعامل النّظام الرّوسي مع تلك العقوبات، وعلاقتها بدول كبرى مثل الصين والهند وإيران، ومع سمة العصر الحالي الذي يمتاز بالعولمة، وانخراط المجتمع الدّولي في منظومة العولمة الاقتصاديَّة، أدَّت هذه العقوبات إلى تداعيات انعكست بشكل سلبي على السَّاحة الدَّوليَّة، ومن جهة أخرى تمكَّنت روسيا الاتّحاديَّة من تكييف نفسها وتدبّر شأنها في ظلّ العقوبات المفروضة عليها.

وان هذه الدراسة تطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية في عصر العولمة؟

وينبثق عن هذا التساؤل العديد من الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة وفصولها الإجابة عليها، وهي:

1. ما هي خصائص وميزات العولمة الاقتصادية؟
2. ما هو مفهوم العقوبات الاقتصادية وكيفية عملها؟
3. ما هي مقومات وميزات النظام الاقتصادي الروسي؟
4. ما هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا؟
5. كيف قامت روسيا بمجابهه العقوبات الاقتصادية؟

6. ما هو مستقبل العقوبات الاقتصادية على روسيا؟

1.3 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة في حداثة الموضوع حيث تشكل الأزمة الروسية الأوكرانية أحد أهم المنعطفات في الساحة الدولية في العصر الحديث لما لها من تداعيات قد تحدث تأثير على المنظومة العالمية ككل، توضيح جوانب وأدوات الصراع الروسي الغربي، دراسة العقوبات على حالة روسيا المنفردة باقتصادها القوي ووزنها السياسي والعسكري ومعرفة قوة واستراتيجيات روسيا في مواجهه الغرب.

الأهمية العملية: أهمية العقوبات الاقتصادية التي تعتبر أداه العصر الحالي ومدى تأثيرها الكبير التي تخلفه على الدول والشعوب كونها تستهدف الاقتصاد وهو عصب الحياة للدولة والشعوب، وكون العقوبات المفروضة حاليا على روسيا تعتبر من أشد أنواع العقوبات التي فرضت عن سابقاتها من الدول، والتعرف على طرق وإجراءات روسيا في مواجهه العقوبات المفروضة عليها.

1.4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدّراسة لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. التَّعرف إلى العقوبات الاقتصاديَّة التي تمَّ فرضها على روسيا.
2. التَّعرف على الاستراتيجيات المتّبعة من قبل روسيا في مواجهة العقوبات الاقتصاديَّة.
3. معرفة مدى فعاليَّة العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا.
4. مدى تفاعل العقوبات الاقتصاديَّة بالنظام العالمي، والآثار المترتّبة على اقتصاد العالم.

1.5 حدود الدراسة

الحدود الزَّمنيَّة: تنحصر الدّراسة في عامي 2014، 2022، وتمَّ اختيار عام 2014م بسبب فرض العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا إثر ضمّها لجزيرة القرم، وعام 2022م فرضت عقوبات اقتصاديَّة كبيرة على أثر اعتراف روسيا باستقلال إقليم دونباس عن أوكرانيا، وبدء العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في أوكرانيا.

الحدود المكانية: روسيا الاتّحاديَّة، والفضاء الدّولي العام.

1.6 فرضية الدراسة

كان لفرض الغرب للعقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية بما تملكه من نظام سياسي يمتاز بالسيادة وزن اقتصادي كبير يرتكز على العديد من المرتكزات أهمها الاستناد على قدرة مواردها، وبذلك تمكنت روسيا من مجابهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وبحكم حجم الاقتصاد الروسي الكبير وانخراطه في منظومة العولمة، فان العولمة لما تحويه من خصائص وميزات خلقت واقعا جعل من العقوبات الاقتصادية أداة ذات تأثير مزدوج ففي الوقت الذي ألحقت فيه هذه العقوبات أضرار على الاقتصاد الروسي أدى ذلك إلى ضرر كبير على الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي.

1.7 منهجية الدراسة وأدواتها

للإجابة عن تساؤلات الدّراسة، والتَّحقق من صحّة الفرضيات التي قدَّمتها الدّراسة، سوف يتم الاعتماد على المناهج والأدوات البحثيَّة، التالية:

منهج دراسة الحالة، تمَّ اتّباع منهج دراسة الحالة لدراسة روسيا الاتّحاديَّة كحالة دراسة وقعت عليها العقوبات الاقتصاديَّة، حيث سوف يتمّ عرض لنقاط القوّة، ووزن روسيا السّياسي والاقتصادي، وآثار هذه العقوبات على حاله الدّراسة، وانفراد الحالة الرّوسيَّة عن سابقاتها من الحالات في مواجهتها للعقوبات الاقتصاديَّة، كما سيتم عرض الآثار الاقتصاديَّة على اقتصاد العالمي نتيجة العقوبات المفروضة على الحالة الرّوسيَّة.

منهج المصلحة الوطنيَّة، لأهميَّة المنهج في فهم وتفسير توجّهات، وسلوك، وسياسات كلّ من روسيا الاتّحاديَّة والغرب في حماية مصالحها الوطنيَّة في الأزمة الرّوسية الأوكرانيَّة، ويفسر المنهج صراع المصالح القوميَّة المتضاربة بين روسيا والغرب.

أداة الوصف التَّحليلي، واستخدامها في تحليل العقوبات الغربيَّة المفروضة على روسيا الاتّحاديَّة في ظلّ العولمة الاقتصاديَّة، ووصف آثارها ونتائجها على روسيا من جهة، ووصف آثار العقوبات على السَّاحة الدَّوليَّة من جهة أخرى.

1.8 مصطلحات الدراسة

الفعالية: ارتبطت تعريفات مفهوم الفعالية في علم الإدارة والاقتصاد لقياس مدى تحقيق أهداف الشركات والمنظمات والعاملين فيها، وعرفها بيتر دراكر (Peter F Drucker) بأنها فعل الأشياء الصحيحة وقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها والغايات التي حددتها مسبقا، وينظر كل من سانتيجو سيمباس (Santiago S Simpas) ورومان جارسيا (Roman M Garcia) للفعالية بأنها مؤشر هام لقياس الأداء ومدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المرجوة . وتعرف الفعالية إجرائيا: بمدى تحقيق الأهداف (محمد و أفندي، 2014).

فعالية العقوبات الاقتصادية: مدى قدرة العقوبات الاقتصادية على تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية من إضعاف اقتصاد الدولة المفروض عليها العقوبات والضغط عليها لردع سلوكها السياسي اتجاه قضية معينه، دون التسبب في آثار سلبية ونتائج غير متوقعه على الجانب الإنساني واقتصاد الدول الأخرى.

العقوبات الاقتصاديَّة: يعود التَّعريف القانوني للعقوبات الاقتصاديَّة إلى ميثاق الأمم المتَّحدة في الفصل السَّابع، حيث تمَّ ذكر العقوبات الاقتصاديَّة، بمعنى التَّدابير التي لا تستخدم القوَّة العسكريَّة، وقد غاب التَّعريف الدَّقيق للعقوبات الاقتصادية في ميثاق الأمم المتَّحدة؛ ولذلك اجتهد العديد من الكتاب والمحللين من أجل إعطاء تعريف يضبط المعنى، فقد عرفها كلسن (Hans Kelsen) بتعريف موسع: أنَّ العقوبات

الدَّوليَّة الاقتصاديَّة لا تستهدف حفظ وحماية القانون، بل تستهدف حفظ وحماية السَّلام الذي بدوره لا يتَّفق بالضَّرورة مع القانون. (نصيرة و طاهر، 2018)

وعرفها باند جان مارك (Band Jean Marc) تعريفًا يتَّسم بالدّقة، وعارض الهدف من وراء العقوبات، على أنَّها أداة قصر وإكراه في السّياسة الخارجيَّة للدَّولة التي تنتهك العلاقات الاقتصاديَّة الطبيعيَّة مع دولة أخرى من أجل إلزام الدَّولة المستهدفة على تغيير سلوكها، ومن جانب آخر عرّفت العقوبات الاقتصاديَّة بالتركيز على الجانب الاقتصادي عن طريق استعمالها كوسيلة ضغط على اقتصاد الدّولة المستهدفة، وعرفها جينثيسون (Jentheson): بأنَّها الحرمان الفعلي، أو التَّهديد باستعمال العلاقات الاقتصاديَّة من جانب دولة أو أكثر، بهدف التَّأثير على سلوك دولة أخرى في القضايا غير الاقتصاديَّة، أو الحدّ من القدرات العسكريَّة. (نصيرة و طاهر، 2018)

وعرّفت العقوبات الاقتصاديَّة بأنَّها: الجزء الأهمّ من العقوبات الدَّوليَّة التي تتشكَّل نتيجة الجهود الدّبلوماسية الحكوميَّة، المبذولة من قبل مجموعة من البلدان والمنظَّمات الدَّوليَّة ضد الدّول أو المنظَّمات؛ من أجل حماية مصالح الأمن القومي، أو حماية القانون الدَّولي والدفاع ضد أيّ تهديد يعرّض السَّلام والأمن الدولي للخطر (صلاح و أيمن، 2020). مفهوم العقوبات الاقتصاديَّة مفهوم حديث في السّياسة الدَّوليَّة، وهو استغلال وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق مكاسب وأهداف سياسيَّة.

تعرّف العقوبات الاقتصاديَّة إجرائيًّا بـ "مجمل الإجراءات والتَّدابير التي تستخدم أدوات القسر الاقتصاديَّة من قبل دولة، أو مجموعه دول، ومنها المنظَّمات الدَّوليَّة لمعاقبة دولة أخرى، بهدف حماية حقوق الإنسان والسلم والأمن الدَّولي.

العولمة: تعدَّدت تعريفات العولمة، وذلك تبعًا للخلفيات الفكريَّة للمنظَّمات أو الأشخاص الذين قدموا هذه التَّعريفات، والزاوية التي تمَّ تعريف العولمة بها.

كما أن العولمة مفهوم واسع، يحوي العديد من الأبعاد، منها البعد الثَّقافي، والسّياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وأنَّ ما يهمّنا في هذا الدّراسة هو البعد الاقتصادي للعولمة، والذي هو موضوع بحثنا، أو ما يعرف بالعولمة الاقتصاديَّة، والتي صيغت لها العديد من المفاهيم، ولكن أغلبها يتشارك بأنَّ العولمة الاقتصاديَّة هي فتح الأسواق أمام المنافسة الرَّأسماليَّة لجميع بلدان العالم.

ومن هذه التَّعريفات:

- تعريف صندوق النَّقد الدَّولي للعولمة: هي التواكل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم المدفوع بازدياد حجم وتنوّع المبادلات العابرة للحدود، والخدمات، ورؤوس الأموال مع الانتشار الشَّامل للتّكنولوجيا، وركز سمير أمين بتعريفه للعولمة على سياق تاريخي سياسي، وعرَّفها بأنَّها بداية مرحلة تاريخيَّة انطلقت خلال الأعوام (1989–1991)، من خلال الإخفاق التام المزدوج لطموحات أنظمة وبلدان الشرق المسماة بـ "الاشتراكية"، وأنظمة وبلدان الجنوب المسماة بـ "الاستقلاليَّة الوطنيَّة". (غربي، 2013)
- وقدَّم إسماعيل صبري عبد الله تعريفًا يحاول به إبراز الجوانب المتعدّدة للعولمة، وعرَّفها بأنَّها أهمّ ما يتَّسم به عالم اليوم من التَّداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد، والاجتماع، والسّياسة، والسّلوك دون اعتداد بذلك بالحدود السّياسيَّة للدّول ذات السّيادة، أو انتماء خالص لوطن محدّد، أو لدولة معيّنة دون إجراءات حكوميَّة. (غربي، 2013)
- وعرف محمد أمين مبروك العولمة بأنَّها تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتعاظم آليات فرضه سياسيًّا، واقتصاديًّا، وإعلاميًّا، وعسكريًّا، بعد التَّداعيات العالميَّة التي نجمت عن انهيار الاتّحاد السوفياتي، وسقوط المعسكر الشَّرقي، وعلى ذلك فإنَّ العولمة تكتسب عالميتها من مدى اتّساع قدرتها على فرض هذا النَّمط على الشّعوب، وليس على أساس كونها واقعًا فعليًا يحيط بالشّعوب البلدان. (غربي، 2013)

وتعرَّف العولمة الاقتصاديَّة إجرائيًّا بأنَّها: تسهيل انتقال القوى العاملة، والمعلومات، والسلع، والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليميَّة، واندماج الأسواق في حقول التّجارة والاستثمارات المباشرة . (عبد العزيز، زكريا، و الطحان، 2011) . وزيادة درجة التَّرابط المتبادل بين المجتمعات الإنسانيَّة من خلال عمليات انتقال السّلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج، والأشخاص، والمعلومات. (غربي، 2013)

1.9 الدراسات السابقة

تناولت الدّراسة العديد من الدّراسات السَّابقة ذات العلاقة بالموضوع، والتي تمَّ تقسيمها إلى ثلاثة محاور، وهي:

1.9.1 المحور الأوَّل: دراسات تناولت العقوبات الاقتصاديَّة

1. فاتن صبري سيد الليثي "العقوبات الدَّوليَّة وأثرها على حقوق الإنسان المدنيَّة والسّياسيَّة" (الليثي، 2016).

هدفت الدّراسة إلى تبيان آثار العقوبات الاقتصاديَّة على الدّول، وبصفة خاصة حقوق الإنسان المدنيَّة والسّياسيَّة، وعرَّفت الدّراسة بالحقوق المدنيَّة والسّياسيَّة، والاتفاقيات والمواد القانونيَّة التي تحمي هذه الحقوق، وتحدَّثت عن انتهاك العقوبات لحق الحياة، وتقديم مثال على ما جرى في العراق من آثار جراء العقوبات الاقتصاديَّة، حيث أثَّرت بشكل مباشر على الأسرة العراقيَّة، مسبّبة حالات الفقر والتشرّد، وعمالة الأطفال، وزيادة نسبة الأميَّة والجريمة، كما وتحدَّثت الدّراسة عن تناقض واضح بين القوانين والمواد القانونيَّة لحقوق الإنسان، وممارسة الدّول الفارضة لعقوبات اقتصادية تناقض هذه القوانين.

عرَّفت الدّراسة العقوبات الدَّوليَّة على أنَّها التَّدابير العسكريَّة وغير العسكريَّة، التي تصدر عن مجلس الأمن، أحد الفروع الرئيسة لمنظّمة الأمم المتَّحدة بناءً على تخويل من ميثاق المنظَّمة (المادة 24) ضدّ دولة أو دول تخالف النّظام القانوني الدَّولي المعمول به، وخلصت الدّراسة إلى أنَّ الإنسان ما يزال يعاني من الانتهاك في حقه كإنسان على الرّغم من المعاهدات والاتفاقيات الدَّولية، وحسب ميثاق الأمن، فإنَّ

العقوبات تفرض على الدّولة فقط، إلا أنَّ قوّة العقوبات وتعنّت الولايات المتّحدة الأمريكيَّة خلقت معاناة لدى الشّعوب، وهو ما يخالف ميثاق المنظَّمة العالميَّة، وقد أشارت الباحثة إلى حالة العراق.

2. سولاف سليم بعنوان "الجزاءات الدَّولية غير العسكريَّة" (سليم، 2006).

تناولت الدّراسة العقوبات الدَّوليَّة من زاوية قانونيَّة، وقسَّمت الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتعلَّق بالجزاءات الأدبيَّة والتَّأديبيَّة.

المبحث الثاني: تناول الجزاءات القانونيَّة المتعلّقة بعدم تسجيل المعاهدات، وعدم الاعتراف بالأوضاع الإقليميَّة غير المشروعة.

تناولت الدّراسة في الفصل الثَّاني الجزاءات الاقتصاديَّة من حيث المفاهيم والسند القانوني، ومن المفاهيم التي تدخل في إطار طائفة الجزاءات الاقتصاديَّة، التدابير المضادّة، كرد فعل على مشروع من جانب دولة ما أو أكثر، وتمثّل موقفًا ضد سلوك الدّولة، كما تناولت مفهوم المقاطعة الاقتصاديَّة وهي وقف العلاقات التّجارية مع جماعة أو فرد أو بلد؛ لتحقيق غرض سياسي أو اقتصادي أو عسكري في السلم أو الحرب، ومفهوم الحصار الاقتصادي، والذي يعتبر من أشد أنواع الجزاءات، ويطلق عليه مسمى الحظر أو التَّحريم الاقتصادي، ويهدف إلى تطويق الدَّولة المستهدفة.

أما بخصوص السند القانوني للجزاءات الاقتصاديَّة فإنَّ أي التزام في إطار العلاقات الدّوليَّة يقتضي بالضرورة وجود قاعدة قانونيَّة دوليَّة، وسند يستمد منه الأحكام والشروط، ويكفل شرعيَّة التَّطبيع، وتطرَّقت الدّراسة إلى تحليل العديد من هذه المواد القانونيَّة.

وفي خاتمة الدّراسة تحدَّث عن الجزاءات الاقتصاديَّة على أنَّها أهمّ أنواع الجزاءات الدَّوليَّة، والأكثر فعاليَّة وعمليَّة في تحقيق أهدافها، والتي تتعدد صورها من حصار إلى مقاطعه إلى حظر؛ بهدف تطويق الدَّولة المنتهكة، وتقويم سلوكها.

3. عبد السلام مصباح، السائح محمد " العقوبات الاقتصاديَّة أحادية الجانب بين الشَّرعيَّة الدَّوليَّة وهيمنة الدّول الكبرى (إيران نموذجا)" (مصباح و محمد، 2022).

تحدَّثت الدّراسة عن الاستخدام المكثَّف للعقوبات في العلاقات الدَّوليَّة، والمعنى من مصطلح العقوبات الاقتصاديَّة أحاديَّة الجانب، هو استخدامها من قبل دولة واحدة دون الرجوع إلى قرار عصبة الأمم المتَّحدة، وتطرَّقت إلى تاريخ العقوبات الاقتصاديَّة، وأنَّها أخذت شكلها المنظَّم الجديد مع تشكيل عصبة الأمم المتَّحدة بعد انتهاء الحرب العالميَّة الأولى.

فصلت الدّراسة أنواع العقوبات، والتي تمثَّلت بالعقوبات الشَّاملة، والتي تعني فرض حصار واسع النّطاق على التّجارة والعلاقات الدّبلوماسيَّة، والعقوبات الذَّكية التي تستهدف أشخاصًا، وكيانات، وقطاعات محدَّدة من أجل تخفيف الآثار على المدنيين في الدَّولة المفروض عليها العقوبات، العقوبات الرَّئيسة التي تستهدف كيانات خارجيَّة كمعاقبة الشَّركات والمؤسَّسات الدَّاخليَّة إذا تعاملت مع هذه الشَّركات.

والعقوبات الثَّانويَّة، التي تستهدف أطرافًا أخرى بسبب تعامل مع الكيانات المفروضة عليها العقوبات، وتحدَّثت الدّراسة عن أهمّ القطاعات المستهدفة من قبل العقوبات الذَّكية، مثل القطاع المالي والمصرفي، وقطاع الطاقة البتروكيماويات، وقطاع التّكنولوجيا والاتصالات، والقطاع العسكري.

تحدَّثت الدّراسة عن العقوبات المفروضة على إيران، ونستعرض أهمَّها: حظر تبادل الدولار، وحظر التَّعاملات التّجارية المتعلّقة بالمعادن النَّفيسة وبالأخص الذهب، وفرض عقوبات على أيّ دولة تتبادل التّجارة مع إيران، وحظر تصدير واستيراد التّكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التّقنية الصّناعيَّة ذات الاستخدام المدني والعسكري، وفرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني، وعقوبات على قطاع الطَّاقة وبالأخص النّفط، وأثَّرت هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني، حيث تمثَّلت بانخفاض الصادرات النّفطيَّة، وانسحاب المستثمرين والشَّركات الأجنبيَّة من السوق الإيرانيَّة، وتضرّر اقتصاد إيران في مجمله.

تحدَّثت الدّراسة عن استراتيجيَّة النّظام الإيراني لمواجهة العقوبات الاقتصاديَّة الأمريكيَّة في شقين، الأوَّل الإجراءات الدّاخليَّة، مثل خلق تضخّم مفرط مصطنع، ومضاعفة سعر العملة الأجنبيَّة أربع مرات، وذلك في سبيل منع أيّ تأثير قوي للعقوبات، استخدام احتياطي العملات والذَّهب، والشّق الثَّاني الإجراءات الخارجيَّة، فقد لجئت إيران إلى الدّول الصَّديقة في الشَّراكة التّجاريَّة، والتّبادل التّجاري، والدَّعم السّياسي لإيران، والمتمثّلة بكل من الصين وروسيا والهند.

1.9.2 المحور الثَّاني: دراسات تناولت العولمة

1. نادية العقون، "العولمة الاقتصاديَّة والأزمات الماليَّة: الوقايَّة والعلاج" (العقون، 2013).

تحدَّثت الدّراسة عن مراحل تاريخيَّة للأزمات الماليَّة، من عولمة الأسواق الماليَّة إلى إدخال الاقتصاد العالمي في عصر التَّمويل المعولم منذ بدايات الثَّمانينات من القرن العشرين، ونمو الاقتصاد الرَّمزي كأهم محرك للاقتصاد العالمي، وساعد في ذلك موجة هائلة من التَّقدم التّكنولوجي، والتَّسارع في عمليَّة الابتكار المالي، والاتّجاه نحو التَّحرر من القيود التَّشريعيَّة والإجرائيَّة.

وتحدَّثت الدّراسة عن تصاعد ظاهرة العولمة الماليَّة، وتزايد الأزمات الماليَّة، ومساهمة العولمة الماليَّة في تكريس الأزمات الماليَّة وتوسّع نطاقها، وأنَّ الاستجابة لمتطلبات العولمة الماليَّة سبب أساسي في تكرار وتزايد الأزمات الماليَّة وتوسع نطاقها.

وخلصت الدّراسة إلى العديد من النَّتائج أهمّها أنَّ العولمة وما تفرزه من رهانات تخلق باستمرار العديد من الثَّغرات التي تجعل من حدوث الأزمات الماليَّة الجديدة أمرًا ممكنًا، وفي أي وقت، كما أنَّ العولمة الماليَّة بكل ما تتضمَّنه من تحرير مالي، وتكامل للأسواق الماليَّة العالميَّة، توفّر أهمّ قنوات تدويل وعدوى الأزمات الماليَّة.

2. أحمد حسين الفتلاوي "العولمة الاقتصاديَّة والشّركة القوميَّة" (الفتلاوي، 2010).

تناولت الدّراسة العولمة الاقتصاديَّة، والشركات المتعدّدة الجنسيَّة، والآثار الإيجابيَّة والسّلبيَّة لاستثماراتها في البلدان المضيفة، وقدّمت الدّراسة تعريف العولمة الاقتصاديَّة وذكرت أدواتها، وعرَّفت الشّركة القوميَّة وآثارها الإيجابيَّة والسّلبيَّة على النّشاط الاستثماري للبلدان المضيفة للاستثمار، وقد قسَم البحث إلى مبحثين، تعرَّض الأوَّل إلى ماهيَّة العولمة الاقتصاديَّة وأدواتها، وكشف الثَّاني عن الشّراكة القوميَّة بوجه عام، وأثارها على البلدان النامية.

كما عرَّفت الدّراسة العولمة على أنَّها لحظة تاريخيَّة تتضمّن كلَّ الأبعاد الحياتيَّة المختلفة، بما في ذلك الاقتصاد والسّياسة والثَّقافة، والتي تتداخل مع بعضها بعضًا لتشكّل عالمًا بلا حدود، اقتصاديّة أو سياسيَّة أو ثقافيَّة، ولكن المؤشّرات الموضوعيَّة تشير إلى أنَّ العولمة الاقتصاديَّة هي الأكثر اكتمالاً، وهي الأكثر تحققًا على أرض الواقع من العولمة الثَّقافيَّة أو الاجتماعيَّة أو السّياسيَّ.

ويبدو العالم اليوم معولمًا اقتصاديا أكثر ممّا يبدو معولمًا ثقافيًّا أو سياسيًّا، مجملها أن العولمة الاقتصاديَّة التي تفترض أنَّ العالم قد أصبح وحدة اقتصاديَّة واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعدّ محكومة بحدود الدّولة الوطنيَّة.

إنَّ أدوات العولمة تتَّحد في المنظَّمات الدَّوليَّة التي لا ترتبط بأيّ نظام قانوني وطني، وتمَّ تأسيها ونشأت بمقتضى اتفاقيَّة دولية، مثل صندوق النَّقد الدَّولي، والبنك الدَّولي للإنشاء والتَّعمير، ومنظَّمة التّجارة العالميَّة.

واختتمت الدّراسة بالعديد من النّتائج أهمّها أنَّ العولمة بوجه عام هي بالأساس مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهومًا علميًّا، أو سياسيًّا، أو ثقافيًّا، أو اجتماعيًّا، والعولمة الاقتصاديَّة تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع اليوم للرّقابة التَّقليديَّة، ولم يعد يؤمن بالهيمنة المطلقة للدّول على نشاطاتها، وخاصة فيما يتعلّق بانتقال السّلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي.

إنَّ الشَّركات متعدّدة الجنسيَّة عملت بشكل جاد على عولمة النَّشاط الإنتاجي، بآليات متعدّدة، أهمّها الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدَّى دعم سياسات المؤسّسات الدَّوليَّة مثل صندوق النَّقد الدَّولي، والبنك الدَّولي، واتّباع سياسة السّوق الحرَّة إلى مشاركة الشَّركات الأمريكيَّة والأوربيَّة واليابانيَّة، في رأس مال الشَّركات في الدّول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسماليَّة الغربيَّة إلى أسواق الدّول النَّاميَّة.

3. والدن بيلو (walden bello) "من أجل عولمة بديلة أفكار حول اقتصاد عالمى جديد". (بيلو، 2010)

يتحدَّث الكتاب عن نشوء وتطوّر النّظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويتطرَّق إلى البدائل الممكنة، وركَّز على المؤسّسات المتعدّدة الجنسيَّة، ومؤسَّسات النّظام الدَّولي، وأنَّ هذه المؤسّسات وظيفتها حماية الهيمنة التي يمارسها النّظام الرَّأسمالي العالمي، وتعزيز أهميَّة الدّول والمصالح الاقتصاديَّة المرتبطة بالنّظام الرأسمالي والمستفيدة منه.

تحدَّث الكتاب عن العديد من المواضيع، منها أزمة متعدّدة الجوانب للرَّأسماليَّة العالميَّة، ومنها أزمة نظام الهيمنة الاقتصاديَّة العالميَّة في منتصف التّسعينات، والتي تمثَّلت بأزمة المؤسّسات المتعدّدة الجنسيَّة، وأزمة الشَّرعيَّة التي ضربت النّظام الرَّأسمالي التي سببها لجوء الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة للعمل بشكل منفرد للآليات الجماعيَّة من أجل ممارسة الهيمنة.

وحدث انتشار واسع بأنَّ النّظام العالمي الليبرالي الجديد القائم على حرية التّجارة وحريَّة الأسواق لم يعدّ قادرًا على الوفاء بوعده، وأنَّ النّظام لن يستطيع أن يوفّر الرَّخاء للجميع.

اعتبر الكتاب الشَّركات متعدّدة الجنسيَّة أنَّها إله العولمة، وأنَّها من أبعاد القوة العالميَّة، ومساءلة للبنك الدّولي الذي لم يقدم حلولًا للفقر حول العالم، وأنَّه فاقم من أوضاع دول الجنوب، مع الاستشهاد بنموذج انهيار الأرجنتين التي مثَّلت محنة مشروع العولمة التي عاشت في حالة يرثى لها، وبلغت ديونها 140 مليار دولار للمؤسّسات الماليَّة الدَّوليَّة، ودخل اقتصادها في حالة من الفوضى.

كما تحدَّث الكتاب عن العديد من المقترحات، مثل إنشاء مجلس أمن اقتصادي، والذي يعتبر مرشدًا اقتصاديًّا عالميًّا، ويعمل كمركز للإدارة الاقتصاديَّة العالميَّة، وتناول مقترحات لجنة ملترز، التي انطلقت من استخلاص مهم بأنَّ صندوق النَّقد الدّولي عديم الجدوى، وقدَّمت توصياتها بإنهاء برامج صندوق النَّقد، مثل برنامج التَّكييف الهيكلي طويل المدى، وتقليص صلاحيات الصّندوق وأنشطته، واقترحت اللجنة تحويل

البنك الدَّولي إلى سلطة تنميَّة عالميَّة تقدّم المساعدات والمنح وتطوير برامجه ليقدّم القروض لبنوك تنميَّة إقليميَّة.

1.9.3 المحور الثَّالث: دراسات تناولت العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا الاتحاديَّة

1. دراسة مركز المستقبل بعنوان "صعوبات الإحلال: كيف تؤثّر العقوبات التّكنولوجيَّة الغربيَّة على الاقتصاد الروسي" (مركز المستقبل، 2022).

تناولت الدّراسة حزمة العقوبات المفروضة على قطاع التّكنولوجيا الروسي، والتي تضمَّنت قيود أمريكيا على تصدير السّلع التّكنولوجيَّة إلى روسيا، وفرض عقوبات على بعض الشّركات وكيانات التّكنولوجيا في روسيا، وفرض الاتّحاد الأوروبي عقوبات على تصدير عدد واسع من المنتجات التّكنولوجيَّة، والتي شملت أجهزة الكمبيوتر، وأشباه الموصلات والإلكترونيات المتطوّرة، وجمدت الشّركات متعدّدة الجنسيات الغربيَّة العاملة في مجال التّكنولوجيا مثل أبل ومايكروسوفت أعمالها في روسيا، وقد كان لهذا العقوبات تداعياتها على الاقتصاد الرّوسي، والتي تمثَّلت في تراجع الاستثمارات التّقنيَّة، وإضعاف قدرات التَّحديث، وتقويض القدرات العسكريَّة الرّوسيَّة التي تعتمد على استيراد الرقاقات، وأجهزة الاستشعار، والسلع التّكنولوجيَّة من الخارج، وتضرّر الصّناعات المختلفة، مثل السّيارات والطيران، إضافة إلى هجرة العقول التّكنولوجيَّة إلى الخارج.

تمثَّلت محاولات احتواء روسيا للعقوبات من خلال رصيدها من مخزون التّكنولوجيا، واتّخاذ إجراءات مضادة، وسمحت الحكومة الرّوسيَّة باستخدام الاختراعات والنّماذج الصّناعيَّة التي تملكها الدّول غير الصديقة، ومحاولة شراء التّكنولوجيا من السّوق الرَّماديَّة، واللجوء لتطبيقات بديلة، كما ويتم التّوجه نحو البديل الصّيني في سدّ الفجوة التّكنولوجيَّة، وتعويض غياب التّكنولوجيا الغربيَّة، ولكن لا يستطيع بديل الصين أن يسدّ الفجوة بشكل تام، وفي ختام الدّراسة خلص إلى أنَّه بإمكان روسيا تعويض غياب التّكنولوجيا الغربيَّة، ولكن ليس على المدى البعيد، مع عدم قدرتها على الوصول للتّكنولوجيا المتطورة.

2. محمد نور البصراتي "استراتيجيَّة العقوبات الدَّوليَّة وانعكاساتها على سياسات الدّول (العراق – إيران – روسيا) نموذجا" (البصراتي، 2022).

تتحدَّث الدّراسة عن محدّدات نجاح العقوبات الاقتصاديَّة في التَّأثير على سياسات الدّول خارجيًّا وداخليًّا، مثل طبيعة العلاقات بين الأنظمة الفارضة للعقوبات والأنظمة المفروض عليها، وأنَّ للدّول الكبرى في النّظام العالمي أدوار مؤثّرة في هذا الشَّأن، حيث إنَّها قادرة على إنشاء تحالفات من عدّة دول ومنظَّمات تشاركها فرض العقوبات، إضافة إلى استقطابات مؤثّرة، من خلال علاقتها بالمنظّمات الدَّوليَّة ومجلس الأمن، وتناولت إشكالية الدّراسة مدى تنوّع العقوبات الدَّوليَّة كمًا وكيفًا، وأنَّ العقوبات الدَّولية توظّف سياسيًّا لابتزاز الدّولة المستهدفة، وتتنوّع العقوبات التي تستخدمها كلّ دولة بما يتناسب مع مصادر قوّتها في التَّأثير على الدّولة المستهدفة.

قسَّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- أولا العقوبات بين المفهوم والتَّنوع، وعرف العقوبات بتعريفات عدَّة، منها إجراءات قسريَّة متنوّعة، تعتمدها الدّول بالتَّضافر لإجبار دولة تنتهك القانون الدَّولي على الحدّ من تلك الانتهاكات، وعرض في هذا الفصل مشروعيَّة فرض العقوبات الدَّوليَّة، ومبرّرات فرض العقوبات الدَّوليَّة من إجبار الدَّولة المستهدفة على الخضوع للقانون الدَّولي، وأنواع العقوبات الدَّولية.
- ثانيًا أنماط العقوبات الدَّولية وأسبابها، وكانت عن نماذج العقوبات الدَّوليَّة على العراق بعد عام 1990، والعقوبات على إيران، والعقوبات الدَّوليَّة على روسيا.

وتحدَّث عن العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا عام 2014، على أثر ضم جزيرة القرم، حيث تعرَّضت روسيا لثلاث موجات من العقوبات، من تحالفات دوليَّة، وعقوبات أحاديَّة كان منها منع تعامل بنك روسيا مع النَّظام المصرفي الأمريكي، ووقف استثمارات اليابان مع روسيا، وعلى أثر الغزو الرّوسي لأوكرانيا في فبراير 2022، توسَّعت العقوبات الدَّوليَّة لتشمل العقوبات الماليَّة من حظر نظام سويفت، وتجميد أموال

وأصول روسيا، والعقوبات الاقتصاديَّة من فرض عقوبات جديدة على مجالات الطَّاقة، والنقل، وفرض قيود على الصَّادرات الروسيَّة، ومنع الطيران الرّوسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبيَّة، وغيرها من العقوبات الإعلاميَّة والرّياضيَّة.

- ثالثًا تحدَّثت الدّراسة عن تحليل فعاليَّة العقوبات الدَّوليَّة على تغيير سياسات الدَّول من خلال آليات فرض العقوبات، فقد فرضت العقوبات على كلّ من العراق وإيران عن طريق مجلس الأمن، ولكن الحالة الرّوسيَّة كانت مخالفة لوجود روسيا داخل مجلس الأمن، واستخدامها لحق النقد الفيتو لصالحها، كما وحدث استثناء لبعض الكيانات الماليَّة المسؤولة عن مدفوعات الطَّاقة لحاجة أوروبا لها.

3. ظفر عبد مطر التَّميمي"العقوبات الأمريكيَّة على روسيا وأثرها على أوروبا" (التميمي، 2019).

تحدَّثت الدّراسة عن العلاقات الدَّوليَّة بين روسيا والولايات المتَّحدة الأمريكيّة، ومحاولة روسيا استعادة مكانتها، وتعزيزها في مواجهة الهيمنة الأمريكيَّة، وأسباب الخلاف بين الدّولتين، وأثر العقوبات على العلاقات بين روسيا الاتّحاديَّة والدّول الأوروبيَّة، ومستقبل العلاقات بين روسيا الاتّحادية والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

تناولت الدّراسة تاريخ الصّراع بين الشَّرق والغرب، والذي من أسبابه فرض العقوبات الأمريكيَّة الغربيَّة على روسيا، حيث إنَّ الأولويات الاستراتيجيَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة منع ظهور منافس جديد، فترى الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة روسيا كمنافس لها في السَّاحة الدَّوليَّة.

عرضت الدّراسة العديد من العقوبات الغربيَّة على روسيا إثر ضمّها لجزيرة القرم، ومنها فرض عقوبات تشمل الأنشطة المتعلّقة بالأمن السّيبراني، والمؤسّسات الماليَّة، ومشاريع النّفط الخام، وخطوط التَّصدير، وانتهاكات حقوق الإنسان، مع إمكانيّة فرض عقوبات على الشّركات العاملة على خط غاز من روسيا

الاتّحاديَّة، وذلك من خلال الحدّ من إمكانيّة وصولها إلى المصارف الأمريكيَّة واستبعادها من السّوق العامَّة الأمريكيَّة، وقد تطال العقوبات الشّركات الأوربيَّة التي تعمل في قطاع الطّاقة الرّوسي.

في المقابل نجد ردّ روسيا في مواجهة العقوبات، وطرحت مشروع يحق فيه للرَّئيس والحكومة اتّخاذ إجراءات للرّد على التَّدابير غير الوديَّة للدّول الأجنبيَّة، منها إنهاء وتعليق التَّعاون بين روسيا والدّول الأجنبيَّة، والشَّركات والمنظمات التي اتّخذت تدابير عقابيَّة في حقها، وحظر استيراد السلع والمنتجات من الدّول الأجنبيَّة غير الوديَّة، وقد استثنت من الإجراء الأخير السّلع التي ليس لها بدائل في روسيا.

وعرضت الدّراسة إحصائيَّات خسائر الاتّحاد الأوروبي بعد ثلاث سنوات من فرض العقوبات، والتي بلغت 220 مليار دولار، حيث إنَّ حجم التَّبادل التّجاري بين روسا وأوروبا يصل حوالي 270 مليار دولار، وكان الاتحاد الأوربي متضرّرا أكثر من روسيا في العقوبات التي تمَّ فرضها على الأخيرة.

1.10 التَّعقيب على الدّراسات السَّابقة

قسمت الدراسات السابقة الى ثلاثة محاور بهدف ان تشمل جميع جوانب الاطروحة:

تناول المحور الاول العقوبات الاقتصادية، وفي منحى اخر تحدثت دراسة فاتن الليثي عن أثر العقوبات على الحقوق المدنية وسياسية، واختلفت دّراسة سولاف سليم في تناولها للجانب القانوني فقط، واختصت دراسة عبد السلام مصباح والسائح محمد بالعقوبات احادية الجانب والتي كانت احدى جوانب الدراسة.

المحور الثاني كان بهدف اثراء الإطار النظري للدراسة بموضوع العولمة، فتناولت دراسة نادية قنون الازمات التاريخية للعولمة والاسواق المالية والاقتصاد العالمي، وتحدثت دراسة احمد الفتلاوي عن أحد اهم مواضيع العولمة وهي الشركات القومية وادوات العولمة والتي تم ذكرها بهذه الدراسة، وقدمت دراسة والدن بيلو مقترحات وافكار لتجنب مساوئ العولمة وتحدث عن اهم المواضيع التي ذكرت بدراسة وهي الشركات متعددة الجنسية.

تطرق المحور الثالث لصلب حالة الدراسة، واشترك بشكل مباشر بطرح عدد من العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا، وتأثير العقوبات عليها، وخصصت دراسة مركز المستقبل العقوبات الحديثة الذي فرضت على روسيا عام 2022 وركزت على استهداف قطاع التكنولوجيا،واما دراسة محمد البصراتي فقد عرضت عدة حالات من دول وقع عليها العقوبات من ضمنها العقوبات التي فرضت على روسيا عام 2014 فقط، ولعل دراسة ظفر التميمي كانت الاقرب للدراسة والتي عرضت خسائر الاتحاد الاوروبي بعد ثلاث سنوات من فرضه عقوبات على روسيا ولكن الدراسة تحدثت فقط عن عقوبات 2014.

وتضيف هذه الدّراسة عن سابقاتها بمعالجة العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا، وتفاعلها مع العولمة الاقتصاديَّة والتي بدورها أحدثت آثارًا على حالة ساحة الدّوليَّة وتناول موضوع العقوبات الاقتصاديَّة بشكل موسع.

1.11 المداخل النظرية للدراسة

1.11.1 النظريات الدراسية

1.11.1.1 نظريَّة الصّراع

ترى نظريَّة الصّراع أو النّزاع في تفسيراتها أنَّ المجتمعات والتّنظيمات تعمل من خلال صراع أعضائها ومشاركيها للحصول على منافع أكثر، وطبّقت النَّظريَّة في تفسيراتها للصّراع الطبقي وخاصة الأيدولوجيا، ومع انتهاء المعسكر الشَّرقي، وتفكّك مفاصل الخصم التّاريخي لليبراليَّة، وانتهاء الصّراع القائم بين المعسكرين الشَّرقي والغربي، إلا أنَّ أطروحة الصّدام الاستراتيجي بين الحضارات وحروب المستقبل ما زالت قائمة، إذ يرى صمويل هينتنغون (Samuel P. Huntington) أنَّ الصّدام بين الحضارات نتيجة حتميَّة، وكتابة صِدام الحضارات تقول إنَّ الصراع المستقبلي الدَّولي سوف يكون صراعًا ثقافيًّا بسبب سقوط الشّيوعيَّة، وقسَّم الصّراع العالمي الثَّقافي على ثماني حضارات سوف يحدث بينها، ويؤثّر على ثقافتها

الخاصَّة وهي: الغرب، والصين، والعالم الإسلامي، وإفريقيا، وأمريكيا اللاتينية، والعالم الهندوسي المتمثّل بالهند، وأخيرًا العالم الأرثوذكسي الذي تقوده روسيا الاتّحاديَّة (هنتنجتون، 1999).

وضحَّت نظريَّة الصّراع مراحل تكوين العولمة، والتي حدَّدها رونالد روبرتسون (Roland Robertson) في المراحل الجنينيَّة التي امتدت بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي امتازت بنمو المجتمعات القوميَّة وسيطرة الكنيسة الكاثوليكيَّة، وكانت مرحلة النشوء من منتصف القرن السابع عشر إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، والتي شهدت تبلور مفاهيم العلاقات الدّوليَّة وازدياد الاتّفاقات الدّوليَّة،أما مرحلة الانطلاق والتي أفسحت فيها العولمة لتشكيل اتّجاهات قوة الهيمنة والسّيطرة، وامتازت بالحروب والخلافات الفكريَّة حول شروط ومفاهيم العولمة، ومفاهيم الحداثة بين دول المحور والحلفاء، وظهور مؤسّسات المجتمع المدني، والمنظَّمات الدَّوليَّة الحكوميَّة وغير الحكوميَّة،مرحلة انتهاء نظام ثنائي القوميَّة، تصاعد فيها الوعي القومي، وعمق القيم ما بعد الماديَّة، وانتهاء الحرب الباردة، وظهور الشَّركات متعدّدة الجنسيَّة، أما المرحلة السَّادسة والأخيرة فهي القطب الأحادي، وسباق التَّسلح، والتي برز فيها القطب الأحادي للولايات المتّحدة الأمريكيَّة على العالم في أغلب التَّخصصات، والتي أتاح لها أن تتعولم على العالم، واستفادة العولمة الأمريكيَّة من أخطاء الدّول الأخرى تاريخيًّا (روبرتسون، 1998).

فسَّرت النَّظريَّة الصّراع الدَّولي، ومن أهم أسبابه: الصّراع على الموارد الطبيعيَّة، والصّراعات العرقيَّة والإثنيَّة، والتَّطور التّكنولوجي، وسباق التَّسلح بين الدّول، والصّراع على الحدود البريَّة والبحريَّة، والصّراع الأيدولوجي، وتناقض الأفكار والتَّوجهات، وصراع البحث عن الدّور والمكانة الدَّوليَّة، وتحدَّثت عن مراحل ومستويات الصّراع، والذي يبدأ من التَّوتر بين الدّول، ويتطوّر إلى أزمة ونزاع، وينتهي في المطاف إلى وقوع الحرب، تحدَّثت نظرية الصّراع عن وسائل وأساليب إدارة الصّراع، وهي الأسلوب الدّبلوماسي، والذي يتضمَّن مساعي الحل والتَّفاوض بين أطراف الصّراع، والأسلوب القضائي في اللجوء إلى المؤسّسات والهيئات القضائيَّة المختصَّة بنزع الاعتراف وتطبيق القانون، أما أداة العقوبات الاقتصاديَّة، والتي تعتبر من الأساليب القسريَّة باستخدام الإجراءات العقابيَّة ذات الطّابع الاقتصادي، وأسلوب التَّهديد في استخدام

القوة العسكريَّة، أو استخدامها فعلًا، والذي يعتبر الملاذ الأخير في حال فشلت الأساليب السَّابقة (منير، المصلحي، و محمد، 2021).

ضمن نظريَّة الصّراع الحرب الرّوسية الأوكرانيَّة والعقوبات الغربيَّة على روسيا يمكن التفسير على النَّحو التالي:

صنّفت النَّظريَّة روسيا من ضمن الدّول القويَّة غير القانعة، والتي تبحث عن دور ومكانة دوليَّة فاعلة على مستوى النّظام الدَّولي، وهو ما يفسر سلوكها نحو التَّوجه إلى عمليَّة عسكريَّة في أوكرانيا.

وتدرَّجت مستويات الصّراع الدَّولي الرّوسي الغربي في أوكرانيا من توتّر في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا، وحدوث أزمة ونزاع وصولًا إلى الإعلان عن عمليَّة عسكريَّة روسيَّة في أوكرانيا.

وفي أساليب وأدوات إدارة الصّراع، ذهب الصّراع الروسي الغربي لملاذه الأخير في العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة على أوكرانيا، فيما فشل أسلوب الدّبلوماسيَّة الغربيَّة مع روسيا لوقف العمليَّة، ليلجأ الغرب إلى الأسلوب القضائي، واعتماده بشكل أساسي على أداة العقوبات الاقتصاديَّة التي فرضها الغرب على روسيا، ويبقى خيار استخدام القوّة العسكريَّة الغربيَّة ضد روسيا خيارًا مستبعدًا دوليًّا.

وضمن نظريَّة صراع العولمة والتي كان من المنتظر أن تفك القيود القوميَّة للدّول في محاولة تشكيل ما يعرف بالنّظام الكوكبي، إلا أنَّ صراع الحضارات والأيدولوجيا، وتغلّب المصالح القوميَّة يؤدي في نهاية المطاف إلى صراع المنافع، كما يحدث في النّموذج الروسي الغربي في أوكرانيا.

1.11.1.2 النَّظريَّة الواقعيَّة التَّقليديَّة

ارتكزت النَّظريَّة الواقعيَّة التَّقليديَّة في تفسير السّياسة الدَّوليَّة التي هي من أهم دعائمها التَّحليليَّة على فكرة القوّة وفكرة المصلحة، وأنَّ عالم السَّياسة الدَّوليَّة هو عالم الصّراع من أجل القوّة، وأنَّ القوّة هدفه المباشر، فيرى الواقعيون في القوّة سببًا أصيلًا للعلاقات كافة بين المتغيرات كافة، وأنَّ مكوّنات القوّة عسكريَّة واقتصاديَّة، مع تشديدهم على القوّة الصّلبة، ومدى تأثير الدّولة بقوتها في علاقاتها الدَّولية (وزنة، 2020).

1.11.1.3 النَّظريَّة الواقعيَّة الجديدة

تمثّل النَّظريَّة الواقعيَّة الجديدة التَّطور التَّاريخي للنَّظريَّة الواقعيَّة التَّقليديَّة الذي شهدته فترة السّبعينيات من القرن العشرين في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وما نتج عن ذلك من تغيّر كبير للنَّظرة الأمريكيَّة للاتحاد السوفييتي والمجتمع الدَّولي، واعتمدت الواقعيَّة الجديّدة على النَّظرة الأخلاقيَّة من خلال مسألة حقوق الإنسان، واستند على مفهوم الأمن بدلًا من استخدام القوّة العسكريَّة، كان لعمل والتز (Kenneth Waltz) تنظيم وهيكلة الواقعيَّة الجديدة التي جاءت لإعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي (فروج، 2018).

وارتكزت الواقعيَّة المعاصرة في تفسيرها للنّظام الدّولي على ثلاثة مرتكزات أساسيَّة: (القوة، والمصلحة القوميَّة، وتوازن القوى) (دشر، 2016).

- القوّة، استندت الواقعيَّة في بنائها النَّظري على القوّة في فرضيَّة أنَّ القوّة الهدف الرَّئيس للدّولة على المستوى الدّاخلي والخارجي، وتعتبر الأساس في تفسير العلاقات بين القوى المتعدّدة، ويشمل مفهوم القوَّة كلًا من المعنى الصّلب التَّقليدي، والقوَّة النَّاعمة في مفهومها المعاصر، فعنصر القوّة يعتمد على الجانب العسكري وغير العسكري، ويشمل العديد من أنواع القوى مثل التَّطور التّكنولوجي، والمصادر الطَّبيعيَّة، والأيدولوجيا، والقيادة السّياسيَّة.
- المصلحة القوميَّة، وفق النَّظريَّة الواقعيَّة، فإنَّ لكلّ دولة من دول العالم مصالحها القوميَّة الخاصة، والتي يمكن إجمالها بمصلحة البقاء، وتعظيم القوّة السّياسيَّة، وتعظيم القوّة العسكريَّة، وتحدد المصلحة في إطار القوّة، وللحفاظ عليها يتوجَّب تعظيم القوّة العسكريَّة والسّياسيَّة.
- توازن القوى، توازن القوى سياسيَّة ترمز للمدرسة الواقعيَّة في السّياسة الدَّوليَّة، وأهم عوامل الاستقرار الدّولي، وإنَّ هدف الدّول في العالم هو تحقيق توازن القوى من خلال أساس المدرسة الواقعيَّة، وهي

القوّة التي من خلالها تسعى الدّول للحفاظ على وجودها، وأمنها، ومركزها الدَّولي، والحفاظ على مصالحها القوميَّة، ويعتبر توازن القوى المرتكز الأساسي للنَّظريَّة الواقعيَّة.

بالنَّظر للصّراع الحالي بين روسيا الاتّحاديَّة والغرب، والذي تجسّد بالحرب الرّوسيَّة الأوكرانيَّة، فنجد النَّظريَّة الواقعيَّة تحلله على أنَّه، صراع مصالح قوميَّة من أجل توازن القوى من خلال استخدام القوّة العسكريَّة متمثّلة بالعمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في أوكرانيا، واستخدام أمريكا والغرب للقوّة الاقتصاديَّة.

وتحلل الواقعيَّة الصّراع الغربي الرّوسي على أنَّه صراع مصالح قوميَّة، يحدث في الأراضي الأوكرانيَّة بسبب الموقع الجغرافي المهم لأوكرانيا، والتي تعتبرها روسيا والغرب على حدّ سواء أنَّها ضمن مصالحها القوميَّة.

تفسير الواقعيَّة لاستخدام القوّة العسكريَّة اقتصر على العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في أوكرانيا؛ للحفاظ على مصالحها القويَّة، تفسّرها الواقعيَّة تحت ما يسمى بالواقعيَّة الهجوميَّة، واستخدام الغرب لعنصر القوَّة غير العسكري، والذي يشمل فرض العقوبات الاقتصاديَّة التي ترتكز في الأساس على القوّة الاقتصاديَّة للغرب، والدَّعم الغربي لأوكرانيا.

وفيما يخصّ توازن القوّة ترى روسيا أنَّ توازن القوى يحدث في توزيع القوى في عالم متعدّد الأقطاب، وفي المقابل فإنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تسعى لأن يبقى ميزان القوى الدَّولي في صالحها.

1.11.1.4 نظرية الدَّور

تسعى نظريَّة الدَّور إلى تحليل السّياسة الخارجيَّة عن طريق التَّركيز على تحليل المتغيّرات المتعلّقة بالنّخبة صانعة القرار، وطبيعة فهمهم للنّظام الدَّولي، ودور دولتهم داخل هذا النّظام، وصنَّفت النَّظريَّة الدَّولة في أربع تصنيفات وهي: الدّول غير المنحازة، والدّول القائدة للتّكتلات، والدّول الموازنة، والدّول التَّابعة (عودة و رمزي، 2017).

وفي تفسير السّلوك الدّولي صنّفت النَّظريَّة الدّول إلى:

أولًا: الدّولة أو مجموعة الدّول التي تسعى لتغيير الوضع الراهن.

ثانيًا: الدَّولة أو مجموعة الدّول الدَّافعة، والتي تسعى للإبقاء على الوضع الراهن.

ثالثًا: الدّول الموازنة، إنَّ التّغيير في النّظام الدَّولي يحدث عندما تقوم الدّولة بدورها أو أدوارها المحدّدة، قدم هولستي (Holsti) في محاولة للخروج من التَّصنيفات التَّقليديَّة السَّابقة عبر وضع تصنيفات أخرى؛ لتسليط الضّوء على أدوار الدّول الصّغرى، وأنَّها تقوم بعدد كبير من الأدوار سواء في النّسق الدَّولي، أو الأقاليم المحدّدة، وقدّم تصنيفاته للدّول وهي:

قائد التَّكتل، والدّول التَّابعة، والدّول الحليفة، أو غير المنحازة، وظهر مفهوم المكانة ليستخدم في تحليل الطبقيَّة الدّوليَّة، وأنَّ النّمط الدَّولي لديه نمط من الطبقيَّة، والتي تعكس التَّورط، والتَّدخل في الشّؤون الدَّاخليَّة، ومدى الالتزامات الخارجيَّة، والقدرات العسكريَّة، وأنَّ صانعي القرار يكونون على وعي بالخلافات الدّوليَّة في المكانة، وتعكس سياساتهم هذا الوعي (عودة و رمزي، 2017).

ضمن النَّظريَّة وتوضيحها للأزمة الرّوسيَّة الغربيَّة في الأراضي الأوكرانيَّة من خلال رؤية وتصوّرات النّخب الرّوسيَّة في توجّه نحو عمل عسكري في أوكرانيا، وتصنّف الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة كقائد لتكتل الغربي.

تفسّر النَّظريَّة قيام كلّ من الدّول بدورها، وفي تفسيرها لسلوك روسيا على أنَّها الدَّولة التي تسعى لتغيير الوضع الراهن، وفي المقابل نجد الحلف الغربي بقيادة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة يصنّف مجموعة الدّول الدّافعة، والتي تسعى للإبقاء على الوضع الراهن، فيما تبقى بعض الدّول في تصنيف الدّول الموازنة، مثل العالم العربي.

1.11.2 العولمة الاقتصاديَّة

تعتبر العولمة ظاهرة متعدّدة الجوانب، وإن كان لها امتداد تاريخي سابق، إلا أنَّها انتشرت بشكل خاص مع انهيار المعسكر الشَّرقي وأيدولوجيّته الماركسيَّة أمام المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتَّحدة

الأمريكيَّة، وبذلك فإنَّ العولمة ظاهرة أيدولوجية ليبراليَّة، وبالنَّظر إلى الجانب الاقتصادي للعولمة، أو ما يطلق عليها بوجه الخصوص العولمة الاقتصاديَّة التي اكتسبت الجانب الاقتصادي لليبرالية القائم على جعل العالم يتجه نحو الرأسماليًّا، وفتح وتحرّر الأسواق العالميَّة من أي قيود وسيادة آليَّة السّوق دوليًّا، دعم ذلك وجود أدوات للعولمة الاقتصاديَّة، أدَّى بدوره إلى ظهور مظاهر عامَّة للعولمة الاقتصاديَّة التي شكَّلت النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

برزت العولمة الاقتصادية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي العالمي والذي من اهم سماته كونه نظاما عالميا راسماليا يتضمن اطلاق قوى واليات السوق الحرة، اضافة لتطور التكنولوجيا الحديثة من ثورة معلومات واتصالات والتقنيات التكنولوجية المتقدمة واستخدامها في النشاط الاقتصادي، وتهدف العولمة بنظر المؤيدين لها: لفتح وتحرر الاسواق عالميا وزيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقنصادي محليا وعالميا، وحل المشاكل التي تتعرض لها الانسانية عالميا وتكاتف الدول في حل هذه الاشكاليات، وكل هذه الاهداف السابقة هي هداف تبنتها المؤسسات الاقتصادية العالمية ومنظمة التجارة، اما ناقدي العولمة والذين يطرحون اهداف خفية للعولمة والتي تمثل: هيمنة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على الاقتصاد العالمي، السيطرة العسكرية الغربية والترويج للثقافة الغربية، نهب موارد وثروات الدول النامية، التاثير على الهوية الوطنية للدولة وربط الانسان بالعالم وليس بدولته (زياد، 2013).

1.11.2.1 أدوات العولمة الاقتصاديَّة

يتحكم الغرب في سياسيات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فكانت امريكا فاعلا رئيسيا في تشكيل هيكل ورؤية البنك الدولي فيما يخدم مصالحها واضحى البنك الدولي سلاحا مهما في السياسة الخارجية الامريكية ونجح البنك الدولي بتغيير سياسات الدول المقترضة، وينطبق هذا الوضع على صندوق النقد الدولي الذي تحكمه الاقتصادات الكبرى عالميا بنسبة تتجاوز 45% من اصوات مجلس حكام الصندوق وتملك الولايات المتحدة وحدها 19%، وان الدول الغربية والاقتصاديات الكبرى كيفت قوانين هذه

المؤسسات الدولية لكي تتماشى مع مصالحها، اعتبر اللبراليين الأمميين في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث لنظام بريتون وودز، ومع ان تشكيل منظمة التجارة حظى بكثير من الوقت الا ان اهداف انشائها كان لادارة المنافسة بين الدول الصناعية واحتواء التهديد الذي يشكله الجنوب للبينة الاقتصادية العالمية السائدة، بعد انشاء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تبقى الحاجة لإنشاء مؤسسة مركزية مهمتها رسم سياسات وبناء استراتيجيات الدول العظكى اقتصاديا وعسكريا ولذلك تم انشاء مجموعة السبع عام 1975 والتي في ما بعد تم ضم روسيا لتصبح مجموعة الثمانية، ورجعت مجموعة السبع بعد اسبعاد روسيا على اثر ضم جزيرة القرم عام 2014، وتخصصت هذه المجموعة في ادارة الاقتصاد الكلي ووجهت عليها انتقادات لانها لم تقدم الا القليل لدول العالم النامي (بيلو، 2010).

أوّلًا. صندوق النَّقد الدَّولي

هو مؤسّسة نقديَّة عالميَّة، تأسس سنه 1944، ويقوم على إدارة النّظام النَّقدي الدَّولي، وتطبيق السّياسات النَّقدية لحقيق الاستقرار، وعلاج العجز في موازين المدفوعات للدّول الأعضاء، ويعمل صندوق النَّقد الدَّولي على تقديم الخدمات الاستشاريَّة، وتقديم قروض قصيرة الأجل نسبيًّا للدول الأعضاء، بهدف بناء اقتصاديات قويَّة، والحفاظ عليها، وحلّ إشكاليَّة ميزان المدفوعات، ويشجّع الصندوق التَّعاون النَّقدي الدّولي، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبيَّة في التَّعاملات التّجاريَّة، ويقود التّجارة نحو نمو متوازن، وتصحيح أيّ خلل في ميزان المدفوعات، وبالنَّظر إلى صندوق النَّقد الدّولي، نجد أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتّحاد الأوربي يحظى بسيطرة واضحة عليه، وأنَّ الدّول الخمس الكبرى تسيطر على إدارة الصندوق، وبالأخص أمريكا التي تتفرد بـ 20 % من القوَّة التَّصويتيَّة، و20% من رأس المال (الهادي، 2015).

ثانيًا: البنك الدَّولي

البنك العالمي للإنشاء والتعمير، هو مؤسّسة نقديَّة، تأسَّست عام 1944 لإيجاد قواعد جديدة للتَّعاون الاقتصادي بين دول العالم بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثَّانيَّة، ويبلغ عدد أعضائه 184 دولة، يعمل البنك عن طريق توفير الدَّعم الفني والمالي، والذي يأخذ شكل القروض طويلة الأجل لتشجيع التَّنمية الاقتصاديَّة من خلال إصلاح قطاعات معيّنة داخل الدَّولة، أو تنفيذ مشاريع تنمويَّة جديدة، ويهدف البنك الدّولي لتشجيع الاستثمارات الأجنبيَّة عن طريق ضمانات يقدّمها أو مساهمة بنسبة القروض، والعمل على تنمية التّجارة الدَّوليَّة، وتشجيع الاستثمارات الدَّوليَّة لمجالات الصّناعة والزراعة، وتسويَّة النّزاعات بين الدّول الأعضاء، أو بين الدّول والمستثمرين الأجانب، ولكن حال البنك الدّولي كحال صندوق النَّقد، حيث تنفرد الدّول الخمسة الكبرى بالسيطرة عليه، وبنفس النّسبة التسويطيَّة 20% تسيطر عليه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة (الهادي، 2015).

ثالثًا: منظَّمة التّجارة العالميَّة (OMC) واتفاقيات الجات (GAAT)

أنشئت اتفاقيات التّجارة العالميَّة في الدَّورة الأولى للمجلس الاقتصادي للأمم المتَّحدة عام 1946، وتعتبر الإطار العام للمفاوضات التّجاريَّة المتعدّدة الأطراف لتحرير التّجارة الدَّوليَّة، وتهدف الاتفاقيات إلى تحرير التّجارة الدَّوليَّة، وحريَّة انتقال رؤوس الأموال، وتسهيل عمليَّة الوصول إلى الأسواق والمواد الأوليَّة، والتَّخفيض من التَّعريفات الجمركيَّة (زياد، 2013).

وفي عام 1995 أنشئت منظَّمة التّجارة العالميَّة، وحلَّت مكان اتفاقيات الجات؛ لتتولى النّظام التّجاري العالمي بصورة أوسع وأكثر شمولًا؛ ولتحقيق أهداف الجات وإضافة أهداف أخرى، فمنظّمة التّجارة بإمكانها فرض العقوبات، وإقامة نظام قوي لفض النّزاعات، ويكمن الهدف الرَّئيس لمنظمة التّجارة العالميَّة في تحرير التّجارة الدَّوليّة؛ ولذلك تقوم المنظَّمة بخلق وضع تنافسي بين الدّول يعتمد على الكفاءة الاقتصاديَّة، وتعظيم الدَّخل القومي العالمي، توسيع الإنتاج، وزياد نطاق التّجارة العالميَّة، وخلق بيئة مناسبة، وحماية السّوق الدّولي (عبد الحميد، 2006).

رابعًا. الشَّركات المتعدّدة الجنسيَّة

هي كيانات إنتاجيَّة عملاقة، نتجت عن التَّحول الكبير في حجم الإنتاج، وتتّسع علاقاتها الاقتصاديَّة لتشمل أكبر مساحه من السّوق، وبذلك ظهر المشروع الخاضع لسيطرة جنسيات متعدّدة، ويدار بواسطة أشخاص من جنسيات مختلفة، ويباشر المشروع عمله الإنتاجي في البلد الأجنبي، وظهر أيضا مشروع وطني ذات نشاط اقتصادي في بلد أجنبي، وإن كان الإنتاج يحدث في الدّولة الأم إلا أنَّ النَّشاط التّجاري يمتد إلى الدّول الأجنبيَّة المضيفة فيه ذات النَّشاط الدّولي، وتعتمد هذه الشَّركات في أنشطتها على سوق متعدّد الدّول، وأنَّ قراراتها واختياراتها ذات طابع دولي وعالمي، ويطلق عليها أيضًا مسمى مفهوم الشركات العابرة للقوميَّة، حيث إنَّها تتعدى قوميات الدّول، وتتمتَّع هذه الشركات بحرية كبيرة في تحريك ونقل المواد وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا (عبد الحميد، 2006).

1.11.2.2 مظاهر وواقع العولمة الاقتصاديَّة

أدَّت أدوات العولمة الاقتصاديَّة في العقد الأخير من القرن العشرين إلى ظهور العديد من المظاهر، ومع قيام الشَّركات المتعدّدة الجنسيَّة بالاستثمار، وبناء المشاريع الكبرى، وتدفّق رأس المال إلى الدّول الأجنبيَّة، وساعدت التَّسهيلات التي يمنحها كلّ من البنك الدَّولي وصندوق النَّقد الدّولي، وتعاظمت التّجارة العالميَّة بسبب قوانين وآليات منظَّمة التّجارة، واتفاقيات الجات؛ لتصبح الأسواق العالميَّة مدمجة بسوق عالمي واحد زاد درجة التَّرابط والتَّكامل، والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم.

وزاد الاعتماد المتبادل بين الدّول وجود الثّورة التّكنولوجية والمعلوماتيَّة التي أسقطت المسافات، ما عمَّق الاتّجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل هو امتلاك الميّزة والقدرة التَّنافسيَّة في مجال التّبادل التّجاري والدَّولي، وازدادت أهميَّة التّجارة الدَّوليَّة كعامل محدّد لنمو الدّول، وأصبحت الصادرات محرك النّمو، ونتج عن زيادة التَّنافس إزالة وتخفيف العوائق أمام تدفّق السّلع والخدمات، وقيام أسواق عالميَّة، ولكن للاعتماد الاقتصادي الدّولي آثار سلبيَّة، فقد أدّى الارتفاع الكبير بنسبة النّشاط الاقتصادي إلى زيادة درجة التَّعرض

للصَّدمات الاقتصاديَّة، كما أنَّ هذه الصَّدمات سريعة الانتقال من دولة إلى أخرى في أركان الاقتصاد العالمي، سواء أكانت هذه الصدمات إيجابيَّة أو سلبية (عبد الحميد، 2006).

وضمَّت العولمة في أحد مظاهرها العولمة الماليَّة، والتي تمثّل التَّشابك وترابط الشّبه الكامل بين الأنظمة الماليَّة والنَّقديَّة في مختلف دول العالم، وبدأت تتجسَّد أكثر من خلال تطبيق إجراءات التَّحرر ورفع الحواجز الماليَّة، وتحرير الأسواق المواد الأوليَّة، وزيادة حجم التَّعامل فيها، وزيادة الارتباط بين أسواق المال العالميَّة لمختلف الدّول، والتي أصبحت تشبه السّوق الواحد عن طريق ربط شبكات التَّعامل المالي، وقد انتشرت هذه الظاهرة بسرعة فائقة في أنحاء العالم كافة، وفي وقت قصير نسبيًّا وساعد في انتشارها العديد من العوامل الدَّوليَّة، أهمّها التَّنامي المطَّرد للرَّأسماليَّة الماليَّة الذي حقَّقه الاستثمار في الأصول الماليَّة، وعجز الأسواق الوطنيَّة عن استيعاب الفوائض الماليَّة وتدفّق رؤوس الأموال الدَّوليَّة، ومع ضيق الأسواق الوطنيَّة اتّجهت الاستثمارات نحو الخارج للبحث عن فرص استثمار أفضل ومعدلات ربح أعلى، ومع التَّقدم التّكنولوجي في هذا المجال، وظهور العديد من الابتكارات الماليَّة، أصبح هناك العديد من الأدوات الماليَّة التي استقطبت المستثمرين، وساهم العنصر التّكنولوجي في دمج وتكامل الأسواق الماليَّة الدَّوليَّة، وأضافت ميّزة السّرعة في حركة رؤوس الأموال من سوق دولي إلى آخر، وزيادة الرَّوابط بين مختلف الأسواق الماليَّة، وأصبحت الأسواق الماليَّة العالميَّة أكثر ارتباطًا وتكاملًا، وذلك تبعًا لمؤشّرات حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسَّندات في الدّول الصّناعيَّة، ومؤشّر تطور تداول النقد الأجنبي على مستوى العالم (عبد الله، 2015).

بيَّنت الأزمات الماليَّة العالميَّة مدى قوّة الرَّوابط الاقتصاديَّة في العالم المعولَم، فلم ينجُ أيُّ بلد من بلدان العالم من أثر الصَّدمة التي أحدثها النّظام المالي للبلدان المتقدّمة، الأمر الذي أدَّى إلى تباطؤ اقتصادي في بعض الدّول، وركود في دول أخرى، وتمكَّن الاندماج التّجاري من تعزيز النّمو الاقتصادي والتَّنمية الصناعيَّة، ولكن هذه الأسواق الآخذة بالانفتاح المتزايد باتت قناة قادرة على نقل الصَّدمات الخارجيَّة، وتختلف حجم هذه الصدمات الاقتصاديَّة تبعًا لنمط التَّخصص التَّصديري لكلّ دولة من دول العالم، ويمكن

تقييم آثار هذه الصَّدمات على أساس تراجع حجم الصَّادرات والتَّغيير في معدَّلات التَّبادل التّجاري، وتمثّل معدلات التَّبادل التّجاري إحدى المؤشرات لقياس الصَّدمة الاقتصاديَّة ويرجع ذلك إلى حجم التّجارة وارتفاع نسبتها في النَّاتج المحلي الإجمالي، وعلى أثر عدم استقرار النّظام المالي الدَّولي وزيادة تقلباته، تلجأ الدّول إلى اتّباع سياسات للحدّ من التَّعرض للصدَّمات، والتي تشمل تجميع الاحتياطات من العملات الأجنبيَّة، وتقليص نسبة الدَّين الخارجي، وتطوير الأسواق المحليَّة، وتوسيع قاعدة المستثمرين (مجلس التجارة و التنمية، 2013).

1.11.3 العقوبات الاقتصاديَّة

أصبحت العقوبات الاقتصاديَّة أهم أدوات السّياسة الخارجيَّة في العصر الحالي للعديد من الدّول الكبرى لتحقيق أهدافها الجيوسياسيَّة، وتعدّ الأداة الاقتصاديَّة المكون المركزيّ والمفضل للتَّعامل مع الأعمال غير المتوافقة مع القانون الدَّولي والتي تشكّل تهديدًا للأمن والسّلم الدَّوليين، وتشترك في تنفيذ السّياسة الخارجيَّة العديد من الأدوات، وأهمّها أداة العقوبات الاقتصاديَّة التي لا تأتي من فراغ، والتي تتأثَّر بمجموع من الاعتبارات والمحدّدات، مثل توزيع القوّة في النّسق العالمي والإقليمي، والاتجاهات السائدة في العلاقات الدَّوليَّة، وبما أنَّ العقوبات الاقتصاديَّة تأخذ على عاتقها حماية السّلم والأمن الدَّوليين، وضعت عليها قيود في إطار القانون الدَّولي الإنساني، فكان للعقوبات الشَّاملة على العديد من الدّول آثار انتهكت حقوق الإنسان؛ ليأتي بديل لها تحت مسمى العقوبات الذكيَّة (زهيرة، 2019).

أنشئت العقوبات الذَّكية بديلًا عن العقوبات الاقتصاديَّة الشَّاملة التي أدَّت إلى آثار جانبيَّة وخيمة على شعوب البلدان المستهدفة، وانتهاك لقوانين حقوق الإنسان، وبرزت انتقادات كثيرة لهذه العقوبات الشَّاملة من قبل منظَّمات حقوق الإنسان، وعلى أثر ذلك عقدت جهود دوليَّة لصقل وتطوير مفهوم وآليات عمل العقوبات الذَّكيَّة، والتي انتهت بمبادرة ستوكهولم في شهر نوفمبر 2000م، وتمَّ تقديم التَّقرير النّهائي للمبادرة لمجلس الأمن قي فبراير 2003م، وأهمّ ما جاء فيه، ضرورة اختيار العقوبات المستهدفة كحل للحدّ

من الآثار السَّلبية للعقوبات الشَّاملة، بذلك حدث التَّغيير على العقوبات الشَّاملة لتصبح انتقائيَّة تستهدف القطاعات العسكريَّة وقوى الدّولة من الموارد، واستهداف النّخب والمسؤولين في الدَّولة المعاقبة ومنع السَّفر، وبذلك لا تشمل العقوبات الذَّكيَّة القطاعات المدنيَّة مثل السّلع الغذائيَّة والمعدَّات الطّبيَّة (نصيرة و طاهر، 2018).

1.11.3.1 المنظَّمات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة وفرض العقوبات.

(البنك الدَّولي، صندوق النَّقد الدَّولي، منظَّمة التَّجارة العالميَّة) (جديد، 2009).

البنك الدَّولي: يمثّل البنك الدَّولي والذي تسيطر عليه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، والدّول الخمس الكبرى، أحد أدوات فرض العقوبات الاقتصاديَّة، وبالأخص الدّول التي لا تربطها مصالح مشتركة مع دول الغرب، ويفرض البنك الدَّولي العقوبات على الدّول المقترضة التي أخلَّت بالشّروط المتَّفق عليها، وتشمل هذه العقوبات إيقاف عضوية الدّولة، أو الحرمان من أحد مزايا العضويَّة، وعدم منح القروض، وتعجيل السّداد، وحبس مدفوعات الدَّولة المعاقبة.

صندوق النقد الدَّولي: اعتمد الصندوق نظام عقوبات اقتصاديَّة واضحًا وفعّالًا يهدف لتصحيح أي خطأ تقوم به الدّول الأعضاء وتجنب الإخلال بقواعد عمل الصّندوق، وتشمل هذه الإجراءات تقييد استخدام الدّولة لمزايا العضويَّة، وعدم إمداد الدّولة المعاقبة بالنَّقد، ويخضع نظام العقوبات إلى آليات التَّصويت، والتي تسيطر عليها الدّول الخمس الكبرى.

منظمة التجارة العالمية: وتحتوي على آليات لتسوية النّزاع، وتلجأ المنظَّمة إلى التَّدابير القسريَّة، مثل وقف امتيازات الدّول المخالفة، والمطالبة بتعويض للدّول المتضرّرة.

1.11.3.2 آليات فرض العقوبات الاقتصادي

أوَّلًا: الحظر الاقتصادي: وهو قيام دولة أو عدَّة دول أو منظَّمات دوليَّة بفرض عقوبات تجاريَّة تتضمَّن إيقاف تصدير السّلع والخدمات، ومنع التّجارة بشكل عام، أو منع أحد جوانبها، واقتصارها على سلع معيّنة،

ولضمان فعاليَّة الحظر، تقوم الدّول الفارضة للعقوبات بمنع تصدير السّلع بتحديد المنتج المحظور، مثل الأسلحة، والذَّخيرة، والمعدَّات، وقد يشمل الحظر جميع أنواع السّلع والخدمات، وبذلك يكون الحظر أكثر ضررًا بالدَّولة المستهدفة، ويؤدي إلى اهتزاز اقتصادها وحرمان السّكان من السّلع الأساسيَّة، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار اجتماعيَّة بالدَّولة الواقع عليها العقوبات، ويشمل الحظر الجانب المادّي، من خلال وقف المساعدات والقروض، وتجميد الأرصدة الماليَّة الخاصة بالدّول المعاقبة (رشدي، 2017).

ثانيًا: الحصار البحري والإجراءات الجمركيَّة: يمثّل الحصار السلمي الاقتصادي تطويق الدَّولة المفروض عليها العقوبات، ومنعها من إقامة علاقات اقتصاديَّة مع الدّول الأخرى، وهو يقلّص السّيادة الوطنيَّة للدَّولة المستهدفة، ومن خلاله يتم فرض طوق، ومنع السفن والطائرات الدَّوليَّة المحاصرة من الاتصال بالبلاد الأخرى، وأما الإجراءات الجمركية والتي تخصّ التَّبادلات التّجاريَّة، فيتم وضع رسوم جمركيَّة إضافيَّة على السّلع والخدمات المستوردة، ويتم ذلك من خلال عدم السَّماح بالمساعدات الجمركيَّة، وحرمان الدَّولة من الامتيازات الجمركيَّة، وتحديد الدّول لتجارتها ومعاملاتها الاقتصاديَّة مع الدّولة المعاقبة (زهيرة، 2019).

ثالثًا: المقاطعة الاقتصاديَّة: تفرض عن طريق تعليق التَّعاملات الاقتصاديَّة والتّجاريَّة بأشكالها كافة مع الدَّولة المعاقبة، وبذلك لا تستطيع الدّولة استيراد المواد الضّروريَّة لها، وعرقلة صادراتها والحدّ من نشاطها الاقتصادي والتّجاري الدَّولي، وتشمل المقاطعة حظر إنشاء عوامل الإنتاج على إقليم الدَّولة المعاقبة بناء على دعوة المنظَّمات الدَّوليَّة، وللمقاطعة أثر كبير على التَّوازن الاقتصادي للدّولة المفروض عليها العقوبات، نظرًا لعلاقاتها الاقتصاديَّة المتشابكة مع الدّول الأخرى في العصر الحديث (رشدي، 2017).

إنَّ الدّول بحاجة دائمة إلى التَّعاون الاقتصادي المستمر، وتتدرج حدّة المقاطعة الاقتصاديَّة من رفض شراء السّلع التي تنتجها الدَّولة المعاقبة إلى إجراءات شاملة توقف العلاقات التَّجاريَّة بشكل كامل، أضافة إلى منع التَّعامل مع رعاياها، وتتّخذ المقاطعة صورتين، الأولى المقاطعة الفرديَّة من الدَّولة ذاتها المفروض عليها العقوبات كردّ فعل انتقامي، والصورة الثَّانية تتمثَّل قي إطار تنفيذ القرارات العالميَّة، والإقليميَّة، أو

الأحزاب وهيئات غير حكوميَّة بعدم التَّعامل مع منتجات وسلع وخدمات الدَّولة المفروض عليها العقوبات (رشدي، 2017).

رابعًا: نظام القائمة السّوداء: وهو فرض عقوبات على أشخاص وكيانات وشركات لها علاقة بالدَّولة المفروض عليها العقوبات، ويتم اعتبارهم في حكم الدّولة المخالفة، وبالتالي تطبيق إجراءات العقوبات كافة عليهم، ويهدف هذا النوع من العقوبات إلى التَّأثير على الدّول المحايدة وشركاتها؛ حتى لا تحاول بناء علاقات اقتصاديَّة مع الدّولة المستهدفة بالعقوبات، ويعتبر هذا الإجراء مكملًا للإجراءات الثَّلاث سابقة الذكر (رشدي، 2017).

تعمل العقوبات الاقتصاديَّة على تضييق الخناق على اقتصاد الدّولة المستهدفة، وذلك تبعًا لنوعيَّة وكم العقوبات المفروضة، والتي يمكن أن تسبّب عزلًا شبه تام عن العالم، ما يؤدي بدوره إلى التَّضييق والضَّغط على النّظام السّياسي والنّخب صانعه القرار لتغيير سياساتها، والضَّغط على سكان الدّولة والتي بدورها سوف تحاول تغيير النّظام السّياسي، أو الضَّغط عليه لتغيير سياسة النّظام الحاكم.

يعتمد نجاح العقوبات الاقتصاديَّة على عدّة عوامل ومرتكزات تزيد من مدى فعاليَّة هذه العقوبات، ويمكن إجمالها بالتَّالي:

أوّلًا: الدّول الفارضة للعقوبات: من حيث عدد الدول الفارضة للعقوبات، والمنظَّمات، والقرارات الدَّوليَّة، وكم ونوعيَّة العقوبات المفروضة.

ثانيًا: الدّول المستهدفة المفروض عليها العقوبات: مدى قدرة اقتصاد الدّولة المستهدفة على تلقي صدمة العقوبات، وتنوّع الموارد، وقدرة الدّولة على توفير البدائل من الواردات، والتَّكتل الاقتصادي للدّولة المستهدفة وتوفير الأسواق البديلة.

الفصل الثَّاني

التَّوتر الجيوسياسي في أوكرانيا: حرب روسيا على أوكرانيا والرَّد الغربي بالعقوبات الاقتصاديَّة

2.1 الصّراع الجيوسياسي الروسي الغربي على أوكرانيا

بدأت الأزمة الرّوسيَّة الأوكرانيَّة في خريف عام 2013، عقب اندلاع احتجاجات على الرَّئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) –الموالي لـ روسيا– بسبب امتناعه من توقيع اتفاقيَّة الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، وعلى إثر الاحتجاجات وردّ الحكومة الأوكرانيَّة بأعمال عنف أدَّت تلك الأحداث للإطاحة بالرئيس الأوكراني؛ لتسيطر قوة سياسية مواليه للغرب على العاصمة الأوكرانيَّة، وتمَّ تنظيم حكومة انتقاليَّة، وكانت النتيجة خسارة روسيا لنفوذها في أوكرانيا، سادت في تلك الفترة حاله عدم استقرار سياسي في أوكرانيا، وسعيًا من روسيا لإعادة بسط نفوذها كان الَّرد من خلال عمليات عسكريَّة على الأراضي الأوكرانيَّة في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا؛ لينتهي المطاف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم (كوفمان، وآخرون، 2017).

وفي الوقت ذاته وقعت الاحتجاجات على الحكومة الأوكرانية الجديدة الموالية للغرب في شرق أوكرانيا على أثر إلغاء اللغة الرَّوسيَّة التي ينطق بها معظم مواطني الإقليم، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور الحركات الانفصاليَّة الموالية لروسيا، والتي تدعو إلى استقلال الإقليم الشرقي لأوكرانيا.

يبلغ عدد سكان أوكرانيا قرابة 60 مليون نسمة، ويشكّل الروس منهم قرابة (17،3%)، ويظهر التَّناقض والانقسام في الرؤية السياسية للتيارات والأحزاب الأوكرانيَّة في توجهاتها على الصَّعيد الدَّولي، فتيار اليمين المتطرف يسعى لدمج أوكرانيا مع الغرب من خلال الانضمام لحلف شمال الأطلسي وعقد اتفاق الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويرى هذا التيار أنَّ الارتباط مع الغرب لا يهدّد السيادة الأوكرانيَّة، بالإضافة إلى ضرورة التَّخلص من التَّبعية الرّوسيَّة، وفي المقابل يدعوا أصحاب التيار اليساري المتطرف

للتَّوجه نحو روسيا ورابطة الدول المستقلة؛ لتعزيز السيادة الأوكرانيَّة، ويبدو هذا الصرّاع واضحًا بين التيارين في العديد الانتخابات الأوكرانيَّة التي فاز بها يانكوفيتش (Viktor Yanukovych) الموالي للروس عام 2010 كآخر انتخابات قبل وقوع أزمة القرم وشرقي أوكرانيا، والتي على أثرها كما ذكرنا سابقا، أدَّت إلى تحويل النّظام السياسي في أوكرانيا لموالاة الغرب، ويتشكَّل الصّراع الدّولي على أوكرانيا بمنظور منقسم مشابه تمامًا للانقسام الدَّاخلي الموجود داخل التيارات السّياسيَّة، ففي الوقت الذي تحاول فيه روسيا إبقاء أوكرانيا ضمن مناطق سيطرتها ونفوذها لتحقيق العديد من الأهداف، أهمّها: وقف مدّ حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى المجال الحيوي على البحر الأسود وحماية الروس في أوكرانيا، بالمقابل تتلاقى مصالح كلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بأهميَّة أوكرانيا ومحاولة ضم المزيد من دول أوروبا الشرقية للمعسكر الغربي، ووصولها إلى حدود روسيا، ومنع تشكّل تكتل اقتصادي سياسي عسكري أوراسي، ويعبرون بأنَّ أوكرانيا هي الحدود الفاصلة بين روسيا وأوروبا الشرقيَّة، والتي لا تستطيع روسيا من دونها توسيع طموحاتها للخارج، وتفقد إمكانية نشر أساطيلها للمياه الدافئة في البحر الأسود، بالإضافة إلى أنَّ الاتحاد الأوروبي يتطلَّع لتوسيع بقعته الجغرافيّة في الشَّرق، وتحقيق الاتحاد الأورواطلسي، ويتطلّع كلّ من –الولايات المتحدة الأمريكيَّة والاتحاد الأوروبي– للتَّخلص من الهيمنة الرّوسيَّة، والحدّ من نفوذه وطموحاته تجاه أوروبا (حيدر، 2020).

وجيوسياسيًا تقوم روسيا بشنّ حرب ليست ضد أوكرانيا، التي بمفردها لا تمثل شيئًا من الناحية السياسيَّة، وإنّما ضد أوروبا والولايات المتَّحدة، التي فرضت بخداع فكرتها السّياسيَّة على أوكرانيا تحت غطاء فكرتها القوميَّة، هذا الاتحاد السياسي بين أوروبا والولايات المتَّحدة، نشأ تحت ما يسمى الحريَّة الليبراليَّة القيم التي تهدف إلى تدمير التَّقليديَّة –العائلة والإيمان والأخلاق التَّقليديَّة– تقدّم أوكرانيا كالطليعة في توسعها، باستخدام جميع التقنيات الحديثة، وفقًا للدّعاية الروسيَّة الرَّسميَّة، فإنَّ هدف هذا التَّحالف هو تدمير روسيا ومواطنيها جسديًا، وحرمانهم من حريتهم وحياتهم، والآلة الرّئيسة للغرب في هذا الصراع هي حلف شمال الأطلسي المُوجَّه نحو تدمير روسيا. ووفقًا لهذا الرأي، يقاتل بوتين من أجل تدمير العالم الأمريكي أو لفك

أمركنته. على النقيض، يُزعم أن حلف شمال الأطلسي يسعى لنشر قواته في أوكرانيا، وبالتالي الاقتراب قدر الإمكان من مركز روسيا، وتحضير ضربة مميتة لها (Shevtsov, 2022).

واشتبكت القوات المسلَّحة الأوكرانيَّة والجماعات الانفصاليَّة المدعومة من روسيا في المناطق الشَّرقيَّة، ممَّا أدَّى إلى وقوع خسائر كبيرة ودمار واسع النطاق، وقد اتَّسم الصراع بوقف إطلاق النار بشكل متقطّع، وتصعيد متقطع، واستمرار انعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة، علاوة على ذلك، خلَّف الصّراع عواقب إنسانيَّة وخيمة، مع نزوح واسع النطاق، وخسائر في الأرواح، والحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانيَّة (Soman, 2023).

تاريخيًّا كانت أوكرانيا جمهورية سوفياتيَّة سابقة، واستقلت في عام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من سيادتها، حافظت أوكرانيا على علاقات وثيقة مع روسيا، وتبادلت الروابط التَّاريخيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة ومع ذلك، فإَّن التَّوترات الأساسيَّة النَّاجمة عن رغبة أوكرانيا في الحصول على قدر أكبر من الحكم الذَّاتي، وسعيها لتحقيق تكامل أوثق مع الاتحاد الأوروبي تصاعدت تدريجيًّا مع مرور الوقت، بصراع آخر هو الصراع الجيوسياسي بين روسيا والغرب، لقد أصبحت أوكرانيا، التي تم وضعها كمنطقة عازلة إستراتيجيَّة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، بمثابة أرض متنازع عليها للمصالح المتنافسة، وبينما سعت أوكرانيا إلى إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن تطلعاتها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، نظرت روسيا إلى هذه التَّطورات باعتبارها تعديًا على مجال نفوذها، الأمر الذي أدَّى إلى رد فعل قوي لحماية مصالحها الإستراتيجية (Soman, 2023).

بالنَّظر إلى العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة على روسيا نلاحظ الغياب شبه التَّام لقرارات الأمم المتَّحدة ومجلس الأمن التابع لها في فرض هذه العقوبات، ويرجع ذلك لكون روسيا عضوًا في مجلس الأمن ولها القدرة على الاعتراض على قراراته من خلال استخدام حق نقض الفيتو.

ومن جهة أخرى فإنَّ الأمم المتحدة ليست تابعه لأمريكا وحلفها الغربي، ويوجد العديد من الدّول الصَّديقة لروسيا، لعل أكبرها وزنًا على السَّاحة الدّولية الصين، وعلى إثر ذلك فإنَّ العقوبات التي فرضت على روسيا بعد ضمها لجزيرة القرم عام 2014 وبدء العملية العسكريَّة الرّوسيَّة عام 2022، كانت جميعها صادرة من قبل الاتحاد الأوروبي، وعقوبات فرضت بشكل أحادي عن طريق دول تعدّ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول على روسيا بشكل منفرد متغيّرة، وتختلف فيما بينها، وذلك بسبب تأثّر العلاقات الثّنائيَّة بين روسيا وتلك الدّول، حيث تقوم الحكومات وأجهزتها التَّنفيذية بإصدار قرار فرض العقوبات على دولة ما، ومن بين الدول التي فرضت العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا بشكل منفرد، يمكن ذكر الدّول التَّالية:

الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وكندا، واليابان، وأستراليا، والنرويج، وسويسرا، وكوريا الجنوبيَّة، والمملكة المتَّحدة، وجورجيا، وألبانيا، ومونتينيغرو، ووليختنشتاين.

لكن تبقى كلّ من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، واليابان، وكوريا الجنوبيَّة، وسويسرا، الدول الأكثر تأثيرًا من غيرها من باقي الدّول، ويرجع ذلك إلى قوة هذه الدّول على الصَّعيد الاقتصادي العالمي.

منذ مارس 2014، فرض الاتحاد الأوروبي تدريجيًّا إجراءات وقيود على روسيا، ردًّا على الضم غير القانوني للقرم، وتم تصميم هذه الإجراءات لإضعاف القاعدة الاقتصاديَّة لروسيا، من خلال حرمانها من التقنيات الحرجة والأسواق، وتقليص قدرتها بشكل كبير على شن الحرب، كما اتخذ الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد حلفاء روسيا ومن اعتبرتهم شركاء في الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة لتشمل العقوبات كل من: بيلاروسيا ردًّا على تورطها في الغزو الروسي لأوكرانيا، وإيران بشأن تصنيع وتوريد الطائرات بدون طيار لمزيد من المعلومات.

2.2 العقوبات الاقتصاديَّة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب أوكرانيا عام 2014 – 2022.

فرض الاتحاد الاوروبي العقوبات الاقتصاديَّة، وتشمل التدابير القيودية والدّبلوماسيَّة للاتحاد الأوروبي في ضوء الوضع في شرق أوكرانيا، وضم القرم بطريقة غير قانونيَّة، وفي ضوء الإجراءات الرّوسيَّة التي تزعزع استقرار الوضع في شرق أوكرانيا، وذلك من أجل تقييد وصول روسيا إلى أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي، فإنَّه لن يتمكَّن المواطنون والشركات الأوروبية من شراء أو بيع سندات، أو أسهم، أو أدوات ماليَّة مماثلة بأجل يتجاوز 90 يومًا التي تصدرها البنوك الرّوسية الكبيرة المملوكة للدولة، والبنوك التَّنموية، وفروعها خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تعمل بالنيابة عنها، كما ويُحظر أيضًا تقديم الخدمات المتعلّقة بإصدار تلك الأدوات الماليَّة، مثل الوساطة (Council of the European Union, 2014).

بالإضافة إلى ذلك، تمَّ الاتفاق على فرض حظر على استيراد وتصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة من وإلى روسيا، ويغطي هذا الحظر جميع العناصر المدرجة في القائمة العسكريَّة المشتركة للاتحاد الأوروبي، كما وصل لجنه كوريبر (Coreper) [2] إلى اتفاق بشأن حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج والتّكنولوجيا للاستخدام العسكري في روسيا أو لمستخدمين عسكريين روس، وتمَّ إدراج جميع العناصر في قائمة الاتحاد الأوروبي للسلع ذات الاستخدام المزدوج، وأخيرًا، ستخضع تصديرات بعض المعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بالطاقة إلى روسيا للموافقة المسبقة من السلطات المختصَّة في الدّول الأعضاء، وسيتم رفض تراخيص التَّصدير إذا كانت المنتجات متَّجهة إلى استكشاف وإنتاج النّفط في المياه العميقة، أو استكشاف النفط في القطب الشمالي، أو مشاريع إنتاج النفط الصَّخري في روسيا، وستنطبق هذه التدابير على العقود الجديدة، وسيتم اعتماد هذه القيود رسميًا الآن من قبل المجلس من خلال إجراء كتابي، وستبدأ القيود تطبيقها اعتبارًا من اليوم التالي لنشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (Council of the European Union, 2014).

[2] لجنة الممثلين الدائمين، المعروفة اختصارًا بـ(Committee of Permanent Representatives) "COREPER"، هي هيئة أساسية في هيكل الاتحاد الأوروبي. تتألف من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى الاتحاد الأوروبي، ومهمتها الرئيسية هي إعداد عمل مجلس الاتحاد الأوروبي والتنسيق بين الدول الأعضاء.

أصدر رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومباي (Herman Van Rompuy) ورئيس المفوضية الأوروبية نيابة عن الاتحاد الأوروبي بيان الاتحاد بشأن التَّدابير المقرَّرة ضد روسيا، واتفق الاتحاد الأوروبي على حزمة من التدابير القيودية المهمّة المستهدفة للتَّعاون القطاعي والتبادلات مع جمهورية روسيا الاتحادية، ستقيّد هذه القرارات الوصول إلى أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي للمؤسَّسات الماليّة التي تملكها الدّولة الرّوسيَّة، وتفرض حظرًا على تجارة الأسلحة، وتنشئ حظرًا على التَّصدير للبضائع ذات الاستخدام المزدوج للمستخدمين العسكريين، وتقلّص الوصول الرّوسي إلى التكنولوجيا الحسَّاسة بشكل خاص في مجال قطاع النّفط، تقوي هذه الحزمة التَّوسع الأخير في قائمة الأشخاص والكيانات التي تقوض سلامة الأراضي الأوكرانيَّة وسيادتها، بما في ذلك ما يسمى "الأصدقاء المقربين"، وتعليق تمويل البنك الأوروبي للاستثمار والتنميَّة، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وتقييد الاستثمار والتّجارة مع القرم وسيفاستوبول، وإعادة التقييم للتَّعاون الثَّنائي بين روسيا والاتحاد الأوروبي بهدف تقليل مستوى التَّعاون، تأتي هذه الحزمة ردًّا على التَّوجيهات الصَّادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي (European Council, 2014).

2.2.1 قيود إضافية على شبه جزيرة القرم وسيفاستو بول

تمَّ الاتفاق في اجتماع كوريبر (Coreper) على فرض قيود تجاريَّة واستثماريَّة على القرم وسيفاستوبول، تتضمَّن هذه القيود حظرًا على الاستثمارات الجديدة في القطاعات التَّالية:

مشاريع البنية التَّحتية في قطاعات النَّقل والاتّصالات والطاقة، وفيما يتعلَّق باستغلال النفط والغاز والمعادن لا يجوز تصدير المعدات الرَّئيسة لنفس القطاعات الستة إلى القرم وسيفاستوبول؛ ويجب ألا تُقدّم خدمات التَّمويل والتَّأمين المتعلّقة بمثل هذه المعاملات، علاوةً على ذلك، وافق ممثلو الدّول الدائمون على إضافة 8 أشخاص و3 كيانات إلى قائمة الأشخاص الذين يخضعون لتجميد الأصول، وحظر الحصول على تأشيرة، من بين أمور أخرى، لتقديم الدَّعم لصانعي القرار الروس المسؤولين عن استقرار شرق أوكرانيا،

بالإضافة إلى الضَّم غير القانوني للقرم، أو الاستفادة منهم. وبذلك يصبح عدد الأشخاص والكيانات المخضعة للقيود الأوروبيَّة 95 شخصًا و23 كيانًا (Council of the European Union, 2014).

التَّدابير القيوديَّة بالفعل سارية المفعول، فقد تمَّ فرض تجميد الأصول وحظر الحصول على تأشيرة على 87 شخصًا، بينما يخضع 20 كيانًا لتجميد أصوله في الاتحاد الأوروبي، يتضمَّن ذلك 87 شخصًا و9 كيانات مسؤولة عن الإجراءات ضد سلامة الأراضي الأوكرانيَّة، و11 كيانًا في القرم وسيفاستوبول تمَّت مصادرتها أو استفادت من نقل الملكيَّة بخلاف القانون الأوكراني، لا يمكن استيراد البضائع المنتجة في القرم أو سيفاستوبول إلى الاتحاد الأوروبي ما لم تكن تحمل شهادات أوكرانية (Council of the European Union, 2014).

طلب مجلس الاتحاد الأوروبي أيضًا من البنك الأوروبي للاستثمار تعليق توقيع عمليات التمويل الجديدة في روسيا، بينما تنسق الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مواقفها داخل مجلس مديري البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتَّنمية بهدف تعليق تمويل العمليات الجديدة في روسيا (Council of the European Union, 2014).

اعتمد مجلس الاتحاد الاوروبي المزيد من التدابير القيوديّة في ضوء الإجراءات الروسيّة التي تزعزع استقرار الوضع في شرق أوكرانيا، هذا القرار يمنح قيمة قانونيّة لاتفاق تمّ التّوصل إليه في لجنة الممثلين الدَّائمين، وأعلن عنه كلّ من رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومباي (Herman Van Rompuy) ورئيس المفوضيَّة جوزيه مانويل باروزو (José Manuel Barroso) للحدّ من

وصول روسيا إلى أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي، وبذلك لن يتمكَّن المواطنون والشَّركات الأوروبيَّة من شراء أو بيع سندات جديدة، أو أسهم، أو أدوات ماليَّة مماثلة بأجل يتجاوز 90 يومًا، تصدرها البنوك الرّوسيَّة الكبيرة المملوكة للدولة، والبنوك التنمويّة، وفروعها خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تعمل

بالنيابة عنها، كما يُحظر أيضًا تقديم الخدمات المتعلقة بإصدار تلك الأدوات الماليَّة، مثل الوساطة (Council of the European Union, 2014).

بالإضافة إلى ذلك، تمَّ فرض حظر على استيراد وتصدير الأسلحة والمواد ذات الصّلة من وإلى روسيا، ويغطي هذا الحظر جميع العناصر المدرجة في القائمة العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي، سيتم أيضًا حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا للاستخدام العسكري في روسيا، أو إلى المستخدمين العسكريين الروس، مع تضمين جميع العناصر في قائمة الاتحاد الأوروبي للسلع ذات الاستخدام المزدوج وأخيرًا، ستخضع تصديرات بعض المعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بالطاقة إلى روسيا للموافقة المسبقة من السلطات المختصة في الدول الأعضاء، وسيتم رفض تراخيص التصدير إذا كانت المنتجات متجهة إلى استكشاف وإنتاج النفط في المياه العميقة، أو استكشاف النفط في القطب الشمالي، أو مشاريع إنتاج النفط الصخري في روسيا، وتنطبق هذه التَّدابير على العقود الجديدة (Council of the European Union, 2014).

2.2.2 العقوبات الدَّبلوماسيَّة

وكان من الخطوات الدبلوماسيَّة عقد اجتماع لمجموعة السبع في بروكسل في 5/4 يونيو عام 2014 بدلاً من قمة مجموعة الثماني في سوتشي، وبذلك تمَّ استبعاد روسيا من مجموعة الثّماني، كما دعمت دول الاتحاد الأوروبي أيضًا تعليق المفاوضات بشأن انضمام روسيا إلى منظَّمة التَّعاون والتَّنمية الاقتصاديَّة ووكالة الطاقة الدَّوليَّة، وتمَّ إلغاء قمة الاتحاد الأوروبي–روسيا، وقرَّرت دول الاتحاد الأوروبي عدم عقد قمم ثنائيَّة منتظمة، إضافة لتعليق المحادثات الثَّنائية مع روسيا بشأن مسائل التَّأشيرات وأيضًا بشأن الاتفاق الجديد بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة التقييم لبرامج التَّعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا؛ بهدف تعليق تنفيذ برامج التعاون الثنائي والإقليمي، وسيتم

الاحتفاظ بالمشاريع التي تتعامل حصريًا مع التَّعاون عبر الحدود والمجتمع المدني (Council of the European Union, 2014).

2.3 العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في الأراضي الأوكرانيَّة 2022

العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في الأراضي الأوكرانيَّة ليست وليده اللحظة، بل هي نتاج العديد من الأزمات السَّابقة، والأسباب العديدة التي دفعت عجلة هذه الحرب، وبعض الأسباب تكمن في المصالح السياسيَّة والاقتصاديَّة لكلا الطرفين المتحاربين، ويشمل ذلك النيَّة التي أعلنها الرئيس الروسي مباشرة لتنفيذ عمليَّة تجريد أوكرانيا من الجنسيَّة، وتجريدها من السلاح، وتوفير ممر بري إلى شبه جزيرة القرم بالنسبة للاتحاد الروسي، وضمان سلامة سكان منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وإنقاذ أوكرانيا والسكان الناطقون بالروسيَّة في أوكرانيا من مضايقات السلطات الأوكرانية، والسكان الناطقين بالروسية في بيسارابيا من مولدوفا (Shevtsov, 2022).

ربما يتمّ تضمين الأخير في "التَّجريد من الجنسيَّة" "البرنامج الذي لم يتم تعريفه بأي شكل من الأشكال، وينبغي أن يشمل هذا ايضًا ضمان أمن الحدود الجنوبيَّة الغربيَّة للاتحاد الروسي، ومنع ما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، فضلاً عن شبه جزيرة القرم ذات الموقع النادر للغاية من هجوم محتمل من جانب أوكرانيا، وتعتبر روسيا إعداد الجيش الأوكراني بمثابة حرب ضد روسيا بما فيها عروض الجيش الأوكراني، وتعتبر أعمالًا معادية لروسيا (Shevtsov, 2022).

ومن هنا فإنَّ أسباب شنّ روسيا للحرب هي نية أوكرانيا وحاجتها إلى استعادة سلامة أراضيها، وحديث أوكرانيا عن ضرورة حماية مصالحها الاقتصاديَّة من التَّوسع الرّوسي.

وصل الصراع إلى نقطة تحول حاسمة عام 2014 مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وفي أعقاب الاضطرابات السّياسيَّة في أوكرانيا، تحرَّكت روسيا بسرعة للسيطرة على شبه جزيرة القرم، بزعم أنّها جزء من الاتحاد الروسي.

أثار الضم الذي أدانه المجتمع الدّولي على نطاق واسع الغضب في أوكرانيا، ومّهد الطريق لمزيد من الصّراع، وأصبحت شبه جزيرة القرم، التي تتمتّع بأهميَّة تاريخيَّة ثقافيَّة لكل من روسيا وأوكرانيا، بؤرة لهذا الصّراع على السّلطة، الأمر الذي أدَّى إلى إشعال الحماسة القوميَّة، وتفاقم الانقسامات القديمة، وفي أعقاب عملية الضم، تصاعدت المشاعر المؤيّدة لروسيا في شرق أوكرانيا، وخاصة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وظهرت الحركات الانفصاليَّة المدعومة من روسيا، وأعلنت الاستقلال عن أوكرانيا، وسعت إلى توثيق العلاقات مع روسيا، أدَّى هذا التَّطور إلى إغراق أوكرانيا في أزمة داخليَّة عميقة، حيث كانت تتصارع مع التَّطلعات الانفصاليَّة، والسلامة الإقليميَّة، والحفاظ على وحدتها الوطنيَّة، وسرعان ما تصاعد الصّراع بين روسيا وأوكرانيا إلى مواجهة عسكريَّة واسعة النّطاق (Soman, 2023).

وقد تم تبرير ذلك بأنَّ روسيا تلقَّت في ديسمبر من عام 2021 معلومات عن خطط حلف شمال الأطلسي لنشر 4 فرق عسكريَّة (2 بريَّة، 1 بحريَّة، 1 جويَّة) على أراضي أوكرانيا، والفرق الجوية –بقدرتها على حمل رؤوس حربيَّة نوويَّة، كان حلف شمال الأطلسي يرغب في الاتفاق على نشر القوات في صيف عام 2022 في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن ثمَّ، بحلول بداية العام المقبل، سيكونون قد استفزوا صراعًا وشنوا عمليات عسكريَّة بمقياس واسع ضد روسيا باستخدام الأسلحة النَّوويَّة، أي أنَّ حلف شمال الأطلسي كان يخطّط لإشعال الحرب العالميَّة الثَّالثة باستخدام الأسلحة النَّوويَّة ضد روسيا، الاتهام الموجّه إلى روسيا بشنّ هجوم غير مستفز من جانبها ينجم فقط عن الاستياء بسبب تدمير مثل هذه الخطط. من جانب أوكرانيا على هذا المستوى، يُنظر أيضًا إلى سبب الحرب في المواجهة بين روسيا والغرب، وفهم روسيا لضعفها الذَّاتي، وعدم إمكانية بناء إمبراطورية بدون أوكرانيا، وضعفها وتفوقها التّرابي الضعف عندما تنتقل أوكرانيا إلى جانب الغرب (Shevtsov, 2022).

من تفسير أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا الصراع الحضاري.

ومن هنا، تحدث الحرب ليس بين الدول، بل بين الحضارات، وفقًا لروسيا، فإنَّها تدافع عن قيمها الحضارية الخاصة التي لا تتَّفق مع القيم الليبراليَّة للغرب، وسيادتها الوطنيَّة التي تضمنها،تدافع روسيا عن قيم حضارتها، وبالتّالي تسعى إلى عالم متعدّد الأقطاب، عالم من التَّعايش بين مختلف الحضارات (ربما بدون امتزاج ولا تأثير بينها)، في بعض النواحي، هذه تشكيلة جديدة لفكرة الدور المسيحي لروسيا، الحضارة الروسيَّة في هذا الصدّد تعود إلى العصور القديمة، على الأقل إلى فترة روسيا القيصريَّة، لذلك تظل كييف، على الرّغم من أنها فقدت أهميتها كمركز سلافي مشترك، مهمة للغاية كجزء من هذا البناء الحضاري. العالم الغربي قد استنزفها، كما يُؤكد ذلك (Shevtsov, 2022).

وتتكرَّر حجج المستوى الجيوسياسي بالفعل كحجج حضاريَّة: روسيا تقاتل ضد الليبراليَّة والعولمة، وتدمير الثّقافة بشكل كامل، ورغبة الولايات المتحدة وحلفاؤها في تأسيس عالم أحادي القطبيَّة، ونشر فكرتها وثقافتها (وفي الواقع مصالح اقتصاديَّة وماليَّة لدائرة صغيرة من الناس) إلى العالم بأسره (Shevtsov, 2022).

وحذَّرت روسيا سابقا الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو من أيّ نشاط عسكري، أو توسيع لنفوذهم في مجالها الحيوي، أو ما يعرف بالفكرة الروسيَّة The Russian Idea، وتحديدًا في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، وأقرَّت روسيا في عام 2021 استراتيجية جديدة للأمن القومي الروسي حلَّت محل الاستراتيجيات السَّابقة، وعبَّرت هذه الاستراتيجية عن تحول في الأولويات الاستراتيجيَّة لروسيا، ففي استراتيجيَّة 2015، اهتمَّت بالحوار مع الاتحاد الأوروبي ورفضها نشاط حلف الناتو العسكري الزائد، وتمدّده باتجاه حدودها، وتنسيق عمليات التَّكامل في الجمهوريات السّوفياتية السَّابقة،أما استراتيجيَّة 2021، فقد أكَّدت ما ورد في استراتيجيَّة 2015، ولكن لهجتها أصبحت أكثر حدَّة مع تحفظات شديدة على الناتو، ولم تعد مهتمَّة بالحوار مع بروكسل، وعلى أثر هذا التَّحول في الأولويات الاستراتيجيَّة، تقدَّمت روسيا بمطالب ذات طبيعة جيو-استراتيجيَّة أمنيَّة في كانون الأول/ ديسمبر 2021، وكان ذلك على شكل مسودة معاهدة سلمت لدبلوماسي أميركي في موسكو، وتضمَّنت تعهدات وضمانات بوقف توسّع حلف الناتو شرقًا، وتجميد توسيع البنى

التحتية له، مثل منظومات السلاح والقواعد العسكريَّة، في أراضٍ سوفياتيَّة سابقة، ووقف تزويد أوكرانيا بالمعدات العسكريَّة، ووقف نصب الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا (بشارة، 2022).

كانت مسودةُ المعاهدة، نوعًا من إنذار مبطّن للولايات المتَّحدة في أنّ هناك يومًا تاليًا إن لم تستجب للتَّفاوض حولها، والتَّوصل إلى تسوية مقبولة بشأنها تخفف من المخاوف الأمنيَّة الاستراتيجيَّة الرّوسيَّة، رفضت الولايات المتَّحدة هذه المطالب، ووصفها الرئيس الأميركي جو بايدن (Joe Biden) في رده في 22 شباط/ فبراير على خطاب بوتين (Vladimir Putin) قبل ذلك بيوم، والذي اعترف فيه باستقلال الانفصاليين، بأنَّها مطالب متطرّفة Extreme demands، ما قد يختلف كثيرون بشأنه؛ لأنَّ هذه المطالب: (بشارة، 2022).

أولًا: كانت قابلة للتفاوض.

ثانيًا: لأنَّه يمكن تصوّر تقديم مثلها من طرف أي دولة تعدّ نفسها دولة عظمى بشأن نشاط أحلاف عسكريَّة ليست عضوًا فيها على حدودها.

ثالثًا: لأنَّ هذه المطالب أقل تطرفًا من خيار الحرب، كما أنَّ هناك فرصة للتَّفاوض لتفعيل اتفاقات مينسك المغطاة شرعيًّا من الأمم المتحدة.

كان من الممكن تجنّب وقوع الحرب من خلال مفاوضات، ولكن ذلك لم يحدث، وأعلن الرَّئيس الرّوسي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) مساء يوم الإثنين 21 فبراير 2022 اعتراف روسيا باستقلال إقليمي لوغانسك ودونيتسك عن أوكرانيا، وصدر مرسوم رئاسي باعتبارهما جمهوريتين مستقلتين، ليتلقى بعدها الكرملين طلبًا بالدَّعم العسكري من قبل قادة الجمهوريتين لمواجهه العدوان الاوكراني، وبعد ساعات من طلب الدَّعم الرّوسي، وفي صباح 24 من فبراير 2022 أعلن الرَّئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) بدء العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة الخاصة في إقليم دونباس، ودخول القوات الرّوسيَّة للأراضي الأوكرانيَّة، وقصف العاصمة الأوكرانية كييّف، ليرد الغرب على هذه العمليَّة بسلاح العقوبات

الاقتصاديَّة، وعلى أثر ذلك وفي 23 فبراير 2022، قام الاتحاد الأوروبي بتوسيع العقوبات ضد روسيا، وأصدر حزمته الأولى من العقوبات الاقتصاديَّة ردًا على اعترافها بالمناطق الواقعة خارج نطاق أراضيها في أوبلاستي، ودونيتسك، وولوهانسك في أوكرانيا، ودخول القوات المسلَّحة الرّوسيَّة إلى تلك المناطق، وبعد 24 فبراير 2022، ومع العمليَّة العسكريّة الروسيَّة ضد أوكرانيا، قام الاتحاد الأوروبي بتوسيع العقوبات بشكل أكبر، حيث توالت العقوبات التي اتَّخذت شكل حزم زمنيَّة غير مسبوقة، بهدف تقويض القاعدة الاقتصاديَّة لروسيا بشكل كبير، وحرمانها من التّقنيات والأسواق الحرجة، والتقليل بشكل كبير من قدرتها على خوض الحرب، كما تمَّ توسيع نظام العقوبات التابع للاتحاد الأوروبي المتعلّق ببيلاروسيا ردًا على تورّط تلك الدّولة في العدوان الروسي على أوكرانيا، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة بالفعل بسبب الوضع في بيلاروس، يتكوّن نظام العقوبات من مجموعة من التّدابير الماليَّة والاقتصاديَّة والتّجاريّة.

2.4 العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة على روسيا الاتحاديَّة بعد العمليَّة العسكريَّة الرّوسيَّة في الأراضي الأوكرانية عام 2022.

الشكل 1()

رسم بياني يوضح الزيادة الكبيرة بكمية العقوبات المفروضة على روسيا بعد البدا بالعملية العسكرية في اوكرانيا مباشرة، اضافة لترتيب اكثر الدول تلقي للعقوبات

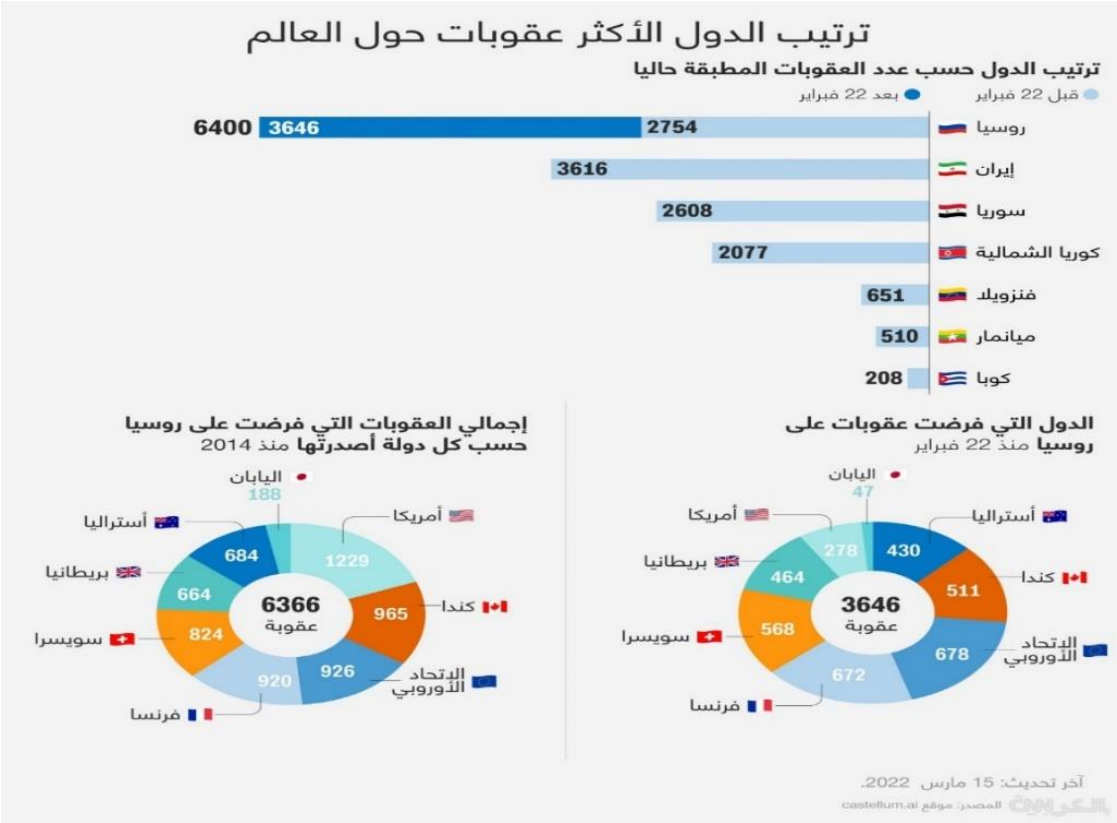

(cnn بالعربية، 2022)

2.4.1 حزم عقوبات الاتحاد الاوروبي على روسيا

2.4.1.1 الحزمة الأولى – 23 فبراير 2022

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي حزمته الأولى من التَّدابير للرَّد على قرار الاتّحاد الرّوسي بالمضي قدمًا في اعتراف المناطق التي لا تخضع للسيطرة الحكوميَّة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ككيانات مستقلة، والقرار اللاحق بإرسال القوات الروسيَّة إلى هذه المناطق (Council of the EU, 2022).

وشملت الحزمة المتَّفق عليها القيود المستهدفة ضمن الإطار القائم للعقوبات، ستمتد الإجراءات القيوديَّة لتشمل جميع أعضاء المجلس الروسي الذين صوتوا في 15 فبراير لصالح النداء إلى الرَّئيس بوتين (Vladimir Putin) بالاعتراف بالاستقلال الذَّاتي لجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الذَّاتيَّة الإعلان، علاوة على ذلك، ستفرض التَّدابير القيوديَّة المستهدفة على 27 فردًا وكيانًا بارزًا آخرين، الذين لعبوا دورًا في تقويض أو تهديد السلامة الإقليميَّة وسيادة أوكرانيا، يشمل صناع القرار مثل أعضاء الحكومة الذين شاركوا في القرارات غير القانونيَّة؛ والبنوك، ورجال الأعمال/الأوليغارشيين الذين دعموا ماليًا أو ماديًا العمليات الرّوسية في المناطق التابعة لدونيتسك ولوهانسك، أو استفادوا منها؛ وكبار الضباط العسكريين الذين لعبوا دورًا في الغزو والتَّصعيد؛ والأفراد المسؤولين عن قيادة حرب التَّضليل ضد أوكرانيا، تشمل التَّدابير القيوديّة، وتجميد الأصول، ومنع توفير الأموال للأفراد والكيانات المدرجة (Council of the EU, 2022).

بالإضافة إلى ذلك، يمنع حظر السفر القابل للتطبيق على الأشخاص المدرجين من دخول أو عبور الأراضي الأوروبيَّة، لقيود على العلاقات الاقتصاديَّة مع المناطق التي لا تخضع للسيطرة الحكوميَّة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك، وتستهدف التدابير الجديدة التَّجارة من المنطقتين التي لا تخضع للسيطرة الحكومية

من وإلى الاتحاد الأوروبي، لضمان شعور المسؤولين بوضوح بالعواقب الاقتصاديّة لأفعالهم غير القانونيَّة والعدوانيَّة، ستقوم القرارات الصادرة اليوم بتحديد ممنوعيَّة استيراد السلع من المناطق التي لا تخضع للسيطرة الحكوميَّة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك، وقيود على التّجارة والاستثمارات المتعلّقة بقطاعات اقتصاديَّة معيّنة، ومنع تقديم خدمات السّياحة، وحظر تصدير بعض السلع والتّكنولوجيا (Council of the EU, 2022).

وقرَّر المجلس إدخال القيود الماليَّة من خلال حظر قطاعي على تمويل الاتحاد الروسي وحكومته والبنك المركزي الروسي، من خلال تقييد قدرة الدّولة الرّوسيَّة والحكومة على الوصول إلى أسواق

وخدمات رأس المال الأوروبيَّة، القوائم الإضافية الصادرة اليوم على مجموع 555 شخصًا و52 كيانًا (Council of the EU, 2022).

2.4.1.2 الحزمة الثانيَّة – 25 فبراير 2022

قرَّر الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) رئيس الاتّحاد الرّوسي، وسيرغي لافروف (Serge Lavrov)، وزير خارجيَّة الاتحاد الرّوسي، واتّفق المجلس أيضًا على حزمة إضافية من التّدابير الفرديَّة والاقتصاديَّة تشمل أيضًا بيلاروس، تشمل حزمة العقوبات المعتمدة: (Council of the EU, 2022)

- العقوبات الفرديَّة: يفرض الاتحاد الأوروبي تدابير قيوديَّة على أعضاء مجلس الأمن القومي في الاتحاد الروسي الذين دعموا الاعتراف الفوري لروسيا بالمناطق التي لا تخضع للسيطرة الحكومية في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ككيانات مستقلة.
- ستُوسع العقوبات أيضًا لتشمل الأعضاء المتبقين في مجلس الدوما الروسي الذين صادقوا على قرار الحكومة بشأن معاهدة الصداقة والتَّعاون، والمساعدة المتبادلة بين الاتحاد الروسي والكيانين.
- سيستهدف الاتحاد الأوروبي أيضًا لأفراد الذين ساعدوا في العدوان العسكري الروسي من بيلاروس.
- العقوبات الماليّة:توسّعت الحزمة المعتمدة القيود الماليّة القائمة، ممَّا يقلّص من إمكانيَّة الوصول الروسي إلى أهم الأسواق الرأسماليَّة، كما تمنع الحزمة القائمة تسجيل وتقديم الخدمات المتعلّقة بأسهم الكيانات الحكوميَّة الرّوسيَّة على أسواق التَّداول الأوروبيَّة بالإضافة إلى ذلك، تُدخل تدابير جديدة تقيد بشكل

كبير التَّدفقات الماليَّة من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال منع قبول الودائع التي تتجاوز قيم معيّنة من الرّوسيين أو المقيمين الروس، ومن خلال حجز حسابات العملاء الروس في مستودعات الأوراق الماليَّة المركزيَّة الأوروبيَّة، وكذلك بيع الأوراق الماليَّة المقوّمة باليورو للعملاء الروس (Council of the EU, 2022).

2.4.1.3 الحزمة الثَّالثة – 28 فبراير 2مارس 2022

أضاف مجلس الاتحاد الأوروبي 26 شخصًا وكيانًا واحدًا إلى قائمة الأشخاص والكيانات والهيئات المخضعة لتدابير قيوديَّة فيما يتعلَّق بالأفعال التي تقوّض أو تهدّد السّيادة والاستقلال ووحدة الأراضي الخاصة بأوكرانيا، تتضمَّن التَّسجيلات الجديدة أوليجارشيا، ورجال أعمال نشطاء في قطاعات النّفط والبنوك والتَّمويل، بالإضافة إلى أعضاء في الحكومة وشخصيات عسكريَّة عالية المستوى، ومروّجين للدّعاية ساهموا في نشر الدّعاية المعاديَّة لأوكرانيا، وتعزيز موقف إيجابي تجاه غزوها، تشمل التَّدابير القيوديَّة، التي تنطبق الآن على مجموع 680 شخصًا و53 كيانًا، وتجميد الأصول، وحظر من توفير الأموال للأشخاص والكيانات المدرجة، بالإضافة إلى ذلك، يمنع حظر السَّفر الذي ينطبق على الأشخاص المدرجين من دخول أو مرور أراضي الاتحاد الأوروبي، وحظر الطيران فوق أجواء الاتحاد الأوروبي والوصول إلى المطارات الاتحادية الأوروبية من قبل الناقلات الرّوسيَّة من جميع الأنواع، وحظر المعاملات مع البنك المركزي الروسي (Council of the EU, 2022).

المجلس الأوروبي يفرض عقوبات على 22 فردًا إضافيًا، وقيودًا أخرى على التّجارة

حيث قرَّر المجلس اليوم فرض إجراءات قيود مستهدفة بشأن الأفعال التي تقوّض أو تهدّد السيادة والاستقلال، ووحدة الأراضي الخاصة بأوكرانيا، على 22 فردًا من كبار الضّباط في الجيش البيلاروسي، نظرًا لدورهم في عمليات صنع القرار والتَّخطيط الاستراتيجي التي أدَّت إلى تورّط بيلاروس في الحرب الرّوسيَّة الأوكرانيَّة، في 24 فبراير، تمّ إدراج 20 فردًا من الضباط في الجيش البيلاروسي ذات السّياق، تدعم بيلاروس من خلال السَّماح لروسيا بإطلاق الصَّواريخ الباليستيَّة من الأراضي البيلاروسيَّة، وتمكين نقل الأفراد العسكريين الرّوس، والأسلحة الثَّقيلة، والدّبابات والناقلات العسكريَّة، والسَّماح للطَّائرات العسكريَّة الروسيَّة بالطيران فوق أجواء بيلاروس إلى أوكرانيا، وتوفير نقاط التَّزود بالوقود، وتخزين الأسلحة والمعدات

العسكريَّة الرّوسيَّة في بيلاروس، وتشمل الإجراءات القيوديَّة المستهدفة بشأن الأفعال التي تقوّض أو تهدّد السّيادة والاستقلال ووحدة الأراضي الخاصة بأوكرانيا، التي تنطبق الآن على مجموع 702 فردًا و53 كيانًا، وتجميد الأصول، وحظر توفير الأموال للأفراد والكيانات المدرجة. بالإضافة إلى ذلك، يحظر السفر الذي ينطبق على الأشخاص المدرجين من دخول أو المرور من أراضي الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، وفيما يتعلَّق ببيلاروس، قام المجلس بفرض قيود إضافية في تجارة السلع المستخدمة لإنتاج أو تصنيع منتجات التبغ، والوقود المعدني، والمواد البتروليَّة القاريَّة، ومنتجات الهيدروكربونات الغازيَّة، ومنتجات كلوريد البوتاسيوم ("البوتاش")، ومنتجات الخشب، ومنتجات الأسمنت، ومنتجات الحديد والصلب، ومنتجات المطاط، كما تمَّ فرض قيود إضافية على صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج والتّكنولوجيا، وبعض السلع والتكنولوجيا المتقدّمة التي قد تسهم في التّطور العسكري والتكنولوجي، والدفاعي الأمني لبيلاروس، جنبًا إلى جنب مع قيود على توفير الخدمات المتعلّقة، وحظر الطيران فوق أجواء الاتحاد الأوروبي، والوصول إلى المطارات الاتحاديَّة الأوروبيَّة من قبل الناقلات الروسيَّة من جميع الأنواع، وحظر المعاملات مع البنك المركزي الروسي، وحظر SWIFT لبعض البنوك الروسيَّة، وحظر بث وسائل الإعلام الحكوميَّة الرّوسيَّة مثل (روسيا اليوم، وسبوتنيك في الاتحاد الأوروبي) (Council of the EU, 2022).

2.4.1.4 حزمة الامتثال – 9 مارس 2022

فرض مجلس الاتحاد الأوروبي إجراءات مقيّدة على 160 فردًا إضافيًا، تشمل هذه الإجراءات 14 من الأثرياء ورجال الأعمال البارزين الفاعلين في قطاعات اقتصاديَّة رئيسة تُسهم بشكل كبير في إيرادات جمهورية روسيا الاتحاديَّة، وبخاصة في قطاعات الصّناعات المعدنيَّة، والزراعة، والصّناعات الدّوائيَّة، والاتصالات، والصناعات الرَّقميَّة، إلى جانب أفراد عائلاتهم (EU, 2022).

يأتي هذا القرار ليُكمل القوائم السَّابقة التي شملت الأثرياء الناشطين في قطاعات النّفط والغاز والبنوك والإعلام والنقل، والتي اتّخذها المجلس في 23 و28 فبراير 2022. كما شملت الإجراءات 146 من أعضاء مجلس جمهوريَّة روسيا الاتحادية الذين أقروا قرارات الحكومة بشأن معاهدة الصّداقة والتَّعاون والمساعدة المتبادلة بين جمهورية روسيا الاتحاديَّة، وجمهورية دونيتسك الشَّعبية. وبذلك، تُطبق الإجراءات المقيدة للاتحاد الأوروبي الآن على مجموع 862 فردًا و53 كيانًا. يخضع المُدرَجون لتجميد الأصول، ويُحظر على المواطنين والشركات الأوروبية تقديم الأموال لهم. كما يخضع الأفراد لحظر السفر الذي يمنعهم من دخول أو عبور أراضي الاتحاد الأوروبي. وتُعزز التَّدابير القطاعيَّة المستهدفة التي اتَّخذها المجلس ضد جمهوريَّة بيلاروس وروسيا هذه الإجراءات، حيث تُغلق القوائم الجديدة الثغرات وتُرسخ الإجراءات الحالية التي اتّفق عليها الاتحاد الأوروبي للرَّد على العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا (EU, 2022).

2.4.1.5 الحزمة الرابعة – 15 مارس 2022

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي حزمة رابعة تشمل حظرًا كاملًا على أيّ معاملات مع بعض المؤسّسات الحكوميَّة الرّوسيَّة، والتي تعتبر جزءًا من المعقل العسكري–الصناعي للكرملين. تضمَّنت الحزمة حظر استيراد منتجات الصلب المشمولة بتدابير حماية الاتحاد الأوروبي، ممَّا يُتوقع أن يُلحق خسائر تصديريَّة بروسيا تقدر بحوالي 3.3 مليار يورو. لتعويض هذا النقص، سيتم توزيع حصص استيراد متزايدة على دول أخرى (European Commission, 2022).

كما شملت الحزمة حظرًا واسع النطاق على الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الروسي، مع استثناءات محدودة للطَّاقة النَّوويَّة المدنيَّة، ولنقل بعض المنتجات الطاقويَّة إلى الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تمَّ فرض حظر على استيراد السلع الفاخرة، مثل السيارات الفاخرة والمجوهرات، بهدف التَّأثير مباشرةً على النخب الرّوسيَّة (European Commission, 2022).

علاوة على ذلك، تمَّ توسيع قائمة الأفراد والكيانات المعاقب عليها لتشمل المزيد من الأوليغارش والنخب الأعمال المرتبطين بالكرملين، وكذلك الشركات النشطة في المجالات العسكريَّة والدّفاعيَّة التي تدعم الغزو لوجستيًّا وماديًّا. تضمَّنت الحزمة أيضًا قوائم جديدة للأطراف النَّشطة في نشر المعلومات الزائفة(European Commission, 2022) .

تم أيضًا حظر تقييم روسيا والشَّركات الروسيَّة من قبل وكالات التَّصنيف الائتماني الأوروبيَّة وتقديم خدمات التَّصنيف للعملاء الروس، ممَّا سيحرمهم من الوصول إلى الأسواق الماليَّة الأوروبيَّة بشكل أكبر (European Commission, 2022).

وفي خطوة تعاونيَّة، وافق الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع أعضاء آخرين في منظَّمة التَّجارة العالميَّة (WTO)، على حرمان منتجات وخدمات روسيا من ميّزة الدّولة الأكثر مفضليَّة في أسواق الاتحاد الأوروبي. جاء هذا القرار عقب إعلان مجموعة الدّول السبع الكبرى يوم الجمعة الموافق 11 مارس 2022، وسيؤدي إلى تعليق الفوائد التي كانت تتمتَّع بها روسيا كعضو في منظَّمة التّجارة العالميَّة (European Commission, 2022).

2.4.1.6 الحزمة الخامسة – 8 ابريل 2022

تُعد العقوبات الاقتصاديَّة للحزمة الخامسة الأوسع والأكثر حدَّة حتى الآن، مما يُعمّق تأثيرها في الاقتصاد الرّوسي. تمَّ تنسيق هذه العقوبات مع الشّركاء الدّوليين، وتعمل المفوضيَّة الأوروبيَّة والخدمة الخارجيَّة الأوروبيَّة على تطوير مقترحات لعقوبات إضافيَّة محتملة، بما في ذلك على واردات النَّفط، استنادًا إلى أفكار من الدّول الأعضاء مثل فرض ضرائب أو استخدام قنوات ماليَّة محدَّدة كحسابات الضّمان. Eur222 \l 1025 CITATION (European Commission, 2022).

بعيدًا عن العقوبات، أكَّد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وأهميَّة تقليل الاعتماد على واردات الطَّاقة من روسيا. في 8 مارس، أعلنت المفوضية استراتيجية ضمن مبادرة REPowerEU لتقليل الاعتماد على

الوقود الأحفوري الروسي بأسرع وقت ممكن، وقد بدأت الخطوات لتنفيذ هذه الخطة CITATION Eur222 \l 1025 (European Commission, 2022).

تشتمل الحزمة على العناصر الستَّة التَّالية: CITATION Eur222 \l 1025 (European Commission, 2022)

1. حظر الفحم :حظر استيراد جميع أشكال الفحم الروسي، ممَّا يؤثّر على ربع إجمالي صادرات الفحم الروسي، ويُقدر بحوالي 8 مليار يورو من الإيرادات السّنويَّة لروسيا.
2. التَّدابير الماليَّة :حظر كامل على العمليات الماليَّة، وتجميد الأصول لأربعة بنوك روسيَّة، ممَّا يقطع علاقاتها بالأسواق العالميَّة، ويُضعف النّظام المالي الروسي أكثر حيث تمثل هذه البنوك 23٪ من حصة السوق في قطاع البنوك الروسي.
3. حظر خدمات الأصول الرَّقميَّة :حظر تقديم خدمات الأصول الرَّقميَّة عالية القيمة لروسيا وحظر تقديم النصائح حول الوصايا للأثرياء الروس، ممَّا يُصعّب عليهم تخزين ثرواتهم في الاتحاد الأوروبي.
4. حظر شركات النقل :حظر كامل على شركات النّقل البري الرّوسيَّة والبيلاروسيَّة في الاتحاد الأوروبي، مع استثناءات للضروريات مثل المنتجات الزّراعيَّة والغذائيَّة والمساعدات الإنسانيَّة والطاقة.
5. حظر تصدير مستهدف :حظر تصدير إضافي بقيمة 10 مليارات يورو في مجالات تعتمد روسيا على الإمدادات من الاتحاد الأوروبي، مثل الحوسبة الكموميَّة والشَّرائح الإلكترونيَة المتقدّمة.
6. تمديد حظر الواردات :حظر واردات إضافيَّة بقيمة 5.5 مليار يورو، بما في ذلك الأسمنت ومنتجات المطاط والخشب والمشروبات الرّوحيَّة والمأكولات البحريَّة الفاخرة.

بالإضافة إلى ذلك، تمَّ استبعاد روسيا من العقود العامَّة والأموال الأوروبيَّة وتنفيذ حظر كامل على مشاركة الجنسيات والكيانات الرّوسيَّة في عقود المشتريات الأوروبيَّة، مع بعض الاستثناءات المحدودة. كما تمَّ

تمديد الحظر على تصدير الأوراق النقديَّة وبيع الأوراق الماليَّة القابلة للتّحويل. CITATION Eur222 \l 1025 (European Commission, 2022).

ترحب المفوضيَّة بتشديد العقوبات على 217 فردًا و18 كيانًا إضافيًا، وتشمل العقوبات الآن جميع الأعضاء في "الحكومات" و"البرلمانات" في دونيتسك ولوهانسك. تم فرض عقوبات على 1091 فردًا و80 كيانًا منذ عام 2014. CITATION Eur222 \l 1025 (European Commission, 2022).

نشر الاتحاد الأوروبي إرشادات حول تقييم التَّهديدات للأمن الأوروبي من الاستثمارات الرّوسيَّة والبيلاروسية، مع التَّأكيد على مخاطر الاستثمارات المتأثرة بالحكومتين الروسية والبيلاروسيَّة بسبب غزو أوكرانيا. وتمَّ حثّ الدول الأعضاء على إنشاء آليات شاملة لفحص الاستثمار وإنفاذ قواعد مكافحة غسل الأموال. CITATION Eur222 \l 1025 (European Commission, 2022).

تعتمد الاتفاقيَّة الحاليَّة على إجراءات الاتحاد الأوروبي ردًا على العدوان الرّوسي ضد أوكرانيا، وتراقب المفوضيَّة الأوروبيَّة تنفيذ العقوبات الأوروبيّة وتشدّد على عدم التَّهرب من هذه العقوبات. CITATION Eur222 \l 1025 (European Commission, 2022)

2.4.1.7 الحزمة السَّادسة – 3 يونيو 2022

تشمل الحزمة السادسة قيودًا على استيراد النّفط الرّوسي، حيث بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من النّفط الخام الروسي 48 مليار يورو، ومن منتجات النّفط المكرَّرة 23 مليار يورو في عام 2021. استنادًا إلى مقترح مشترك من الممثل الأعلى للشؤون الخارجيَّة والسّياسة الأمنيَّة للاتحاد الأوروبي والمفوضيَّة، قرَّرت الدّول الأعضاء فرض حظر على استيراد هذه المنتجات، والذي سيُنفذ فورًا مع تخفيض تدريجي ومنظم لواردات النّفط الرّوسي (European Commission, 2022).

بالنّسبة للنّفط الخام البحري، ستُسمح المعاملات في السّوق الفوريَّة، وتنفيذ العقود القائمة لمدة ستة أشهر بعد دخول القرار حيز التنفيذ، ولمنتجات البترول لمدة ثمانية أشهر. الدول الأعضاء التي تعتمد بشكل

خاص على الأنابيب لنقل النفط من روسيا ستستفيد من استثناء مؤقّت، مع الاستمرار في استلام النّفط الخام المورَّد عبر الأنابيب حتى قرار جديد من المجلس. ومع ذلك، لن تتمكَّن هذه الدّول من إعادة بيع النّفط الخام أو منتجات البترول إلى دول أخرى (European Commission, 2022).

تمَّ الاتفاق على استثناءات مؤقتة خاصة لبلغاريا حتى نهاية عام 2024، ولكرواتيا لاستيراد زيت الغاز الروسي حتى نهاية عام 2023، والذي يُستخدم في عمليات تكرير المصافي (European Commission, 2022).

بعد فترة التخفيض لمدة 6 أشهر، سيُحظر على الاتحاد الأوروبي تقديم التأمين والتمويل لنقل النفط، خاصةً عبر الطرق البحريَّة، إلى دول ثالثة، ممَّا سيُعقد على روسيا تصدير النفط الخام ومنتجات البترول إلى باقي العالم (European Commission, 2022).

تمَّت إزالة ثلاثة بنوك روسية إضافية، بما في ذلك أكبر بنك في روسيا، سبيربانك، وبنك بيلاروسي إضافي من نظام SWIFT، ممَّا يُعزّز عزل القطاع المالي الروسي عن النّظام العالمي (European Commission, 2022).

تمَّ تعليق البث لثلاث محطات روسية تنشر معلومات مضلّلة موالية للكرملين، وتمَّ حظر توزيع محتواها في الاتّحاد الأوروبي بأي شكل (European Commission, 2022).

تم توسيع قائمة العناصر التّكنولوجية المتقدّمة الممنوعة من التَّصدير إلى روسيا لتشمل مواد كيميائيَّة يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة الكيميائيَّة، وتوسعت قائمة الأشخاص والكيانات المرتبطة بالمجمع الصّناعي العسكري الروسي المخضعة للقيود (European Commission, 2022).

2.4.1.8 حزمة الصّيانة والتَّوافق – 21 يوليو 2022

اعتمدت المفوضيَّة الأوروبيَّة، بناءً على مقترح مشترك من ممثلة الشّؤون الخارجيَّة والمفوضيَّة، حزمة جديدة من التَّدابير تهدف إلى تعزيز فعاليَّة العقوبات الاتحاديَّة الأوروبيَّة الواسعة وغير المسبوقة ضد روسيا والحفاظ عليها. تُوضّح حزمة "الصيانة والمواءمة" عددًا من الأحكام لتَّعزيز اليقين القانوني للمشغلين، وتسهيل تنفيذها من قبل الدّول الأعضاء. كما تُحسّن توافق العقوبات الاتحاديَّة الأوروبيَّة مع تلك التي يفرضها حلفاء وشركاء الاتّحاد، خاصةً في مجموعة الدّول السَّبع الكبرى (European Commission , 2022).

من الأهمية بمكان أن تُعيد الحزمة تأكيد التزام المفوضيَّة بحماية الأمن الغذائي العالمي. تعكس الحزمة نهجًا منسقًا مع الشّركاء الدَّوليين، بما في ذلك مجموعة الدّول السبع الكبرى. بالإضافة إلى هذه الإجراءات، ستُقدم المفوضيَّة مقترحات إلى المجلس لإدراج المزيد من الأفراد والكيانات، مع تجميد أصولهم وفرض قيود على سفرهم (European Commission , 2022).

تُقدّم حزمة الإجراءات الجديدة حظرًا جديدًا على استيراد الذَّهب الرّوسي، مع تعزيز الضَّوابط على التّكنولوجيا المتقدّمة والسلّع ذات الاستخدام المزدوج للتَّصدير. ستُعزز هذه الإجراءات توافق العقوبات الاتحاديَّة الأوروبيَّة مع تلك التي يفرضها شركاء الاتحاد في مجموعة الدّول السبع الكبرى. كما ستُقوي الحزمة متطلبات الإبلاغ لتشديد تجميد الأصول الاتحاديَّة الأوروبيَّة (European Commission , 2022).

تُؤكّد الحزمة مجدّدًا أنَّ عقوبات الاتحاد الأوروبي لا تستهدف تجارة المنتجات الزراعيَّة بين الدّول الثَّالثة وروسيا. وتُوضّح الحزمة أيضًا نطاق تحديد لبعض العقوبات الماليَّة والاقتصاديَّة (European Commission , 2022) .

2.4.1.9 الحزمة الثَّامنة – 5 أكتوبر 2022

تُقدم الحزمة الثَّامنة من الاتحاد الأوروبي قيودًا جديدة تهدف إلى منع استيراد بقيمة 7 مليارات يورو لتقليل عائدات روسيا. تشمل الحزمة أيضًا قيود التَّصدير التي تحرم المجمع العسكري والصّناعي الرّوسي من المكوّنات والتّكنولوجيا الأساسيَّة، والاستفادة من الخدمات والخبرات الأوروبيَّة. تحرم العقوبات الجيش الرّوسي ومورديه من السلع والمعدات الخاصة اللازمة للحرب على الأراضي الأوكرانيَّة (European Commission, 2022).

تضع الحزمة الأسس القانونيّة لتنفيذ سقف أسعار النّفط المتوقّع من مجموعة السبع. تحتوي الحزمة على العناصر التَّالية: (European Commission, 2022)

- توسيع قائمة العقوبات :فُرضت عقوبات إضافيَّة على أفراد وكيانات جديدة، تستهدف المشاركين في الاحتلال الرّوسي والضّم غير القانوني والاستفتاءات المزيفة في المناطق المحتلة من دونيتسك، لوهانسك، خيرسون، وزابوريججيا.
- توسيع قائمة العقوبات :فُرضت عقوبات إضافيَّة على أفراد وكيانات جديدة، تستهدف المشاركين في الاحتلال الرّوسي والضّم غير القانوني والاستفتاءات المزيفة في المناطق المحتلة من دونيتسك، لوهانسك، خيرسون، وزابوريججيا.
- توسيع القيود إلى محافظات خيرسون وزابوريججيا :تمَّ توسيع نطاق التَّدابير القيديَّة على هذه المناطق.
- قيود تصدير إضافيَّة :تهدف إلى تقليل إمكانية الوصول إلى روسيا للعناصر العسكريَّة والصّناعيَّة والتّكنولوجيَّة، وتطوير قطاعها الدّفاعي والأمني.
- قيود الاستيراد الجديدة :تمَّت الموافقة على قيود استيراد إضافيَّة بقيمة تقريبًا 7 مليارات يورو.
- تنفيذ سقف أسعار النّفط لمجموعة السّبع :تُمثّل الحزمة بداية تنفيذ اتفاق مجموعة السبع بشأن صادرات النّفط الرّوسيَّة داخل الاتحاد الأوروبي.

- القيود على المؤسّسات الحكوميَّة :تحظر الحزمة على المواطنين الأوروبيين من شغل مناصب في هيئات الحكم لبعض المؤسّسات الحكوميَّة.
- الخدمات الماليَّة والاستشارات في تكنولوجيا المعلومات والأعمال الأخرى :تمَّ تشديد القيود الموجودة على الأصول الرّقميَّة.
- تُعزّز هذه الحزمة الجديدة القيود السّابقة، وتُضيف إجراءات جديدة لتعزيز العقوبات القائمة وردع التَّحايل عليها (European Commission, 2022).

2.4.1.10 الحزمة التَّاسعة – 16 ديسمبر 2022

تأتي الحزمة التَّاسعة في أعقاب الحظر الكامل من الاتحاد الأوروبي على استيراد النّفط الروسي الخام عبر البحر، وسقف الأسعار العالمي للنّفط الذي تمَّ الاتفاق عليه مع شركاء مجموعة السّبع، واللذين يسريان منذ 5 ديسمبر 2022. تحتوي هذه الحزمة على العناصر التَّالية: (European Commission, 2022)

1. إضافة قوائم إضافيَّة: أضاف الاتحاد الأوروبي نحو 200 فرد وكيان إلى قائمة الأشخاص المشمولين بتجميد الأصول، ويشمل ذلك القوات المسلَّحة الرّوسيَّة، والضّباط الفرديين، والشَّركات الصّناعيَّة الدّفاعيَّة، وأعضاء مجلس الدوما ومجلس الاتحاد، والوزراء، والسلطات الموالية لروسيا في المناطق المحتلة من أوكرانيا والأحزاب السّياسيَّة.
2. حظر استيراد إضافي للاتحاد الأوروبي: تمَّ فرض قيود تصدير جديدة على التّقنيات الحسَّاسة ذات الاستخدام المزدوج والتّكنولوجيا المتقدّمة التي تساهم في القدرات العسكريَّة الرّوسيَّة، بما في ذلك محركات الطائرات بدون طيار، ومعدات التّمويه، ومعدات كيميائيَّة/بيولوجيَّة إضافيَّة، وكلاء السيطرة على الشَّغب، ومكونات إلكترونيَّة موجودة في نظم الجيش الروسي.
3. حظر استيراد جديد: سيمتد إلى سلع وتكنولوجيا صناعيَّة إضافيَّة مثل طائرات الدرون الهواة، وأجهزة مولّدات معقَّدة، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ومكونات الحواسيب، والدوائر المطبوعة، وأنظمة الملاحة اللاسلكيَّة، وأجهزة التَّحكم عن بعد بالراديو، ومحركات الطَّائرات وأجزائها، والكاميرات والعدسات.

4. المزيد من حظر المعاملات للبنوك الرّوسيَّة: تم فرض عقوبات على ثلاثة بنوك روسيَّة إضافيَّة، بما في ذلك حظر كامل للمعاملات على بنك التَّنميَّة الإقليمي الروسي.

وعلاوة على ذلك، تمَّ توسيع القيود التَّصديرية الأكثر صرامة لتشمل 168 كيانًا روسيًا إضافيًا مرتبطًا بشكل وثيق بالمجمع الصّناعي العسكري الرّوسي في محاولة لقطع وصولها إلى العناصر التكنولوجية ذات الاستخدام المزدوج الحساسة والمتقدمة. وبذلك يرتفع عدد الكيانات المشمولة بالعقوبات إلى 410، تمَّ اتّخاذ هذا القرار بالتنسيق الوثيق مع الشركاء، ويشمل المستخدمين النّهائيين العسكريين الذين يعملون في قطاعات مختلفة مثل الطيران،تُظهر هذه الإجراءات التزام الاتّحاد الأوروبي بالحفاظ على الضَّغط الاقتصادي والسّياسي على روسيا وتعزيز العقوبات القائمة للحدّ من قدرتها على الاستمرار في النّزاع العسكري (European Commission, 2022).

2.4.1.11 الحزمة العاشرة – 25 فبراير 2023

لزيادة فعالية العقوبات الأوروبيَّة، تضمَّنت الحزمة العاشرة قوائم جديدة وعقوبات تجاريَّة وماليَّة متنوّعة. من ضمنها، حظر تصدير إضافي بقيمة تزيد عن 11 مليار يورو. تعمل الحزمة على تعزيز التَّدابير الإنفاذيَّة ومكافحة التَّهرب، بما في ذلك التزامات جديدة في التَّقارير بشأن أصول البنك المركزي الروسي (European Commission , 2023).

تحديدًا، تشتمل هذه الحزمة على العناصر التَّالية: (European Commission , 2023)

أوّلًا: قوائم إضافيَّة أضاف الاتحاد الأوروبي حوالي 121 فردًا وكيانًا إلى قائمة العقوبات، شاملةً صناع القرار الروس وكبار المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين المتورطين في الحرب ضد أوكرانيا، والسلطات الوكيلة التي عيّنتها روسيا في الأراضي الأوكرانيَّة المحتلة، وشخصيات روسيَّة أخرى. كما شملت العقوبات أفرادًا في إيران مشاركين في تطوير الطائرات بدون طيار والمكونات الدّاعمة للجيش الروسي، وأعضاء ومؤيدي مجموعة واجنر العسكريَّة الروسيَّة وأنشطتهم في دول مثل مالي وجمهوريَّة أفريقيا الوسطى.

ثانيًا: حظر التَّصدير الأوروبي الإضافي والقيود أُدخلت قيود تصدير جديدة على التّقنيات الحسَّاسة ذات الاستخدام المزدوج والتّقنيات المتقدّمة التي تعزّز قدرات الجيش الروسي. استنادًا إلى معلومات من أوكرانيا والدّول الأعضاء والشّركاء، تشمل هذه القيود المكونات الإلكترونيَّة الإضافيَّة المستخدمة في أنظمة الأسلحة الروسيَّة، وحظرًا على الأراضي النَّادرة المحدّدة وكاميرات الحرارة ذات التَّطبيقات العسكريَّة. كذلك، تمَّ إدراج 96 كيانًا إضافيًا مرتبطًا بالمجمع العسكري الصّناعي الروسي، ممَّا يرفع العدد الإجمالي للمستخدمين النهائيين العسكريين المدرجين إلى 506. لأوَّل مرَّة، تمَّ إدراج سبعة كيانات إيرانيَّة تستخدم مكونات من الاتحاد الأوروبي وتزود روسيا بطائرات "شاهد" العسكريَّة.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع شركاء مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا والنرويج، ويفرض حظورات تصدير إضافيَّة على السلع التي يمكن إعادة توجيهها لدعم الجهود الحربيَّة الروسيَّة. تشمل هذه السلع المركبات والسلع الإنشائيَّة والمصانع الصّناعيَّة الكاملة والمكونات المستخدمة في صناعة الطيران (European Commission , 2023).

حظورات الاستيراد الإضافيَّة تفرض الحزمة حظورات استيراد على السلع الرّوسيَّة ذات الإيرادات العالية، مثل البيتومين والمطاط الاصطناعي والأسود الكربوني. كما تمَّت إضافة ثلاثة بنوك روسيَّة إلى قائمة الكيانات المجمدة.

تدابير أخرى تتضمَّن الحزمة تدابير مثل حظر على الروس من الخدمة في هيئات الحكم لشركات البنية التَّحتيَّة الحرجة في الاتحاد، وحظر على حجز طاقة تخزين الغاز، وتسهيلات للانسحاب من روسيا للمشغلين الأوروبيين، وإضافة شركة شحن من بلد ثالث مشتبه بها في مساعدة روسيا على تجاوز العقوبات.

التَّدابير الإنفاذيَّة ومكافحة التَّهرب تفرض الحزمة التزامات تقارير جديدة على أصول البنك المركزي الروسي، وتشمل التّدابير الأخرى التزامات التَّقارير بشأن الأصول المجمدة والأصول التي يجب تجميدها،

وإخطار الرحلات الخاصة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وحظر عبور السلع ذات الاستخدام المزدوج والأسلحة عبر أراضي روسيا.

الإعلام والتَّعديلات الفنيَّة: تمَّت إضافة وسائل إعلام روسيَّة إلى قائمة الحظر لنشر الإشاعات، وتمَّ تعديل للسماح بتقديم خدمات الطيار الضّروريَّة لسلامة الملاحة البحريَّة، وتحديد مصطلح "الاستيراد" لتجنب تأخير السلع في إجراءات الجمارك (European Commission , 2023).

2.4.1.12 الحزمة الحادية عشرة – 23 يونيو 2023

ستضمن هذه الحزمة تنفيذ عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا بشكل أفضل وتطبيق أكثر فعاليَّة، استنادًا إلى الدروس المستفادة من تنفيذها خلال العام الماضي. تتضمَّن الحزمة العديد من العناصر الرئيسة، والتي تشمل: (European Commission, 2023)

- حظر كامل على الشاحنات ذات المقطورات والنصف مقطورات الروسيَّة من نقل البضائع إلى الاتحاد الأوروبي. سيعمل هذا على الحدّ من التَّهرب من الحظر المفروض على شركات الشحن الطرقيَّة الروسيَّة لنقل البضائع في الاتحاد الأوروبي.
- منع الوصول إلى موانئ الاتحاد الأوروبي للسفن التي تشارك في نقل البضائع من سفن إلى أخرى يُشتبه في أنَّها تنتهك حظر استيراد النَّفط الروسي أو سقف أسعار تحالف مجموعة الدول السبع.
- منع الوصول إلى موانئ الاتحاد الأوروبي للسفن إذا لم تخطر السلطة المختصَّة قبل مرور 48 ساعة على الأقل عن عمليَّة نقل السّفن إلى السّفن التي تحدث داخل المنطقة الاقتصاديَّة الحصريَّة لدولة عضو، أو داخل 12 ميلاً بحريًّا من القاعدة الأساسيَّة لساحل تلك الدولة الأعضاء.
- منع الوصول إلى موانئ الاتحاد الأوروبي للسّفن التي تقوم بالتّلاعب أو إيقاف نظام تتبع الملاحة الخاص بها عند نقل النّفط الرّوسي الخاضع لحظر استيراد النّفط أو سقف أسعار مجموعة الدّول السّبع.

- تدابير الطَّاقة: نهاية إمكانيَّة استيراد النّفط الروسي عبر الأنابيب إلى ألمانيا وبولندا.
- إدخال استثناءات صارمة ومستهدفة للغاية إلى قوانين الحظر التَّصديرية القائمة لتمكين صيانة خط أنابيب كاسبيان (CPC) الذي ينقل النفط الكازاخي إلى الاتحاد الأوروبي عبر روسيا.
- تمديد الاستثناء لسقف أسعار النّفط لنفط ساخالين لليابان حتى 31 مارس 2024.
- قوائم إضافيَّة: أكثر من 100 فرد وكيان إضافي معرض لتجميد الأصول، ويشمل ذلك كبار المسؤولين العسكريين، وصناع القرار في الحرب، والأشخاص المتورطين في ترحيل الأطفال الأوكرانيين بطريقة غير قانونية إلى روسيا، والقضاة الذين اتخذوا قرارات موجهة سياسيًّا ضد المواطنين الأوكرانيين، والأشخاص المسؤولين عن نهب التراث الثقافي، ورجال الأعمال، والمروجين، فضلاً عن شركات تكنولوجيا المعلومات الروسيَّة التي تقدّم تكنولوجيا حرجة، وبرمجيات للمخابرات الرّوسيَّة، والبنوك التي تعمل في المناطق المحتلة والكيانات العاملة مع القوات المسلّحة الروسيَّة.
- توضيحات إضافيَّة: من خلال مراجعة معيار القوائم للأفراد والكيانات المشاركة في التَّهرب من عقوبات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك التي تعرقل عقوبات الاتحاد الأوروبي بشكل كبير.
- إضافة معيار جديد للقوائم يسمح بتسمية الأشخاص والكيانات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الروسي بترخيص من جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB) أو وزارة الصناعة والتّجارة الروسيَّة.
- إدراج استثناء يسمح ببيع حقوق الملكية في شراكة مشتركة روسيَّة تمتلك بالتَّعاون مع شخص مدرج في القوائم.
- إدراج استثناء يسمح بالتَّخلص من أنواع معيّنة من الأوراق الماليَّة المملوكة لكيانات محددة في القوائم.
- إدراج توضيحات معيّنة في البند المتعلّق بتبادل المعلومات بين السلطات المختصَّة، وبشأن احترام سريَّة المراسلات بين المحامين وعملائهم في سياق التزامات تقديم التَّقارير.
- إدراج استثناء يسمح بتوفير الخدمات المطلوبة لإنشاء جدار ناري يزيل السيطرة من شخص مدرج في القوائم على أصول كيان الاتحاد الأوروبي.

- إدراج استثناء لتوفير خدمات الطيران في ظروف معينة.
- تمديد حظر الوسائط لخمس قنوات إضافيَّة.
- استثناء مؤقت لتقديم الخدمات المطلوبة لإزالة العمليات التشغيلية للشركات الروسية من الاتحاد الأوروبي: يُسمح مؤقتًا بتقديم الخدمات المطلوبة لإزالة العمليات التشغيلية للشركات الروسية من الاتحاد الأوروبي. (European Commission, 2023)

2.4.1.13 الحزمة الثَّانية عشرة – 18 ديسمبر 2023

يعتمد الاتحاد الأوروبي الحزمة الثَّانية عشرة من العقوبات ضد روسيا، ويُركّز في هذه الحزمة على فرض حظر إضافي على الواردات والصادرات من روسيا، ومكافحة التَّهرب من العقوبات وإغلاق الثَّغرات. تتضمَّن هذه الحزمة، بشكل خاص: (European Commission, 2023)

- قوائم إضافيَّة للأفراد والشَّركات الرّوسيَّة، وحظرًا جديدًا على الواردات والصادرات –مثل حظر تصدير الماس الروسي إلى أوروبا– بالتَّعاون الوثيق مع الشركاء في مجموعة الدول السبع.
- تُشدّد الحزمة تنفيذ سقف أسعار النفط من خلال مراقبة أكثر دقّة لكيفيَّة استخدام الناقلات البحرية لتجاوز السَّقف، وتتضمَّن زيادة الالتزامات المتعلّقة بتتبع الأصول وتطبيق تدابير صارمة على الشركات غير التابعة للدولة التي تتجاوز العقوبات.
- يضاف أكثر من 140 فردًا وكيانًا إضافيًا معرضًا لتجميد الأصول، وتشمل هذه الفئة العملاء في الجيش والدّفاع الرّوسي، بما في ذلك شركات صناعة الدّفاع والشَّركات العسكريَّة الخاصَّة، وغيرهم من الأشخاص والمسؤولين والكيانات الأخرى.
- يضاف لتدابير التّجارة حظر الاستيراد على الماس الروسي: قيود الاستيراد على الماس غير الصناعي، المستخرج، المعالج، أو المنتج في روسيا.

وتُعتبر هذه العقوبات المقترحة جزءًا من حظر الألماس الدّولي المنسق بين دول مجموعة الدّول السَّبع، بهدف حرمان روسيا من هذا التَّدفق الإيرادي المهم الذي يُقدّر بنحو 4 مليارات يورو سنويًّا.

- ستقوم جميع دول مجموعة الدّول السّبع بتنفيذ حظر مباشر على الألماس المُصدر من روسيا، وسيتم توسيع الحظر ليشمل الماس المنمنم والمجوهرات والساعات التي تحتوي على الماس، ولزيادة فعاليَّة هذه التَّدابير، سيتم إنشاء آلية تحقّق وشهادة قائمة على التّتبع للماس الخام ضمن مجموعة الدّول السَّبع.
- حظر الاستيراد على المواد الخام لإنتاج الصلب، ومنتجات الألمنيوم المصنعة والسلع المعدنية الأخرى، وكذلك قيود إضافيَّة على صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج، والتّكنولوجيا المتقدّمة والصّناعيَّة تُقدر بقيمة 2.3 مليار يورو سنويًّا، وتشمل بشكل خاص:
- ضوابط صادرات جديدة على التّكنولوجيا المتقدّمة ذات الاستخدام المزدوج، بهدف إضعاف قدرات روسيا العسكريَّة بشكل أكبر، بما في ذلك المواد الكيميائيَّة، والمراوح الحرارية، ومحركات التيار المباشر ومحركات السيرفو للمركبات الجوية بدون طيار(UAV) ، وأدوات الآلات وقطع الغيار للآلات.
- حظر الصادرات الجديد على السّلع الصّناعيَّة الأوروبيَّة، لعرقلة قدرات روسيا في القطاع الصّناعي بشكل أكبر، بما في ذلك الآلات وقطع الغيار، وغيرها من السلع.
- إضافة 29 كيانًا روسيًا وكيانات من الدول الثالثة إلى قائمة الكيانات المرتبطة بالمجمع الصّناعي العسكري الروسي (بما في ذلك الكيانات المسجلة في أوزبكستان وسنغافورة)، ومنع توفير برمجيات الشركات والتَّصميم للحكومة الروسيَّة أو الشّركات الروسيَّة.

الهدف هو عرقلة قدرات روسيا في قطاعها الصناعي بشكل أكبر. والقيود في مجال الخدمات هي مجال عملنا الذي عملنا فيه بشكل وثيق مع شركائنا الدّوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

- التزامات تجميد الأصول بشكل أكثر صرامة لمعيار جديد يتضمَّن الأشخاص الذين يستفيدون من نقل ملكيَّة أو سيطرة قسريَّة على الشّركات التّابعة للشَّركات الأوروبيَّة في روسيا.
- سيضمن هذا عدم تحقيق أي أرباح من الخسائر التي تواجهها الشركات الأوروبية عندما يتم استحواذ الأشخاص الروس على إدارتها. وإمكانيَّة الاحتفاظ بأشخاص متوفين على قائمة تجميد الأصول، من أجل منع تقويض التدابير المتخذة.
- تشديد التزامات الدّول الأعضاء بتتبع الأصول بشكل نشط للأشخاص المدرجين، من أجل منع وكشف حالات التجاوز أو التفادي من العقوبات. تدابير مراقبة سقف أسعار النفط من خلال تشديد سقف أسعار النفط الدولي لمجموعة الدول السبع بزيادة، وإدخال تدابير جديدة لمراقبة بيع الناقلات إلى الدول الثالثة بشكل أكثر دقة، وزيادة متطلبات الشهادات التَّفصيليَّة.

وسيساعد ذلك في التصدي لـ "أسطول الظل" المستخدم من قبل روسيا لتجاوز سقف الأسعار.

في هذا الصدد، فإنَّ الاتحاد الأوروبي في حوار وثيق مع شركائه في مجموعة الدّول السبع لضمان تنسيق تدابيرنا والتوجيهات المستقبلية.

- حظر جديد على استيراد الغاز البترولي المسال (LPG)، ممَّا يؤثّر على الواردات السَّنويَّة التي تبلغ أكثر من مليار يورو، مع تقديم استثناءات للعقود القائمة لفترة لا تزيد عن 12 شهرًا.
- وتشديد التَّدابير المضادة للتَّجاوز: توسيع نطاق حظر العبور عبر روسيا بإضافة بعض السلع ذات الأهميَّة الاقتصادية عندما تكون متَّجهة للصادرات إلى الدّول الثالثة.
- التزام المشغلين بتحديد المنع من إعادة تصدير فئات معينة من السلع الحساسة إلى روسيا عقودًا، بما في ذلك السلع المتعلقة بالطيران، ووقود الطائرات، والأسلحة النارية، والسلع الموجودة على قائمة الأولويات العالية المشتركة.

- إدخال تدبير جديد يتطلَّب إخطارًا بعمليات تحويل معيّنة للأموال خارج الاتحاد الأوروبي من جهات تابعة للاتحاد الأوروبي بنسبة أكبر من 40% مملوكة مباشرة أو غير مباشرة لروسيين أو كيانات مقرها في روسيا.
- تدابير إضافيَّة: إدخال استثناء جديد للسَّماح بالحالات التي تقرّر فيها الدّول الأعضاء حرمان الأشخاص المدرجين في قائمة تجميد الأصول من الأموال أو الموارد الاقتصاديَّة في المصلحة العامَّة.
- إدخال استثناء للسَّماح بتعويض الأضرار المدفوعة من قبل شركة تأمين مدرجة حديثًا.
- إدخال استثناء للسّماح ببيع شركات أوروبية مملوكة لأشخاص مدرجين معينين أو كيانات خرى.
- تضمين تعديل فني يسمح بتقديم خدمات الطيار اللازمة للسلامة البحريَّة (European Commission, 2023).

2.4.1.14 الحزمة الثالثة عشرة – 23 فبراير 2024.

تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي الحزمة الثالثة عشرة من العقوبات ضد روسيا، بعد مرور عامين على غزو روسيا لأوكرانيا. وتركّز هذه الحزمة على تقييد إدخال روسيا للّتكنولوجيا العسكريَّة بشكل أكبر، مثل تلك المستخدمة في الطائرات بدون طيار، وعلى إدراج شركات وأفراد إضافيين متورطين في جهود الحرب الروسية (European Commission, 2024).

مع هذه الحزمة الجديدة، بلغ عدد الأشخاص المُدرجين فرديًا أكثر من 2000، موجهة ضربة كبيرة لأولئك الذين يمكّنون من الحرب غير القانونيَّة التي تشنّها روسيا ضد أوكرانيا. ولكن التَّنفيذ الكامل للعقوبات ضروري لحرمان موسكو من الإيرادات والسلع والتّكنولوجيا التي تحتاجها لتغذية حربها، ستواصل المفوضيَّة الأوروبيَّة دعم الدّول الأعضاء لضمان تنفيذ فعّال للتدابير، وكذلك العمل بشكل وثيق مع الدول الثالثة لمواجهة محاولات التّجاوز، تتضمَّن الحزمة الثالثة عشرة القوائم الإضافية لـ 106 أفراد و88 كيانًا، وتتضمَّن بشكل خاص: (European Commission, 2024)

- استهداف القطاع العسكري والدّفاعي في روسيا: تتضمن القوائم الجديدة أكثر من 140 شركة وشخصًا من القطاع العسكري الصّناعي الروسي، الذي يصنع صواريخًا وطائراتٍ بدون طيار، وأنظمة صواريخ مضادة للطائرات، ومركباتٍ عسكريَّة ومكوّنات تكنولوجيَّة عالية للأسلحة ومعدات عسكرية أخرى.
- إرسال إشارة قوية ضد شركاء جهود الحرب الروسيَّة: تستهدف القوائم الجديدة 10 شركات وأفرادًا روسيين مشاركين في شحن أسلحة جمهوريَّة كوريا الديمقراطية إلى روسيا. كما تستهدف وزير الدّفاع في كوريا الدّيمقراطية، بالإضافة إلى عدّة شركات وأفراد بيلاروسيين يقدمون دعمًا للقوات المسلَّحة الروسيَّة.
- مكافحة التَّجاوز: تتضمَّن القوائم الجديدة شركة لوجستية روسيَّة ومديرها يشاركان في استيرادات متوازية لسلع محظورة إلى روسيا، وجهًا روسيًا آخر مشارك في خطة توريد أخرى.
- تعزيز العمل الأوروبي ضد الاحتلال المؤقّت لروسيا والضم غير القانوني لمناطق من أوكرانيا: تتضمن القوائم الجديدة ستة قضاة و10 مسؤولين في المناطق المحتلة من أوكرانيا.
- فرض عقوبات على انتهاكات حقوق الأطفال: تتضمن القوائم الجديدة أيضًا 15 شخصًا و2 كيانًا مشاركين في النقل القسري والترحيل والتأهيل العسكري للأطفال الأوكرانيين، بما في ذلك في بيلاروس.
- تدابير التجارة: تعمّق هذه الحزمة الإجراءات لوقف حصول روسيا على التكنولوجيا الحساسة الغربية للاستخدام العسكري الروسي. وتُدرج هذه الحزمة على وجه التحديد الشركات التي تقوم بشراء روسيا مكوناتٍ رئيسة للطائرات بدون طيار، وتقدم بعض العقوبات القطاعية لسد الثغرات وتعقيد حرب الطائرات بدون طيار.

استنادًا إلى أدلة مقنعة من مصادر متنوعة ومعززة بمعطيات من بيانات التجارة والجمارك، تُدرج الحزمة الجديدة 27 شركة روسيَّة وشركات من دول ثالثة ضمن قائمة الكيانات المرتبطة بالمجمع الصناعي والعسكري الروسي. سيفرض الاتحاد الأوروبي قيودًا تصديريَّة على هذه الشركات تتعلَّق بالسلع والتكنولوجيا

ذات الاستخدام المزدوج، بالإضافة إلى السلع والتكنولوجيا التي يُمكن أن تسهم في تقوية القطاع الدفاعي والأمني الروسي (European Commission, 2024).

تشمل الحزمة 17 شركة روسيَّة متورّطة في تطوير وإنتاج وتوريد المكونات الإلكترونية المستخدمة بشكل خاص في صناعة الطائرات بدون طيار، إلى جانب أربع شركات مسجلة في الصين وشركة واحدة في كل من كازاخستان، والهند، وصربيا، وتايلاند، وسريلانكا، وتركيا، والتي تتاجر أيضًا في مجال المكونات الإلكترونيَّة، بما في ذلك تلك المصنوعة في الاتحاد الأوروبي (European Commission, 2024).

بالإضافة إلى ذلك، توسّع الحزمة قائمة العناصر التّكنولوجيَّة المتقدّمة التي قد تعزّز القدرات العسكريَّة والتّكنولوجيَّة لروسيا أو تطوير قطاعها الدفاعي والأمني، حيث تضيف مكونات مثل المحولات الكهربائيَّة، والمحوّلات الثَّابتة، والملفات المغناطيسيَّة المستخدمة في الطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى مكثفات الألومنيوم المستخدمة في التَّطبيقات العسكريَّة كالصواريخ، والطائرات بدون طيار، وأنظمة الاتصالات الخاصة بالطائرات والسفن، ممَّا سيؤدي إلى تقويض القدرات العسكريَّة الروسيَّة بشكل أكبر (European Commission, 2024).

كما تضيف الحزمة الجديدة المملكة المتحدة إلى قائمة الدول الشريكة في استيراد الحديد والصلب، حيث تطبق هذه الدّول تدابير قيوديَّة على الاستيراد تكون مكافئة تقريبًا لتلك المنصوص عليها في التشريعات الأوروبيَّة (European Commission, 2024).

2.4.2 العقوبات الاقتصاديَّة الفرديَّة على روسيا

عقب فرض الاتّحاد الأوروبي لمجموعة واسعة من العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا، اتَّخذت بعض الدّول خطوات لتطبيق هذه العقوبات بشكل فردي، وعلى الرغم من أنَّ العقوبات صدرت رسميًا عبر الجهات الأوروبية المختصة، إلا أنَّ العديد من الدّول قامت بتنفيذها بناءً على مبادئ التَّعاون والتَّنسيق الدَّولي في مجال العقوبات.

هذا التَّنسيق يهدف إلى تعزيز التَّأثير الجماعي للعقوبات وتحقيق نتائج أكبر من خلال توحيد الجهود وتبادل المعلومات وتبني إجراءات موحدة، فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق عقوبات تكميليَّة لتلك الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وتمَّ التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من الدّول والشُّركاء الدَّوليين لضمان تناغم العقوبات وتعظيم تأثيرها على روسيا.

بالإضافة إلى ذلك، قد تطبّق دول أخرى العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي استنادًا إلى القرارات الدّوليَّة واتفاقيات التَّعاون الدّولي، ممَّا يعزّز من فعاليَّة وتأثير العقوبات على الصعيد العالمي.

مع ذلك، من المهم ملاحظة أن تطبيق العقوبات من قبل الدول خارج الاتحاد الأوروبي قد يختلف من دولة لأخرى، وقد يتغيَّر بمرور الوقت تبعًا للتَّطورات السّياسيَّة والاقتصاديَّة. فقد فرضت 13 دولة عقوبات بشكل منفرد على روسيا، ولكن تأثير هذه العقوبات يتوقَّف على الوزن السياسي والاقتصادي لكل دولة على المستوى الدّولي. ومن هنا، تبرز أهميَّة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول بارزة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والتي تُعد من القوى الاقتصادية الكبرى.

2.4.2.1 عقوبات الولايات المتّحدة الأمريكيَّة على روسيا

تُفرض العقوبات الاقتصاديَّة في الولايات المتّحدة الأمريكيَّة من خلال موافقة السّلطات السياسيَّة العليا، المتمثّلة في السّلطة التَّشريعيَّة والتّنفيذيَّة. يتطَّلب تطبيقها مصادقة رئيس الولايات المتّحدة، وموافقة مجلس الشّيوخ لتحديد نطاق العقوبات وأهدافها.

بعد الاعتماد، تُنفّذ هذه العقوبات عبر وزارة الخزانة الأمريكيَّة، التي تضم مكتب التَّحقق من الأصول الأجنبيَّة(OFAC) ، المسؤول عن إدارة وتنفيذ والإشراف على السياسات المتعلقة بالعقوبات الاقتصاديَّة.

منذ إعلان روسيا للعمليَّة العسكريَّة ضد أوكرانيا، فرضت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة سلسلة من العقوبات الاقتصاديَّة على روسيا. أبرز هذه العقوبات كانت عزل البنوك والمصارف الروسيَّة عن استخدام نظام

سويفت (SWIFT)، ومنع الأفراد والكيانات الأمريكيَّة من التَّعامل مع البنك المركزي الرّوسي وصندوق الثروة الوطني الروسي. استهدفت العقوبات رجال الأعمال الروس والمصرفيين والسّياسيين والعسكريين، وشملت قيودًا على الصّادرات الرّوسية ومصادرة الأصول الفاخرة للأثرياء الروس، بالإضافة إلى حظر صادرات روسيا من الوقود الأحفوري، بما في ذلك النفط (رجوي، 2022).

2.4.2.2 عقوبات المملكة المتَّحدة على روسيا

في عام 2022، كانت المملكة المتَّحدة من بين الدّول التي فرضت عقوبات بشكل فردي على روسيا. شملت هذه العقوبات: (العربي الجديد، 2022)

- منع شركات الطيران والفضاء الروسيَّة من الوصول إلى سوق التَّأمين البريطاني.
- تجميد أصول جميع البنوك الروسيَّة الكبرى.
- حظر السفن المملوكة لروسيا أو الخاضعة لسيطرتها أو المستأجرة من دخول الموانئ البريطانيَّة.
- منع الطائرات المسجلة في روسيا من الهبوط في المملكة المتحدة.
- منع البنوك الروسية من استخدام نظام.SWIFT
- حظر على التَّعاملات مع البنك المركزي الروسي، وزارة الماليَّة، وصندوق الثروة الوطني الروسي.
- منع الشركات الروسيَّة الكبرى من جمع التَّمويل في أسواق المملكة المتحدة.
- عقوبات على البنوك الروسية الكبرى.
- حظر فوري على جميع صادرات السلع التي يمكن أن تُستخدم في أغراض عسكريَّة.
- تحديد سقف 50ألف جنيه إسترليني (حوالي 67 ألف دولار) على ودائع المواطنين الروس.

2.4.2.3 عقوبات سويسرا واليابان على روسيا

أما سويسرا، فقد تبنت عقوبات الاتحاد الأوروبي بالكامل، وفرضت كندا العقوبات التالية: (العربي الجديد، 2022)

- حظر على البنوك الكنديَّة من التَّعامل مع البنك المركزي الروسي.
- عقوبات على البنوك الروسيَّة الكبرى والأفراد الروس البارزين.
- حظر استيراد النّفط الخام الروسي، على الرغم من عدم استيراد كندا له منذ عام 2019.
- منع شركات الطيران الروسيَّة من استخدام المجال الجوي الكندي.
- منع الكنديين من إجراء أي معاملات مالية في لوهانسك ودونيتسك.

وفرضت اليابان ضوابط التصدير إلى روسيا، بما في ذلك على أشباه الموصلات، ودعمت الإجراءات الخاصة بحظر نظام SWIFT، ومنعت إصدار السندات الحكوميَّة الروسيَّة في اليابان، وفرضت حظرًا على إصدار التَّأشيرات للرّوس (العربي الجديد، 2022).

الفصل الثَّالث

تداعيات ومواجهة روسيا للعقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة وتأثيرها في الفضاء الدّولي

3.1 تأثير العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة على الاقتصاد الرّوسي وتحدياته المستقبلية

لقد ألحقت العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة أضرارًا جسيمة بالأبعاد السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة في روسيا، تأثرت القطاعات الماليَّة والتّجاريَّة الخارجيَّة، بالإضافة إلى التَّعاون العلمي والتكنولوجي بين روسيا والغرب، وشهدت روسيا توقفًا أو تعليقًا لأنشطة العديد من الشَّركات الأجنبيَّة، وتمَّ فرض العقوبات بشكل تدريجي وموسَّع، ممَّا أثَّر على مختلف الأنشطة والمنظمات والأفراد الخاضعين للقيود، وقد قادت الولايات المتَّحدة وحلفاؤها هذه الجهود، كما تمَّ ذكره في الفصل الثَّاني.

أدَّت العقوبات، وخاصة تلك المفروضة على القطاع التكنولوجي وقطاع الطاقة الأساسي في روسيا، إلى خلق ضغوطات كبيرة، من ناحية أخرى، بدأت روسيا الاتحادية في التَّكيف مع العقوبات، مبتكرةً طرقًا وأساليب جديدة لحماية اقتصادها، وتوفير بدائل للواردات، واستكشاف أسواق جديدة لمنتجاتها.

في ظلّ توسّع وتعقيد عمليات الابتكار الحديثة، تواجه الشّركات الروسيَّة صعوبات متزايدة في النمو داخل البلاد والحفاظ على مكانتها في بيئة السوق التَّنافسيَّة، وتستهدف العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة هذا التَّحدي بشكل خاص، ممَّا يفرض على روسيا مواجهة التَّحديات التَّالية: (Юрьевна, Александрович, Клименкова, Борисовна, & Владимировна, 2023)

- التَّغيير في إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة الضّمنيَّة :يعيق هذا التَّغيير تطوير الابتكارات، حيث يصبح الوصول إلى المعرفة الحيويَّة أكثر صعوبة.
- الاعتماد الثقافي :يشكّل هذا الاعتماد أساس التّقنيات والفرص، ويصبح أكثر أهميَّة من الاعتماد الإداري، ممَّا يؤدي إلى تزايد التَّناقضات.

- تعذر تبادل التّفاصيل المتعلّقة بالمعرفة والتَّكامل :خاصةً عند استخدام التّكنولوجيا الابتكاريَّة الغربيَّة، ممَّا يعقّد عمليّة الاستحواذ على التّكنولوجيا والفرص.
- مخاطر فقدان المعرفة الضّمنيَّة :بسبب عدم اليقين في عمليات التّبادل والتّطوير، قد تفقد روسيا المعرفة الضّمنيَّة بشكل دائم.

هذه التّحديات تتطلَّب من روسيا صياغة استراتيجيات جديدة لحماية اقتصادها وتعزيز قدراتها الابتكاريَّة للتَّغلب على العقبات التي تفرضها العقوبات الغربيَّة (Юрьевна, Александрович, Клименкова, Борисовна, & Владимировна, 2023)

3.1.1 هدف العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة ضد روسيا والتَّأثيرات المتوقَّعة

الهدف الرَّئيس للعقوبات الأوروبيَّة كان يتمثّل في كبح الطموحات الإمبرياليَّة الرّوسيَّة، وإنهاء النّزاع في أوكرانيا، حتى الآن، لم يتحقّق هذا الهدف السياسي بشكل كامل، ولم يشهد الاقتصاد الروسي الانهيار المتوقع.

في العام 2022، أظهر الاقتصاد الروسي مرونة أكبر من المتوقَّع، حيث بلغ التَّضخم 13.8% وفقًا لتقديرات صندوق النَّقد الدّولي، وشهدت أسعار بعض السّلع مثل السيارات والتلفزيونات ارتفاعًا يتجاوز 14% خلال فبراير ومارس من نفس العام (Medunic, 2023).

واتّخذت روسيا تدابير مضادة كفرض ضوابط رأس المال وزيادة مؤقتة في أسعار الفائدة، ممَّا ساهم في استقرار سعر صرف الروبل. كمَّا أدَّت الأسعار المرتفعة للوقود الأحفوري عالميًا إلى زيادة الإيرادات الروسيَّة بين فبراير وأغسطس 2022 (Medunic, 2023).

وعلى الرغم من تباطؤ جهود الاسترداد في النّصف الثاني من العام، إلا أنَّ التّجارة مع دول أخرى، وخاصة الصين، ساعدت في الحفاظ على الاقتصاد الروسي وتخفيف تأثير العقوبات الغربيَّة. يُتوقع أن يستقر التَّضخم بين 5–7% في عام 2023 (Medunic, 2023).

العقوبات الأوروبيَّة قلَّصت خيارات موسكو السّياسيَّة والاقتصاديَّة بشكل ملحوظ، ممَّا أدَّى إلى ضغوط ماليَّة كبيرة، وتدهور في القدرات الصّناعيَّة والتّكنولوجيَّة لروسيا. تحمل هذه العقوبات ثلاثة أهداف رئيسة: (European Commission, 2023)

- تقليل القدرة العسكرية لروسيا، وحرمان الكرملين من الإيرادات اللازمة لتمويل الحرب، وفرض تكاليف اقتصادية على روسيا.
- تزداد تأثيرات العقوبات مع الوقت، مع تآكل القاعدة الصّناعيَّة والتّكنولوجيَّة الروسيَّة. وجهود المبعوث الأوروبي للعقوبات، ديفيد أو سوليفان، في التّواصل مع الدّول الثَّالثة الرئيسة لمنع التَّهرب من العقوبات المستمرة، وبدأت النتائج الملموسة تظهر، حيث تُنشأ أنظمة في بعض البلدان لمراقبة وحجب إعادة التصدير.
- الأرقام التّجاريَّة المتزايدة بشكل غير طبيعي هي دليل على محاولات روسيا النّشطة للتَّهرب من العقوبات، ممَّا يستدعي مضاعفة الجهود لمواجهة التَّهرب، وطلب تعاون أوثق من الجيران والشّركاء.

تمَّ الاتفاق أيضًا على قائمة أولويات من السّلع العسكريَّة المحظورة التي يجب على الشّركات والدّول الثَّالثة توخي الحذر الزائد بشأنها، وعدم تصديرها إلى روسيا،داخل الاتحاد الأوروبي، تمَّ تحديد السلع الحرجة اقتصاديًّا التي يجب على الشّركات والدّول الثَّالثة اليقظة تجاهها بشكل خاص، وتثبت العقوبات الأوروبية ضد روسيا فعاليتها، حيث تقيّد قدرة روسيا على شنّ الحرب ضد أوكرانيا، بما في ذلك تصنيع أسلحة جديدة وإصلاح القائمة (European Commission, 2023).

يمكن القول إنَّ هناك محاولة من جانب الولايات المتّحدة وحلفائها لفرض حصار اقتصادي شامل على روسيا، الهدف من هذا الضَّغط هو تقويض الاستقرار الاقتصادي والسّياسي داخل روسيا، وتحفيز زيادة عدم الرضا بين المواطنين الرّوس تجاه السياسة الخارجيَّة السّياديَّة، وتشجيع تولي قيادة تتبنى توجّهات غربيَّة. على الرّغم من أنَّ الاقتصاد الروسي بدا أنَّه تغلَّب على الهجوم المالي والتّكنولوجي السَّريع من قبل

تحالف الدّول الغربيَّة في عام 2022، إلا أنَّ العقوبات الواسعة النّطاق تحمل في طياتها مخاطر وتهديدات طويلة الأمد قد تؤدي إلى إعادة تشكيل الواقع الجيواقتصادي للبلاد (Filatov & Pobyvaev, 2023).

يجب التّنبه إلى خطر الركود الاقتصادي الممتد في روسيا، حيث إنَّ التّراجع الاقتصادي لعام 2022 كان أقل بكثير من التّوقعات، بنسبة 2.5% من النَّاتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتوقعات الخبراء التي كانت تتراوح بين 8–12%، وعلى الرغم من استقرار الروبل، وأنَّ التَّضخم كان أقل من المستوى المتوقّع، إلا أنَّه لا ينبغي الاعتماد على تعافي الديناميات الاقتصاديَّة بسرعة (Filatov & Pobyvaev, 2023).

3.1.2 تحديات النّظام المالي الرّوسي: تأثير العقوبات الاقتصاديَّة الدّوليَّة

العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة أثَّرت بشكل ملحوظ على القطاع المالي الرّوسي، البنوك التي واجهت العقوبات وجدت صعوبات في تنفيذ المدفوعات الدَّوليَّة وجذب القروض الخارجيَّة، وأصبحت بطاقات العملاء في الخارج غير فعّالة، البنك المركزي الرّوسي فقد نصف احتياطاته، ممَّا أعاق قدرته على سداد الدّيون الخارجيَّة، وأثَّر على التّنظيم النَّقدي في السّوق الدّاخليَّة. ومع ذلك، ساعدت الإجراءات الصَّارمة للرَّقابة النَّقديَّة والرَّصيد الإيجابي لعمليات الاستيراد والتَّصدير في استقرار الأوضاع الماليَّة الوطنيَّة (Беломестнов & Беломестнов, 2022).

عقوبات الحزمة الأولى والثَّانية استهدفت حوالي 70% من سوق البنوك الروسيَّة والشَّركات الحكوميَّة الرئيسة، بما في ذلك تلك في مجال الدفاع، هذا من المتوقع أن يزيد من تكاليف الاقتراض في روسيا، ويرفع معدل التَّضخم، ويؤدي تدريجيًّا إلى تآكل قاعدة الصّناعات الروسيَّة،بالإضافة إلى ذلك، تمَّ اتّخاذ تدابير لمنع النخبة الروسيَّة من إخفاء ثرواتهم في الملاذات الآمنة في أوروبا (Council of the EU, 2022)

أظهرت العقوبات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة تأثيرها الواضح على النّظام النّقدي والمالي للاقتصاد الرّوسي، وكذلك في فرض قيود على آليات تطوير القطاع الحقيقي، هذا التَّأثير يأتي في سياق انقطاع الروابط التَّعاونيَّة

واللوجستيَّة والإنتاجيَّة، بالإضافة إلى تأثيره على سلاسل خلق القيمة المضافة، وفي الوقت نفسه، بيّنت بعض المؤشّرات الاقتصاديَّة الكبرى بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2022 إشارات واضحة لتظاهر الأزمات المتوقَّعة والمخاطر المحتملة" (Safiullin & Elshin, 2023).

3.1.3 تأثير العقوبات على قطاع الطَّاقة الرّوسي

العقوبات المفروضة على قطاع الطَّاقة الرّوسي، وخاصة في مجال الاستيراد من مصادر الطَّاقة الرّوسيَّة، تُعد من أكثر العقوبات حساسيَّة كون الطَّاقة هي اساس الاقتصاد الروسي، حتى مع تحسن الوضع الجيوسياسي، لا يُتوقع تغيير في هذا الاتجاه المتزايد.

من المرجَّح أن تفقد روسيا سوق الغاز الأوروبيَّة، الذي يقدر بحوالي 100 مليار متر مكعب، وستحتاج إعادة التَّوجيه نحو الأسواق الشَّرقيَّة إلى وقت واستثمارات كبيرة. نتيجة لتقليل إيرادات التَّصدير من مصادر الطَّاقة، من المتوقَّع أن تتناقص إيرادات النفط والغاز، التي كانت تشكّل 25.7٪ من ميزانيَّة الحكومة الفيدراليَّة في عام 2020، وقد انخفضت بمقدار 2.8 تريليون روبل مقارنةً بعام 2019 (Filatov & Pobyvaev, 2023).

ستواجه إيرادات النّظام الميزاني تحديات في ظلّ الحاجة إلى زيادة النفقات المرتبطة بتنفيذ استراتيجيَّة الأمن القومي وإعادة إعمار ودمج بعض المناطق السابقة في أوكرانيا ضمن المجتمع الروسي، هذا سيقيد الإمكانيات الطبيعيَّة لتمويل النفقات الميزانيَّة المتعلّقة بالالتزامات الاجتماعيَّة للدّولة، ممَّا قد يعيق وتيرة نمو الدّخل الحقيقي للسكان، ويحدّ من الطَّلب الاستهلاكي الذي كان يُحفز سابقًا عبر تسهيل الائتمان للسكان،في النهاية من المتوقع أن تظلّ الاستثمارات الحكوميَّة، بما في ذلك في البنية التحتيَّة للنقل وغيرها، العامل الرّئيس لدعم الطَّلب (Filatov & Pobyvaev, 2023).

في النّصف الأوَّل من عام 2022، شهدت إيرادات روسيا من الوقود الأحفوري انخفاضًا، على الرّغم من استفادتها من ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري عالميًا. ومع ذلك، أدَّت العقوبات المستهدفة

لاستيراد النفط، التي بدأ تنفيذها في ديسمبر 2022، إلى تقليص إيرادات روسيا بشكل ملحوظ. وفقًا للوكالة الدولية للطاقة، انخفضت إيرادات النّفط الروسية بأكثر من ربعها في يناير 2023 مقارنةً بيناير 2022، وكان الانخفاض في فبراير أكبر بكثير، بأكثر من 40٪ (European Council Council of the European Union, 2024).

ذكر البنك المركزي الروسي في تقريره عن استقرار الأوضاع الماليَّة أنَّ إيرادات أكبر منتجي النفط والغاز في روسيا قد انخفضت بنسبة 41% في الأشهر التّسعة الأولى من عام 2023، وذلك بسبب تراجع حجم الصادرات والأسعار، كما أشار إلى أنَّ سعر نفط أورال الروسي الرئيس قد انخفض بنسبة 26% في المتوسط خلال نفس الفترة، بينما انخفضت صادراته عبر شبكة الأنابيب النّفطيَّة لشركة ترانسنفت بنسبة 8% مقارنةً بالتسعة أشهر الأولى من عام 2022. (Fabrichnaya & Soldatkin, 2023)

وقد فرضت الولايات المتَّحدة ودول مجموعة السبع (G7) وأستراليا سقفًا سعريًا بقيمة 60 دولارًا للبرميل على النفط الروسي في العام الماضي، مما اضطر منتجي النّفط الروس إلى تحويل إمداداتهم بعيدًا عن الأسواق التَّقليديَّة في أوروبا إلى الصين والهند، على الرغم من العواصف الشَّديدة التي واجهها الاقتصاد الروسي بسبب العقوبات الغربيَّة نتيجة الصّراع في أوكرانيا، إلا أنَّه تعامل مع الضّغوط بشكل أفضل ممَّا كان متوقعًا من قبل موسكو نفسها أو الغرب، وتتوقع وزارة الماليَّة الروسيَّة الآن عجزًا في الميزانيَّة هذا العام يبلغ حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 2% في التَّقديرات السابقة (Fabrichnaya & Soldatkin, 2023).

3.1.4 صادرات وواردات روسيا ونظامها اللوجستي في ظلّ العقوبات الاقتصاديَّة

تحت العقوبات الاقتصادية، تم استهداف استيراد وتصدير بعض السلع من روسيا وإليها، تم تصميم قائمة المنتجات المحظورة بهدف تعزيز التَّأثير السلبي للعقوبات على الاقتصاد الروسي مع تقليل الآثار على الشَّركات والمواطنين الأوروبيين.

تشير الأرقام إلى أنَّ هذه التَّدابير القيوديَّة تحقّق نتائج ملموسة،قدّر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدّولي أنَّ تجارة روسيا في السّلع والخدمات انخفضت بشكل كبير في عام 2022، بالنسبة لعام 2023، من المتوقَّع أن تكون الواردات أعلى من عام 2022، في حين يُتوقَّع أن تنخفض الصادرات بشكل أكبر، وهذا يعكس التَّحديات التي تواجهها روسيا في ظلّ العقوبات والتَّغيرات في السياسة الاقتصاديَّة العالميَّة (European Council Council of the European Union, 2024).

في القطاع الحقيقي للاقتصاد، كان للعقوبات تأثير مباشر وخاصة على وسائل النَّقل، تمَّ فرض حظر على الرَّحلات الجويَّة، وسحبت طائرات الرّكاب من التَّأجير، ومُنعت السّفن الروسيَّة من الوصول إلى موانئ العديد من الدَّول، كما أدَّى إغلاق المعابر البرية على الحدود الغربية إلى إلغاء معظم التَّدفقات اللوجستيَّة، ممَّا جعل السلع التي لم تتأثر بالعقوبات غير متاحة للسكان والأعمال التَّجاريةً (Беломестнов & Беломестнов, 2022).

وتمثّل العقوبات حوالي 46% من قيمة واردات روسيا العالميَّة، وتشمل واردات التّكنولوجيا العالية نسبة 32% من الدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، 6% من الولايات المتّحدة، 4% من كوريا الجنوبية، 3% من اليابان، و1% من تايوان (Pokrovskaya, 2022).

البنية التَّحتيَّة اللوجستيَّة الروسيَّة السابقة، بما في ذلك الموانئ الأوروبيَّة وشبكات الطرق والسكك الحديديَّة، بالإضافة إلى المجال الجوي فوق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا، قد تعرضت للتدمير، ممَّا أدى إلى تعطيل إمدادات البضائع حاليًا، كما ارتفعت تكلفة إمدادات البضائع بنسبة 2–3 مرات، وأصبحت بعض السلع غير متاحة على الإطلاق (Pokrovskaya, 2022).

ويعبّر خبراء من مجلة Forbes عن قلقهم بشأن ما يُعرف بـ "متلازمة إيران" في الاقتصاد الروسي، منذ عام 2007، تُطبق إيران نموذج "اقتصاد المقاومة"، الذي يعتمد بشكل أساسي على الاكتفاء الذاتي في الواردات وتطوير الصادرات غير النفطية. لم يمر أكثر من 40 عامًا من الضغط العقوبات وأكثر من 10

سنوات من العزلة الشبه كاملة عن النظام المالي والاقتصادي العالمي دون تأثير واضح على الاقتصاد الإيراني: انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، تضخم متسارع، ضعف في قيمة العملة الوطنية، وغيرها من الآثار السلبية (Pokrovskaya, 2022).

في عام 2023، أدَّت العقوبات المفروضة على أسعار موارد الطّاقة الرّوسيَّة، والتَّخلي التدريجي عن بعضها أدّى إلى انخفاض حجم التَّصدير في الميزان التّجاري الرّوسي، هذا الانخفاض في الإيرادات أدَّى إلى مخاطر تشكيل عجز في الميزانيَّة الروسيَّة، وتقليل صافي التَّصدير، نتيجة لانخفاض إيرادات التّصدير، أسهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (Safiullin & Elshin, 2023).

قرارات مجموعة الدول السبع في نوفمبر، التي حددت أسعارًا حديَّة لنفط روسيا، فرضت مخاطر إضافيَّة على إيرادات التَّصدير وصافي التَّصدير، ممَّا قد يؤدي إلى زيادة تعديل سعر الروبل وتأثيره على توازن الميزانية،كما أن انتهاك استقرار القطاع المصرفي، نتيجة لتقليل الدخل الحقيقي للسكان وتقليل قدرتهم على الدفع، وانخفاض مستوى التنافس العام في الاقتصاد بسبب رحيل الشركات الأجنبيَّة، يشكل تحديات كبيرة أمام الاقتصاد الروسي (Safiullin & Elshin, 2023).

3.1.5 مظاهر تراجع الاقتصاد الروسي

المؤشّرات الاقتصاديَّة تشير إلى أنَّ العقوبات القيوديَّة المفروضة في أوروبا وأماكن أخرى قد أثَّرت بشكل ملحوظ على الاقتصاد الروسي، وفقًا لتقارير البنك الدّولي، وصندوق النّقد الدّولي(IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، تقلَّص الاقتصاد الرّوسي في عام 2022، والذي كان عامًا صعبًا لروسيا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1٪، يُتوقع أن يستمر الانكماش في عام 2023، مع توقعات بانخفاض النَّاتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5٪ في أسوأ السيناريوهات وفقًا لـOECD، أو بنسبة 0.2٪ وفقًا للبنك الدولي، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا طفيفًا بنسبة 0.7٪ (European Council Council of the European Union, 2024).

وتواجه روسيا أكبر عقوبات اقتصاديَّة منسَّقة على الإطلاق، ممَّا يؤثّر بشكل كبير على اقتصادها ويقربه من ركود عميق في عام 2022، يُتوقع أن يتأثَّر المجتمع الروسي بشكل كبير بالأزمة، مع توقعات بأن يزيد عدد الأشخاص تحت خط الفقر الوطني بـ 2.6 مليون شخص، الرؤية الاقتصادية لروسيا تغيرت بسرعة بسبب الآثار الناتجة عن غزوها لأوكرانيا، وستؤثّر مجموعة العقوبات الاقتصاديَّة المنسَّقة بشكل كبير على روسيا عبر عدَّة أبعاد،ويُتوقَّع أن يتأثر المجتمع الروسي بالأزمة عبر قنوات متعدَّدة مثل الوصول المحدود إلى السلع والخدمات، انخفاض الدّخل العملي، وانخفاض أسعار الأصول،يُتوقَّع أن يزيد معدل الفقر باستخدام خط الفقر العالمي للبنك الدّولي من 2.0 % في عام 2021 إلى 2.8 % في عام 2022، ويُتوقع أن يستمر هذا الوضع حتى عام 2024، المخاطر تتجه نحو السّلبيَّة، حيث يمكن أن تؤثّر جولات إضافيَّة من العقوبات بشكل أكبر على النَّظرة المستقبليَّة لروسيا (The World Bank, 2022).

روسيا تواجه أيضًا مشاكل اقتصاديَّة تتمثَّل في نقص العمالة بسبب حشد جيشها للعمل العسكري وهجرة مئات الآلاف من الأشخاص، ممَّا أدَّى إلى نقص العمال المهرة مع معدل بطالة في أدنى مستوياته على الإطلاق بنسبة 2.9% (Marrow, 2023).

كما أنَّ قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات تعاني من نقص في العمال، مما يعيق الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك، يُعاني الاقتصاد من ضعف الروبل، والتَّضخم العالي، وأسعار الفائدة المرتفعة، ممَّا يشكل خطرًا على القوة الشرائية. دميتري كوليكوف، مدير وكالة تصنيفاتACRA ، يُعلّق على نقص القوى العاملة في روسيا بأنَّ هذا يعني أن النّمو الاقتصادي سيكون مقيّدًا من جانب العرض، ونتيجة لذلك، من المتوقَّع أن تتراجع معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي من حوالي 3% في عام 2023 إلى أقرب إلى 1-2% من الإمكانيات (Marrow, 2023).

الشكل 2()

رسم بياني للانخفاض المقدر للناتج المحلي الاجمالي

(cnn بالعربية، 2022)

3.2 تأثير العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة على روسيا على العولمة والاقتصاد العالمي: التَّداعيات والانعكاسات

أثَّرت العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا على دول أوروبا والسَّاحة الدّوليَّة، يعود سبب هذه الآثار الجانبيَّة إلى واقع وطبيعة العولمة والاقتصاد العالمي، الذي يعتمد على التَّبادلات التَّجارية ونظام الرَّأسماليَّة، أدَّى عزل روسيا اقتصاديًا عن العالم بسبب العقوبات إلى صدمة اقتصاديَّة وفراغ في العديد من المجالات، أهمَّها صادرات وواردات قطاع الطاقة والزّراعة، والمجال الجوي والبحري الرّوسي، والاستثمارات المتبادلة بين روسيا والغرب ودول العالم.

انسحبت رؤوس الأموال الأجنبيَّة من روسيا، وخسرت شركات عملاقة أسواقها واستثماراتها، كما أثَّرت صادرات روسيا، وعلى رأسها صادرات الطَّاقة والحبوب، على الأسواق الموردة لها، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع الأسعار والتّكلفة وحدوث تضخّم عالمي.

العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة ضد روسيا غيّرت الأولويات في اللوجستيات الأوروبيَّة، يجب الاعتراف بأنَّها ذات حدين: بناءً على التَّكامل القوي لروسيا في التّجارة العالميَّة، ووفقًا لأولويات تطوير النّقل واللوجستيات الوطنيَّة، تؤثّر العقوبات العزليَّة بطريقة أو بأخرى على الدّول المبادرة وعلى الشّركات الدّوليَّة، على سبيل المثال، فقدت شركة الشحن الدانماركيَّةMaersk ، التي تحتل المركز الثَّاني عالميًّا، ما لا يقل عن 700 مليون دولار بتخليها عن العمل في الاتجاهات المتعلّقة بروسيا، وفقًا لوكالة البحث M. A. Research، تجمَّدت حوالي 20 ألف حاوية تابعة للشّركة في موانئ روسيا،ستعود جزء منها مع صادرات روسيا، بينما يكون من الصَّعب تقريبًا تجميع الجزء الآخر حيث يتم توزيعه في جميع أنحاء روسيا (Pokrovskaya, 2022).

وتتزايد نفقات شركات الطيران الأوروبيَّة؛ على سبيل المثال، في الظروف الجديدة، يتعيَّن على الشَّركات الجويَّة الأوروبيَّة تجاوز المجال الجوي المغلق لها فوق روسيا، تنفق الدّول غير الوديَّة حتى

37.5 مليون دولار أسبوعيًا على هذا الأمر، حسبما أفادت وزارة النَّقل الروسيَّة نهاية مارس 2022 (Pokrovskaya, 2022).

ويشهد كلّ من الشّركات الجويَّة الرّوسيَّة والأوروبيَّة انخفاضًا في حركة الرّكاب على الاتجاهات الشهيرة سابقًا، نظرًا لأنَّ السّفن البحريَّة الروسية لا تدخل موانئ أوروبا، ونظرًا لاتخاذ الحكومة الروسيَّة مجموعة من التَّدابير المتناظرة ردًا على ذلك، تعاني موانئ بحر البلطيق، التي تركّز تاريخيًّا على التَّعامل مع حمولات البضائع الرّوسيَّة عبر ممراتها، من خسائر هائلة ؛على سبيل المثال، تراجع إجمالي حركة البضائع في ميناء كلاييبدا في الرّبع الأوَّل من عام 2022 بنسبة 13.7٪ مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، يُعتبر هذا الانخفاض تفعيلاً للرّد على حظر العبور للأسمدة البوتاسيَّة البيلاروسيَّة ومنتجات الفولاذ الروسيَّة، والحظر على تصدير المواد الخام الخشبيَّة من روسيا، تعقد الأوضاع بمغادرة سوق روسيا لشركات الحاويات الكبيرة، مثل HMM وMSC وMaersk، بالإضافة إلى ذلك، أوقفت العديد من الشّركات ذات المقياس المتوسط أنشطتها في الاتجاهات الروسيَّة وتوقَّفت عن توريد البضائع من الاتحاد الأوروبي في حاويات (Pokrovskaya, 2022).

منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، لم يُواجه اقتصاد بحجم اقتصاد روسيا مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصاديَّة كالتي نشهدها اليوم، وعلى عكس إيطاليا واليابان في تلك الفترة، تُعدّ روسيا الحاليَّة مصدرًا رئيسًا للنّفط والحبوب وغيرها من السلع الأساسيَّة، ويتميّز الاقتصاد العالمي الآن بتكامل أكبر بكثير،نتيجة لذلك، تمتلك العقوبات المفروضة حاليًا تأثيرات اقتصاديَّة عالميَّة أوسع نطاقًا ممَّا شهدناه في الماضي، ممَّا يستدعي إعادة النّظر في استخدام العقوبات كأداة سياسيَّة ذات تأثيرات اقتصاديَّة عالميَّة جسيمة،إنَّ العقوبات الاقتصاديَّة تُسبب صدمات عالميَّة أكبر من أي وقت مضى، حيث فرضت 38 حكومة من شمال أمريكا وأوروبا وآسيا عقوبات على روسيا، وقد أثَّرت الإجراءات الرّديَّة من الشّركات والبنوك العالميَّة على هذه العقوبات. هذا الهجوم من القيود القانونيَّة والتّجارية والماليَّة والتّكنولوجيَّة قد عرقل بشكل كبير وصول روسيا إلى الاقتصاد العالمي، وزاد من نطاق السلع التي لم تعد تجد طريقها إلى الأسواق العالميَّة،

وقد تجمَّعت العقوبات الشَّاملة ضد روسيا مع أزمة سلاسل التّوريد العالميَّة والاضطرابات الحربيَّة في التّجارة الأوكرانيَّة لتسبب صدمة اقتصاديَّة قويَّة وفريدة من نوعها، ومن المتوقَّع أن تزيد العقوبات الإضافيَّة على صادرات النفط والغاز الروسيَّة من هذه التَّأثيرات بشكل أكبر، وقد توسّع التَّكامل السوقي الشامل للأسواق، ممَّا زاد من الطرق التي يمكن من خلالها لصدمات العقوبات أن تنتشر إلى الاقتصاد العالمي، نتيجة لهذه التَّغييرات، يمكن للعقوبات الحاليَّة أن تسبب خسائر تجاريَّة أكثر خطورة من أي وقت مضى، ولكن يمكن أيضًا أن تضعف بطرق جديدة من خلال تحويل التَّجارة والتَّهرب، في الوقت نفسه، تقلّل العقوبات الحديثة من التَّهديد المباشر مقارنة بالثلاثينيات، ممَّا يقلل من مخاطر التَّصعيد العسكري (Mulder, 2022)

3.2.1 تأثير العقوبات على نمط وحجم التّجارة العالميَّة وسلاسل التَّوريد العالميَّة

إنَّ أنماط التّجارة والتَّخصص يمكن أن تؤثّر على درجة التزامن الأعلى للإنتاج الناتج عن التّكامل التّجاري. إذا أدّى التَّكامل التّجاري إلى التَّخصص الاقتصادي، فإنَّ الصّدمات الخاصة بالقطاع في دولة واحدة يمكن أن تؤدي إلى حركات إنتاج غير متماثلة عبر الدول، بعبارة أخرى، تأثير التَّكامل التّجاري الثنائي على تزامن الإنتاج أضعف للدّول ذات الهياكل الاقتصاديَّة وأنماط التَّخصص المختلفة، والعلاقة أقوى بين الدول الصّناعية مقارنة بالدّول النَّامية في التّكامل الإنتاجي. ويُعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) عاملًا مهمًّا في التّزامن (Arzoumanian, 2023).

وتشكّل العقوبات المفروضة على روسيا صدمات منسَّقة للتّجارة والتّمويل الخارجي والوساطة الماليَّة والثقة، سيترك انسحاب العديد من الشّركات الأجنبيَّة من السوق الروسيَّة وتدهور الرؤية بشكل حادّ "روسيا بلا استثمارات"، بينما سيضغط الارتفاع السريع في الأسعار، وانخفاض الدّخل على الأسر لخفض الاستهلاك، سيكون للتَّأثير الضار على الأسر تأثير جزئي فقط على الأفضل من خلال استجابات السياسة المحليَّة. ومن المتوقع أن تكون التّحديات السابقة لروسيا في رفع النمو الطويل الأجل بما يكفي لدعم تحسين معايير الحياة لسكانها أكثر تحديًا الآن، ومع ذلك، نظرًا للصَّدمة السَّلبية التي تواجهها، فإنَّ هذا التَّحدي أصبح

أكثر أهميَّة حاليًّا،وتقيد العقوبات المفروضة على روسيا بشكل شديد الوصول إلى الأسواق الدّوليَّة للرأسمال، والقدرة على إجراء المعاملات الدّوليَّة، واستيراد بعض السلع، والوصول إلى الاحتياطيات الدّوليَّة والماليَّة،تمَّ فرض عقوبات على العديد من المؤسسات الماليَّة الرّوسيَّة الكبيرة، وبذلك زادت العقوبات بشكل ملموس من مخاطر جودة الأصول، وقدرة السيولة، والتمويل للبنوك (The World Bank, 2022).

وتحافظ روسيا على بصمة اقتصاديَّة كبيرة في المنطقة، من خلال الارتباطات التّجاريَّة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتَّحويلات الماليَّة،تنقل هذه الارتباطات التَّأثيرات العابرة للحدود من روسيا إلى المنطقة،حيث إنَّ دول الاتحاد السوفياتي سابقًا وروسيا تميل إلى تقلبات الإنتاج المتزامنة فيما بينها خاصة خلال الركود،وبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، والعقوبات الدّوليَّة المرافقة على الاقتصاد الروسي، تباطأ النَّشاط الاقتصادي في روسيا، ولكن كان مرتبطًا بانخفاضات طفيفة في الإنتاج في المنطقة كلها،والأمر ذاته عندما يحدث انخفاض لأسعار النفط مثل عام 2015 إلى تفاقم هذا التباطؤ، كما أنَّ صدمة أسعار النّفط في عام 2015 وانكماشات في الإنتاج في الدّول المستوردة للنفط أيضًا مثل أرمينيا وبيلاروس وأوكرانيا (Arzoumanian, 2023).

منظَّمة التّجارة العالميَّة تتبع عددًا من المؤشّرات المتعلّقة بالتّجارة ذات التّواتر العالي والزَّمنية السّريعة لفهم الاتجاهات في التّجارة السلعيَّة والخدمات التّجارية،فقد أظهر مؤشّر التّدفق النَّقدي للحاويات RWI/ISL الأحدث انخفاضًا موسميًا بمقدار 3.6 نقطة إلى 117.1 في فبراير عام 2022م،ويتضمَّن المؤشّر بيانات حاويات النقل في 94 ميناء دولي، والتي تمثّل 64% من الإجمالي العالمي،فشهدت كل من الموانئ الصينيَّة والأوروبيَّة انخفاضًا كبيرًا في مارس من عام 2023، والتي تعكس المراحل المبكرة للصّراع في أوكرانيا،

ما يشير حقيقة إلى أنَّ أسعار الشّحن كانت ثابتة أو في انخفاض في نفس الوقت فإنَّ الانخفاض في التَّدفق يمثّل الطَّلب المتناقص على خدمات الشحن بدلاً من العرض المنخفض،ظلَّ مؤشّر PMI العالمي الرَّئيس (53.0) فوق القيمة العتبة لـ 50 في مارس عام 2022، ممَّا يشير إلى أنَّ إنتاج التَّصنيع قد يكون

لا يزال يتوسَّع ولكن بوتيرة أقل،في الوقت نفسه، انخفضت الطلبات الجديدة للتَّصدير إلى 48.2، وهو أدنى مستوى لها منذ يوليو 2020، ممَّا يشير إلى نمو أبطأ أو ربما انكماش في التّجارة العالميَّة، تعطَّلت سلاسل الإمداد في الأشهر الأخيرة بسبب الأوقات الطويلة للتَّسليم ونقص المدخلات الإنتاجيَّة مثل الشرائح النّصفيَّة، كما وتشير ارتفاع أسعار المدخلات والمخرجات وزيادة أوقات التسليم في مارس 2022 إلى استمرار التوازنات بين العرض والطلب التي يمكن أن تسهم في التَّضخم في الأشهر القادمة (world trade organization, 2022).

3.2.2 تأثير العقوبات الاقتصاديَّة على الشَّركات متعدّدة الجنسيات ونقلها للصدَّمات

يؤدي تدهور الوضع الاقتصادي للشركة الأجنبيَّة وضعف الصّحة الماليَّة للشركات الأم إلى تقليص الأجور والاستثمارات في البلد المستضيف، وبالتالي، يساهم وجود الشركات متعدّدة الجنسيات عبر الحدود في نقل الصّدمات الاقتصاديَّة المحليَّة، وتؤثّر شركات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على تزامن الإنتاج بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، هناك ارتباطات كبيرة في التّجارة والمال والتَّحويلات الماليَّة بين روسيا والمنطقة، وهذه الارتباطات مهمَّة في توجيه التَّأثيرات العابرة للحدود (Arzoumanian, 2023).

التَّحويلات الماليَّة هي القناة الأكثر أهميَّة لدول الاتحاد السوفياتي سابقًا والمستوردة للنفط الروسي،تلعب التَّحويلات الماليَّة بين روسيا والمنطقة دورًا مهمًّا في توجيه التأثيرات العابرة للحدود من روسيا إلى جيرانها، على الرغم من أنَّ هذا الدور معقد،من جهة، فإنَّ التَّحويلات الماليَّة الصادرة من روسيا تتبع دورة الأعمال الاقتصاديَّة الروسيَّة، وبالتالي تزيد من التَّأثير المحلي لدورة الأعمال الروسيَّة، عندما ينكمش اقتصاد روسيا، يقل العمال المهاجرون عن إرسال التَّحويلات المالية إلى الخارج، ممَّا يؤدي إلى انخفاض الدَّخل المتاح في البلدان المستقبلة للتَّحويلات الماليَّة، في الواقع، يمكن أن يزيد مثل هذا الانخفاض من الفقر والتَّفاوت في البلدان المستقبلة للتَّحويلات الماليَّة، وبذلك، تعمل التَّحويلات الماليَّة كممتصات للصدمات،

حيث تزيد خلال فترات التَّشوه النَّقدي والتَّضخم العالي في البلدان المستقبلة للتحويلات المالية للحفاظ على قوتها الشرائية (Arzoumanian, 2023).

تواجه الشَّركات الأجنبيَّة التي تسعى للانسحاب من روسيا زيادة كبيرة في التَّكاليف، حيث تطالب موسكو بخصومات أكبر على أسعار الأصول التي يرغبون في بيعها، لقد زادت روسيا تدريجيًا من متطلبات الخروج منذ بدء الشركات الغربيَّة في المغادرة عقب العملية العسكريَّة الروسيَّة في أوكرانيا في فبراير 2022، وقد تكبَّدت الشَّركات الأجنبيَّة خسائر تجاوزت 80 مليار دولار من عملياتها في روسيا، بسبب الخسائر المحاسبية والإيرادات المفقودة، وفقًا لتحليل أجرته رويترز لتقارير الشَّركات والبيانات،أعلنت شركة الجعة الهولندية هاينيكن أنَّها أكملت خروجها من روسيا ببيع عملياتها هناك إلى مجموعة أرنست الروسيَّة مقابل يورو واحد رمزي، كما فرضت موسكو تدريجيًّا عقبات خروج إضافية على الشركات المنسحبة، وهدَّدت بعضها بالتَّأميم، خاصةً بعد الاستيلاء على أصول شركة الجعة الدّنماركيَّة كارلسبرغ، وشركة الزبادي الفرنسيَّة دانون في روسيا، هناك شركات لا تزال في عمليَّة التَّفاوض على الخروج، وتشمل مجموعة الاتصالات فيون، ومجموعة التّكنولوجيا المدرجة في ناسداك ياندكس، والمقرض الإيطالي إنتيسا (Marrow, 2023).

تطالب موسكو بالفعل بخصم 50% على جميع الصّفقات الأجنبيَّة بعد أن قام استشاريون اختارتهم الحكومة الروسيَّة بتقييم الأعمال، وتطالب روسيا أيضًا بتقديم مساهمة للميزانيَّة الروسيَّة بنسبة لا تقل عن 10% من السعر، وتواجه بعض الصفقات مطالب بخصومات إضافيَّة. وزارة الاقتصاد الروسيَّة والبنك المركزي يقيمان الشركات أيضًا ويمكن أن يجريا تصحيحًا للسعر (Marrow, 2023).

3.2.3 أمن الطاقة العالمي والتَّحولات النَّاجمة عن العقوبات

كانت روسيا تاريخيًا أكبر مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، بين عامي 2016 و2020، جاءت ما يقرب من ثلث إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من روسيا، ومع ذلك، عندما

فرضت عدة دول أوروبية عقوبات على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا، ردت الحكومة الروسية بتقليص صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، هذا الانخفاض أدى إلى زيادة فورية في سعر الغاز الطبيعي، واثرت الحرب الروسية الأوكرانيَّة على الاقتصاد العالمي بطرق متعدّدة، بما في ذلك الطاقة روسيا، التي كانت تاريخيًا أكبر مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، كانت تسهم بما يقرب من ثلث إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي والمملكة المتّحدة بين عامي 2016 و2020، ومع ذلك، ردًا على العقوبات التي فرضتها عدَّة دول أوروبيَّة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، قلَّصت الحكومة الروسيَّة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، ممَّا أدَّى إلى زيادة فوريَّة في أسعار الغاز،وقد أثَّرت الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة على الاقتصاد العالمي بعدّة طرق، تشمل الطاقة والحبوب والتّجارة والمال، لكن تأثيرها الأبرز كان على سلسلة إمداد الطّاقة ونظام التّسويَّة SWIFT بالإضافة إلى ذلك، أدّى ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي إلى توليد تضخم في أوروبا وأمريكا والعالم بأسره،حيث تؤثر زيادة أسعار هذه السلع الأساسيَّة مباشرة على تكلفة النقل، في ظل عولمة التّجارة، يُعد ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي عاملاً حاسمًا، نظرًا للحاجة الماسة لنقل معظم السلع في الوقت الحالي، في يوليو، شهدت 19 دولة من منطقة اليورو ارتفاعًا في التّضخم السنوي إلى 8.9%، مقارنة بـ 8.6% في يونيو. (Thoti & Sudheer, 2023)

حرمان البنوك الروسية من الوصول إلى نظام SWIFT لم يكن أمرًا مفروغًا منه، إذ كان من شأنه أن يحدث تأثيرًا عكسيًا للعقوبات، مثل تقويض قدرة أوروبا على سداد ثمن النّفط والغاز الروسيين، ممَّا قد يؤدي إلى رفع أسعار الطاقة، يتطَّلب فرض حظر على نظام SWIFT إجماعًا قويًّا، وقد واجهت الفكرة معارضة أوروبيَّة نظرًا للتأثيرات المحتملة على الأوضاع الماليَّة العالميَّة، يُسهل نظام SWIFT تنفيذ المعاملات الماليَّة والمدفوعات عالميًا، وفي 2 مارس 2022، تمّ استبعاد سبعة بنوك روسيَّة من النّظام، باستثناء المعاملات المتعلقة بالطاقة،كانت روسيا تعتمد بشكل كبير على SWIFT للتّجارة الدَّوليَّة، وباستبعادها، تواجه الروبل مخاطر التَّخفيض، وقد أدّى الإعلان عن العقوبات إلى سحب كبير للروبل،

ممَّا أثر على استقرار روسيا المالي، لكن تمَّ تعويض انخفاض سعر صرف الروبل في نهاية المطاف بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والنفط الخام (Jones, 2022).

العقوبات أدَّت إلى عرقلة نقل المواد عالميًا، الآثار الجيوسياسيَّة والاقتصاديَّة والماليَّة للحرب الروسيَّة المستمرة على أوكرانيا واضحة، حيث أعاقت أسواق السلع العالميَّة، خاصة فيما يتعلّق بالمنتجات الزراعيَّة والطاقة. يواصل الاتحاد الأوروبي ضمان عدم تأثير عقوباته على صادرات الطاقة والمواد الغذائيَّة الروسيَّة إلى الدّول الثالثة، بصفته الحارس لمعاهدات الاتحاد الأوروبي، تراقب المفوضيَّة الأوروبيَّة تنفيذ عقوبات الاتحاد الأوروبي من قبل الدّول الأعضاء (European Commission, 2023).

3.2.4 التَّداعيات الجيوسياسيَّة للعقوبات وتأثيرها على العولمة والاقتصاد العالمي

تبرز الآثار الجيوسياسيَّة والاقتصاديَّة والماليَّة لاستمرار الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة بشكل واضح، إذ أثرت الحرب على أسواق السلع العالميَّة، خصوصًا فيما يتعلَّق بالمنتجات الزراعيَّة والطَّاقة، يحرص الاتحاد الأوروبي على التَّأكد من أنَّ عقوباته لا تؤثّر على صادرات الطاقة والزراعة الروسيَّة إلى الدّول الثالثة، في مسعى للتخفيف من حدَّة الآثار الجانبيَّة للعقوبات، ومع ذلك، تظل النتائج الجيوسياسيَّة والاقتصاديَّة والماليَّة للحرب واضحة، حيث تسببت الحرب في اضطرابات بأسواق السلع العالميَّة، لاسيما للمنتجات الزراعيَّة والطاقة. (European Commission, 2022; European Commission , 2023)

سيتكبد الاقتصاد العالمي خسائر جسيمة نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا،من المتوقع ارتفاع معدلات التَّضخم العالميَّة بنسبة 2–3٪، وستشهد أوروبا والولايات المتَّحدة أكبر الزيادات،يُتوقَّع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا بنسبة 1.5–2٪، وفي بعض الدّول قد تصل النسبة إلى 3٪،الاعتماد الكبير للغرب وبعض دول أفريقيا والشرق الأوسطعلى إنتاج روسيا في سوق الغذاء واضح، وهذا يشمل بشكل رئيس الحبوب –حيث كانت روسيا رائدة في المبيعات خلال السنتين الأخيرتين– وزيت دوار الشمس، الذي يشكّل إنتاج روسيا وأوكرانيا أكثر من 80٪ من السوق العالمي، كما يعتمد الغرب

بشكل حاسم على روسيا في المقام الأوّل بالنسبة للموارد الخام لصناعة الطيران، مثل التيتانيوم والألمنيوم، والخشب، ومواد البناء، والمعادن لصناعة الإلكترونيات، مثل النيكل الذي تشكّل احتياطيات روسيا منه 28٪، واليورانيوم المخصَّب الذي تشكّل 35٪ من الإمدادات العالميَّة، والبلاديوم بنسبة 24٪، والبلاتين بنسبة 16٪، والغاز مثل النيون الذي تورد روسيا وأوكرانيا 50٪ من الإمدادات، بالإضافة إلى ذلك، تصدر روسيا منتجات تقنيَّة معقدة مثل البصريات، والآلات الصحفيَّة، والحاصدات، والأسلحة، والتكنولوجيا الجويَّة وغيرها،تظلّ روسيا الرائدة في استكشاف الفضاء وتشغيل محطة الفضاء الدَّوليَّة (Беломестнов & Беломестнов, 2022).

تأثير العقوبات يمتد أيضًا إلى الأوروبيين وغيرهم، حيث تلزم السلطات الحاكمة والشَّركات في الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع جهود تفادي العقوبات الأكثر تعقيدًا،يزيد ذلك من تكاليف التّجارة ويزيد من احتماليَّة فرض عقوبات ثانويَّة، ممَّا يزيد من التَّوتر مع الشركاء العالميين الذين يحاولون تجنب اختيار الجانب،هناك خطر واضح من أن تنتشر العقوبات دون أن تكون فعَّالة، ممَّا يؤدي إلى تشويه الأسواق العالميَّة والعلاقات التي يعتمد عليها الأوروبيون وحلفاؤهم –والحلفاء المحتملين، يعتبر النّظر في هذه الاعتبارات الخطوة الأولى نحو وضع مذهب أوروبي للعقوبات (Medunic, 2023).

مع تحوّل العالم إلى عصر من المنافسة الاستراتيجية المتزايدة، سيحتاج الأوروبيون إلى وضع سياسات اقتصاديَّة أمنيَّة أكثر تطورًا،في هذا السياق، ستساعد التقييمات للعقوبات ضد روسيا الأوروبيين على التَّكيف بشكل أفضل مع صنع القرار في هذا المجال، وستساعد في توجيه تطوير سياسة العقوبات المستقبليَّة في هذا العصر الجديد (Medunic, 2023) .

وأضاف أندريه كوستين (Andrei Kostin)، الرَّئيس التّنفيذي للبنك الروسي الحكومي الثاني في البلاد، بنك في تي بي، أنَّ نهاية سيطرة الدولار الأمريكي قريبة مع صعود اليوان الصيني ومع توجه العالم بأسره نحو خطر محاولة الغرب الفاشلة لإضعاف روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا،وأشار إلى أنَّ

هذه الأزمة تفتح الباب أمام تغييرات جذريَّة في الاقتصاد العالمي، وتقوّض العولمة في الوقت الذي تتولى فيه الصين مهمَّة القوة الاقتصاديَّة العالميَّة الرائدة،وعلَّق على الخطوات التي تهدف إلى تجميد مئات المليارات من الدولارات السياديَّة الروسيَّة، مشيرًا إلى أنَّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيخسران (Faulconbridge & Fabrichnaya, 2023).

وأوضح أنَّ العديد من الدول تتجه نحو تسويَّة المدفوعات خارج العملة الأمريكيَّة واليورو، بينما تتجه الصين نحو إزالة القيود على عملتها،وفقًا لكوستين، فإنَّ عصر سيطرة الدولار الأمريكي قد انتهى، ويعتقد أنَّ الصين ستزيل تدريجيًا قيود عملتها اليوان، مدركة أنَّها بحاجة إلى عملة قابلة للتَّحويل لتصبح قوة اقتصاديَّة عالميَّة، إن احتفاظ الصين بالاحتياطيات المستثمرة في سندات الدين الأمريكية يُعد أمرًا خطيرًا، وتظهر علامات إزالة الدولار في الاقتصاد العالمي، أدَّى الصعود الاقتصادي للصين وتداعيات الحرب الأوكرانية والنزاعات حول سقف الديون الأمريكية إلى وضع الدولار تحت المجهر، كان الدولار الأمريكي سيدًا منذ بداية القرن العشرين، عندما تجاوز الجنيه الإسترليني كعملة احتياطيَّة عالميَّة، على الرغم من أنَّ جيه بي مورجان -(J.P. Morgan) إحدى كبرى البنوك الاستثماريَّة والماليَّة في أمريكا والعالم– قالت إنَّ علامات تراجع الدولار تتكشف في الاقتصاد العالمي، أدَّى الصعود الاقتصادي المذهل للصين على مدى الأربعين عامًا الماضية، والتداعيات من الحرب في أوكرانيا، والمشاحنات حول سقف الدين الأمريكي إلى زعزعة وضع مكانة الدولار عالميًا (Faulconbridge & Fabrichnaya, 2023).

يشهد العالم التَّحول من التَّشظي والتَّجزئة الجيواقتصاديَّة نحو مرحلة جديدة محتملة من العولمة، مع التَّركيز على دور مجموعة بريكس في تشكيل هذا التَّحول، فقد تشكَّلت أزمة نموذج العولمة الاقتصاديَّة بدايةً من فشل هذا النموذج في التسعينيات وبداية الألفيَّة، مع العزو إلى نظام جيواقتصادي غير متوازن يفضل السيطرة والتَّفضيلات غير العادلة للدول الغربية (Efremenko, 2024).

تفاقمت هذه الأزمة بواسطة أحداث مثل الركود الكبير في 2008 وجائحة COVID-19، وتظهر آثار المنافسة وصراعات الجيوسياسيَّة، وبشكل خاص بين الولايات المتَّحدة والصين، بالإضافة إلى ذلك، أدَّت النّزاعات التَّوكيليَّة، مثل تلك التي في أوكرانيا بين روسيا والغرب، إلى تأجيج التَّشظي، ويعتبر زيادة التأمين في الأنشطة الاقتصاديَّة، التي تدفعها التوترات الجيوسياسيَّة، تشكيلًا جديدًا لتدفقات الخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود، وقد أدَّى ذلك إلى انقطاع سلاسل التوريد القائمة وتشكيل سلاسل جديدة، كما حدث من انسحاب الشركات من الأسواق الروسيَّة بسبب العقوبات، ويظهر مع ذلك احتمال تدمير النظام العالمي النَّقدي والمالي، وما يظهر عليه من خوف من فقدان الإنجازات الرئيسة لثلاثة عقود من السلام والتكامل والنمو يبدو مبررًا، بسبب تصاعد الخطر على النّظام النَّقدي والمالي الدَّولي، الذي يسببه ليس فقط الصدمات الجيوسياسيَّة الخارجيَّة، ولكن أيضًا بسبب عدم استقراره الداخلي، الذي ينتج عنه تفاقم العجز العالمي، في هذا السياق، ينشأ تشكيل الهندسة الماليَّة الجديدة كواحدة من أكثر القضايا العاجلة والملحَّة في التنمية العالميَّة، يمكن لكيانات مثل بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وهياكل غير غربيَّة أخرى أن تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل وتسريع عمليات الدَّفع عبر الحدود باستخدام العملات الوطنيَّة، حيث يعتبر اليوان الصيني حاليًا الأكثر ملاءمة، وبعد ذلك، يمكن لهذه الكيانات حل مشكلة إنشاء وحدة عملة دوليَّة بديلة تستفيد من مزايا العملات الرقميّة على عكس الدولار واليورو، ستكون هذه العملة مدعومة بأصول موارد حقيقيَّة لدى الدول المُصدرة،تحتاج الهياكل الدَّوليَّة غير الغربيَّة أيضًا إلى تأسيس نظام فعال للتَّعاون العلمي والتكنولوجي الذي لا يتأثر بتوجيهات الغرب، خاصة في قطاعات التكنولوجيا العالية (Efremenko, 2024).

وتزداد تحليلات اقتراحات للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فقد حذَّر الرئيس الصيني من التوسع في التحالفات العسكرية وتسليح العقوبات الاقتصاديَّة، أقام شي جين بينغ قمة بريكس بحضور فلاديمير بوتين، وجرت اجتماعات بريكس وسط خلفية جيوسياسيَّة معقدة في ظل النزاعات التّجاريَّة بين الصين والولايات

المتَّحدة، دعا شي جين بينغ إلى التنسيق لمنع اضطرابات في استعادة الاقتصاد العالمي، لقد ثبت أنَّ العقوبات تعود بالضرر على مرسلها وتستخدم كسلاح ثنائي الحافة للسياسة، وأداة لسياسة الاقتصاد العالمي، ولفرض عقوبات عن طريق استغلال الوضع المهيمن في النّظم الماليَّة والنَّقديَّة الدَّوليَّة الذي تملك فيه اليد العليا كل من الغرب وعلى رأسهم أمريكا، وسيؤدي هذا فقط إلى إيذاء مصالح الجميع وإلحاق الضرر بالناس في جميع أنحاء العالم،في الوقت الحالي، يحتاج العالم إلى خطة لمحاربة التَّضخم، كما أنَّ العالم على وشك أن يشهد ركودًا عالميًا، يطلب شي جين بينغ من بريكس أن تكون القائدة، نظرًا لوقوع عجز من العالم المتقدّم،كانت الافتراضات العامة أن بريكس هي منظمة تحاول رسم مسارها بشكل مستقل عن تأثير اللاعبين الرئيسيين، هناك شعور بأنَّ بريكس يتَّجه نحو دعم روسيا، بهذا المعنى، يمكن للمرء أن يحصل على انطباع بأنَّ روسيا ستكون لاعبًا رئيسًا، وتحاول التَّأثير ودفع بريكس استراتيجيًا نحو نوع ما من الدَّعم الشَّامل، ومع ذلك، فمن الضروري أيضًا أن تدرك الدّول الأعضاء في بريكس أهميَّة مسار السّاحة السياسيَّة العالميَّة ونوع الآثار التي نراها فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي ونوع الركود الذي يتجه نحوه الاقتصاد العالمي، تدرك جميع الدَّول في بريكس مدى أهميَّة محاولة استقرار هذه الساحة السياسيَّة العالميَّة وحقيقة أنَّ جدول أعمال التنمية العالمي، والهيكل الاقتصادي العالمي العام في حالة تدهور وهشاشة في الوقت الحالي (Mikhail, 2022).

إنَّ التَّكامل السوقي الشامل الأوسع قد زاد من الطرق التي تنتشر من خلالها صدمات العقوبات إلى الاقتصاد العالمي، وبالتالي، زادت العولمة في القرن الحادي والعشرين من التَّكاليف الاقتصاديَّة لاستخدام العقوبات ضد الاقتصادات الكبيرة والمتكاملة بشكل كبير، كما زادت من قدرة هذه الدّول على الانتقام الاقتصادي والتكنولوجي بدلًا من الانتقام العسكري، في المجمل، تغيَّرت طبيعة المخاطر والتكاليف للعقوبات، ومن الواضح بسرعة متزايدة مدى أهميَّة تأثيرات التسرب للعقوبات ضد الدول في الطبقة العليا من الاقتصاد العالمي، وليس من المستغرب أنَّ هذه هي بالضبط الدول التي لم تنضم إلى العقوبات ضد روسيا؛ لأنَّها الأكثر عرضة لأزمة الميزانيَّة إذا تمَّ تشديد العقوبات على صادرات روسيا على مدى فترة

طويلة، ولأن مستوى التكامل الاقتصادي أكبر بكثير اليوم، سيتطلب المزيد من الاضطرابات لتحقيق مخاوف من الانحدار العالمي (Mulder, 2022).

من الواضح أنَّ استيلاء الغرب على جزء كبير من الأصول الأجنبيَّة لروسيا، واحتياطيات الذهب والعملات الأجنبيَّة ترك انطباعًا قويًّا بشكل خاص لدى قادة المملكة العربية السعوديَّة والإمارات العربية المتَّحدة، ويدرك أمير المملكة العربية السعوديَّة محمد بن سلمان جيدًا عدم وجود ضمانات بأنَّ مثل هذه العمليَّة لن يتم تطبيقها أبدًا على الأصول السعوديَّة في حال حدث خلاف سياسي مستقبلي مع الغرب، في هذه الحالة، لا ينبغي أن نقلل من الدّور الذي يلعبه العامل الذَّاتي في السياسة العالميَّة، سيكون التَّحول العالمي مصحوبًا بتحديات تكنولوجية جادة، وتسعى الدَّول العربيَّة الملكيَّة لتجنب الاعتماد الجديد على التّكنولوجيا الغربيَّة، وسيسمح لهم الانضمام إلى "بريكس" بتعزيز مواقعهم في وقت سيتم فيه استخدام الأدوات التكنولوجيَّة والتنظيميَّة بشكل أكثر نشاطًا من قبل الغرب (Efremenko, 2024).

بالنسبة لدول "بريكس" الحاليَّة، فإنَّ إدراج المملكة العربية السعوديَّة وإيران، يمثّل فرصة جيوسياسيَّة وجيواقتصاديَّة كبيرة، على الرغم من عدم ظهور نظام موحَّد لـ "بريكس/أوبك" في عام 2024، إلا أنَّ كلتا المجموعتين ستستفيدان من تعزيز متبادل،وبدلاً من المحاولات غير المجدية لتشكيل نظام تحالفي هرمي بديل للغرب، يتم التركيز على توسيع وتعزيز التَّفاعلات الشبكية المختلفة للجهات اللاعبة الدَّوليَّة غير الغربيَّة (Efremenko, 2024).

3.3 استراتيجيات ورد الفعل الروسي على العقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة

لقد عملت روسيا على بناء اقتصاد متين، قادر على مواجهة العقوبات الاقتصاديَّة، وأقل تأثرًا في حال تم فرض عقوبات عليها، وقد نشأ ذلك بسبب الخلافات السياسيَّة مع الغرب، إضافة إلى العقوبات الاقتصاديَّة التي فُرضت عليها في عام 2014، والتي لم تكن بشدَّة وقوة العقوبات المفروضة حاليًّا بسبب الحرب الأوكرانيَّة الروسيَّة؛ ولذلك، ركَّزت روسيا على بناء اقتصادها على أساس الاكتفاء الذَّاتي، خاصةً فيما

يتعلَّق بالغذاء والصناعات، لتشكّل بذلك مناعة ضد أي عقوبات مستقبليَّة وللتقليل من تأثيرها، الذي ينجم عن ضعف المبادلات التَّجارية الناتج عن المقاطعة التي قد تؤدي إلى نقص في الأسواق،كما أنَّ روسيا تمتلك موردها الأساسي، وهو النفط، وقد واجهت تحديات كبرى في استبدال الواردات من خلال:

أوَّلًا: البحث عن أسواق بديلة.

ثانيًا: الاعتماد على الاقتصاد والإنتاج المحلي.

وثالثًا: اتخاذ إجراءات انتقاميَّة.

3.3.1 دور ركائز روسيا الاتحاديَّة موارد الدّولة الروسيَّة كأداة للتَّصدي للعقوبات الغربيَّة

من المهم أن نلاحظ أنَّ تكيّف الاقتصاد الوطني الرّوسي في عام 2022 كان أكثر استقرارًا وفعالية مقارنةً بالأزمات السابقة في عامي 2014 و2020،يشير ذلك إلى حد كبير إلى تطوير نوع من المناعة من جانب الأعمال التَّجارية والسكان والسلطات الحكومية لتجاوز العمليات الأزميَّة، سواء أكانت ناجمة عن الضغط العقوبي أو الجائحة، كانت آليات التكيف ملحوظة بشكل خاص في المرحلة الأولى من الأزمة في عام 2022 (Safiullin & Elshin, 2023).

وتتميَّز روسيا بكونها الدّولة الأولى من حيث الامتداد الجغرافي، حيث تغطي مساحة تبلغ 17 مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 144 مليون فرد، يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2021 حوالي 1.7 تريليون دولار، وفقًا لتقديرات البنك الدولي (1.5 تريليون)،على الرّغم من هذه الأرقام، فإنَّ روسيا لا تعد من بين أكبر عشر دول في جميع أنحاء العالم، لكنَّها تملك احتياطات من النّقد الأجنبي والذهب، يبلغ مجموعها حوالي 630 مليار دولار، ومع ذلك، فهي تحمل أيضًا ديونًا خارجيَّة مجمّعة تبلغ حوالي 796 مليار دولار، حيث يمثل الدين الحكومي وحده 489.2 مليار دولار، وفي عام 2021، شهد الاقتصاد الروسي انتعاشًا ملحوظًا بمعدل نمو 4.6٪، وفقًا للتقديرات المحليَّة (4.3٪ وفقًا للبنك الدَّولي) بعد انكماش بنسبة 2٪ في عام 2020، نتيجة تفشي فيروس كورونا عالميًا (العربي الجديد، 2022).

بشكل عام، يعزّز الاكتفاء الذّاتي قدرة روسيا على تحقيق الاستدامة في بعض القطاعات، ويقلّل من تبعيتها للواردات من الخارج، يشكّل هذا الاكتفاء الذَّاتي حجر الزاوية في مواجهة روسيا للعقوبات الغربيَّة وتقليل تأثيرها عليها، يسهم تطوير الصّناعات المحليَّة في تعزيز الأمان الاقتصادي، ويشكّل حصانة للدّولة في مواجهة العقوبات،إنتاج روسيا للسلع والخدمات قد قلل من تبعيتها للاستيراد والواردات من الخارج، ممَّا يقلل من تأثير العقوبات التي تشمل حظرًا أو تقييدًا على الاستيراد، وفي الوقت نفسه، فإنَّ القدرة على تلبية الاحتياجات الدَّاخليَّة تجعل الاقتصاد الداخلي الروسي نشطًا ومستقرًا، رغم الضغوط الاقتصاديَّة الخارجيَّة، ويشجع الاكتفاء الذاتي على تطوير الصّناعات المحليَّة، ممَّا يجعل الدّولة قادرة على إنتاج السلع والخدمات بشكل كبير داخل حدودها، ويقلّل بذلك من اعتمادها على الواردات من الخارج، ممَّا يسهم في تعزيز الأمان الاقتصادي ويشكّل حصانة للدّولة في مواجهة العقوبات.

نجاح روسيا في تجنب سقف أسعار النّفط الغربيَّة يساعد في دفع النمو الاقتصادي، ترمي العقوبات الغربيَّة بثقلها، مسببة نقصًا في العمالة وارتفاعًا في أسعار الفائدة والتَّضخم، ومع ذلك، قال بوتين (Putin) إنَّ الاقتصاد متوقَّع أن ينمو بنسبة 3.5% عام 2024، اقتصاد روسيا، الذي يركز على التَّصدير ويبلغ 2.2 تريليون دولار، تمكَّن من التَّعامل مع موجة العقوبات بشكل أفضل مما توقعته موسكو أو الغرب عندما حاول المعارضون غزو أوكرانيا في فبراير 2022، استخدمت روسيا الملكية غير الشفافة لأساطيل السفن الظلية لتجاوز سقف أسعار النفط الغربي، وتواصل إيرادات الطَّاقة تزويد الميزانيَّة الروسيَّة بالأموال، وتعتبر أسعار النفط الحاليَّة مريحة لروسيا، وتُعد هذه الإيرادات العمود الفقري لاقتصاد البلاد، حاليًّا، تفوق هذه الإيرادات ما تحتاجه روسيا للحفاظ على استقرارها المالي، وتظل عائدات الطاقة في مستوى جيد ومقبول (Marrow, 2023).

أدَّت سلسلة من القيود على الإنتاج من قبل دول أوبك، بالإضافة إلى التَّحايل الواسع النطاق على الحد الأقصى للسعر الذي فرضه الغرب على النفط الروسي، إلى نتائج معاكسة، ممَّا زاد من إيرادات الطاقة لروسيا، وتواجه الرافعة الماليَّة للحد الأقصى للسعر تهديدًا متزايدًا، وفقًا لتقارير مركز KSE –مركز تحليل

كلية كييف للاقتصاد– الذي استعرض أسعار برميل النّفط الروسي، مشيرًا إلى أنَّ الحد الأقصى للسعر يبلغ 60 دولارًا للبرميل، ومع ذلك، تشير التقارير إلى أنَّ أكثر من 99% من صادرات النفط الخام الروسي عبر البحر، تمَّ بيعها بأسعار تتجاوز 60 دولارًا للبرميل،العقوبات التي فرضها الغرب، والتي كانت تهدف إلى قطع مصدر التمويل الرئيس لموسكو، وضعت ضغطًا كبيرًا على عجز الميزانيَّة الروسيَّة في بداية عام 2022، لكن موسكو تتوقَّع الآن عجزًا يبلغ حوالي 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا استمر سعر النفط على المستوى الحالي، فإنَّ هذه الأسعار تعتبر مريحة للغاية بالنسبة لروسيا ولا تشكل الضغوطات المطلوبة (Marrow, 2023).

تستند قوة روسيا إلى ثلاثة أعمدة رئيسة: قطاع النفط والغاز، والصناعات العسكريَّة، والإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى ذلك، هناك مصادر أخرى للقوة تأتي خلف هذه الأعمدة، مثل السياحة والصناعات التّقليديَّة والقطاع المالي، يُعَدّ قطاع الطاقة حاليًا عمودًا أساسيًّا في الاقتصاد الروسي، وأداة ضغط مزدوجة تُستخدم للتَّأثير على جيران روسيا الأوروبيين، بينما تستخدمه الولايات المتحدة ضدها من خلال التلويح بفرض عقوبات على هذا القطاع، ومن ثم ضرب الاقتصاد الروسي بقوة (العربي الجديد، 2022).

روسيا تمتلك أكبر احتياطيات الغاز في العالم، وهي مسؤولة عن ربع الاحتياطي العالمي الذي يقدر بـ 1.7 تريليون قدم مكعب، البلاد تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة لدعم اقتصادها، وفي الوقت نفسه، يُسهم القطاع الزراعي، الذي تفوقت صادراته على صادرات الأسلحة في العام الماضي، في تعزيز الاقتصاد، صناعة الأسلحة، إلى جانب تصنيع الطائرات، تشكل 20٪ من إجمالي الوظائف الصناعية، بأكثر من 350,000 وظيفة، وتُعد صناعة الفضاء الروسيَّة، التي تضم أكثر من 100 شركة وتوظف 250,000 فرد، جزءًا حيويًا من القطاع الصناعي (عودة، 2020).

روسيا، التي تحتوي على سادس أكبر احتياطي من الذهب في العالم، لا تقتصر على تخزين الذهب فحسب، بل هي أيضًا من أكبر منتجي المعادن الثمينة والمعادن الأخرى، وتُعتبر المنتج الرائد عالميًا للماس، حيث تمثل 25٪ من الإنتاج العالمي، الاقتصاد الروسي، الذي بلغ 1.3 تريليون دولار في عام 2015، يُعد سادس أقوى قوة شرائيَّة في العالم، لكنه شهد تباطؤًا في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات الأوروبيَّة (عودة، 2020).

على الرغم من أنَّ القطاع الزراعي الروسي يشكل 5٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنَّ روسيا تبرز في العديد من السلع الزراعيَّة، مع صادرات تصل إلى حوالي 30 مليار دولار، يبلغ إنتاج الحبوب في روسيا 123 مليون طن سنويًا، وهو ما يمثل نسبة صغيرة من الإنتاج العالمي البالغ 770 مليون طن، لكنَّها تساهم بنحو 18٪ من صادرات القمح العالميَّة، كما تحتل روسيا المرتبة الرابعة عالميًا في إنتاج الدواجن بـ 3.7 مليون طن سنويًا، ولديها مكانة متميزة في تصدير لحوم البقر والخنزير (العربي الجديد، 2022).

في المجال العسكري، تأتي روسيا في المرتبة الثانية عالميًا من حيث صادرات الأسلحة بقيمة 14 مليار دولار، واستثماراتها في الأسلحة النَّووية تصل إلى 8 مليارات دولار، ممَّا يجعلها ثالث أكبر دولة في هذا المجال، في قطاع التعدين تحتل روسيا مكانة قوية في تصنيع وتصدير الحديد والصلب بإنتاج يصل إلى 95 مليون طن سنويًا، وهي خامس أكبر منتج في العالم. كما تبرز في صناعة الفحم، حيث تنتج نحو 5٪ من الإنتاج العالمي بما يقارب 430 مليون طن، وتمتلك ثاني أكبر احتياطي للفحم عالميًّا (العربي الجديد، 2022).

3.3.2 النّظام السياسي الروسي في مواجهه العقوبات

في مواجهة العقوبات، يعرض النّظام السياسي الروسي مرحلتين من التَّكيف مع التَّحولات النّظامية: (Safiullin & Elshin, 2023)

المرحلة الأولى تتميَّز بالتقلبات المتزايدة والاستجابة لـ "صدمة" السياسة الخارجيَّة، وهي العقوبات الواسعة في فبراير–مارس 2022.

المرحلة الثَّانية تتسم بالتَّكيف النظامي مع التَّشويش الحاصل، الأساس الثنائي لعمليات التكيف مع الضغط العقوبي على اقتصاد روسيا كان واضحًا بشكل أكبر على الأسواق الماليَّة، حيث زاد البنك المركزي الروسي معدل الفائدة الرئيس بنسبة 2.5 مرَّة في الربع الأول من عام 2022؛ بهدف مواجهة التَّقلبات التي أدَّت إلى ارتفاع سريع في أسعار الائتمان، من 8.5٪ في فبراير 2022 إلى 20٪ في مارس 2022.

في المراحل التَّالية، تمَّ خفض المعدل إلى مستوى 7.5٪ في أكتوبر 2022، كانت النتيجة الرئيسة لارتفاع معدل الفائدة هي انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي والنشاط الاستثماري، وأدَّى انخفاض قيمة الروبل في الربع الثاني من عام 2022 إلى ارتفاع أسعار الواردات.

التضخم الكبير الذي حدث في عام 2022، وفقًا لقانون النمو الاقتصادي لنظرية كينزي، لم يكن يمكن أن يظهر إلا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لهذه التوجيهات، حدث انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، تتمثَّل السمة الرئيسة لهذه الأزمة في تعديلات الأصول الرئيسة بشكل متناقض وكبير مقارنة بالأزمات الأخرى (Safiullin & Elshin, 2023).

في سياق متصل، فرضت الحكومة الروسيَّة برنامجًا يتطلَّب من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وغيرها، دفع ثمن الغاز الطبيعي المورد من قبل روسيا باستخدام الروبل الروسي، هذا النهج زاد فورًا من سعر الصرف للروبل، حيث كان في 30 مايو 2022، 0.0122 روبل/دولار، وهو ما يشابه سعر الصرف قبل الغزو، بالإضافة إلى ذلك، بدأ عدد متزايد من الشركات الأوروبية التي توقع عقودًا مع عملاق الغاز الطبيعي الروسي Gazprom بدفع ثمن الغاز الطبيعي بالروبل (Thoti & Sudheer, 2023).

الشكل 3()

رسم بياني يوضح تراجع الروبل بشكل كبير بداية الحرب وبعد فرض سياسات البنك المركزي واستقر الروبل وتجنب الانهيار

(الشرق، 2024)

ووفقًا لنائب الرئيس الروسي، فإنَّ ما يقرب من خمسين في المائة من هذه الشركات أنشأت حسابات بالروبل في البنوك الروسية في مايو 2022، هذه المدفوعات بالروبل زادت بلا شك الطلب على الروبل، ممَّا أدّى إلى مزيد من الارتفاع في سعر صرف الروبل، في 20 يوليو 2022، بلغ سعر صرف الروبل ذروته بواقع 0.0190 روبل/دولار، وهو أعلى من سعر الصرف قبل الغزو (Thoti & Sudheer, 2023).

أعلن البنك المركزي الروسي عن توسع قياسي في نطاق البديل لنظام الرسائل الدَّوليَّة SWIFT، في ظل تصاعد جهود موسكو لمعالجة النقائص المالية الناتجة عن العقوبات،العقوبات الغربية الشاملة فرضت قيودًا كبيرة على قدرة البنوك الروسيَّة البارزة على الوصول إلى النظام المالي العالمي، ويُعدّ SWIFT ركيزة أساسيَّة للمعاملات الماليَّة العالميَّة، آلاء بكينا (Alla Bakina)، مديرة إدارة نظام الدفع الوطني في البنك المركزي، ذكرت في منتدى مصرفي بكازان أنَّ نظام نقل الرسائل الماليَّة SPFS شهد توسعًا بفضل انضمام المزيد من المشاركين الأجانب، وأنَّ النصف الأوَّل من عام 2022 شهد انضمام عدد أكبر من المشاركين مقارنة بجميع السنوات السابقة (Marrow, 2023).

وأضافت بكينا (Alla Bakina) أنَّ البنك المركزي لا يكشف عن قائمة الدّول التي انضمت مؤسّساتها إلى نظام SPFS، لكن بعض البنوك في روسيا، بما في ذلك وحدات بعض المؤسسات الماليَّة الأجنبيَّة التي تم حجب خروجها بموجب قوانين الكرملين الأخيرة، لا تزال لديها القدرة على الوصول إلى SWIFT ومعالجة المدفوعات الدّولية، ثم إنَّ العقوبات المفروضة على نظام SWIFT أدَّت إلى زيادة استخدام SPFS، وإصدار بطاقات مير المصرفيَّة البديلة في روسيا، والتي تُعد بديلًا لبطاقات فيزا وماستركارد التي علقت عملياتها في روسيا، ممَّا أدَّى إلى توقف عمل بطاقاتها المصدرة في روسيا عن العمل خارج البلاد،بكينا أشارت إلى أنَّ ثلث البطاقات المصرفيَّة في روسيا الآن هي بطاقات مير . (Marrow, 2023)

الحفاظ على التَّضخم والسيطرة عليه هو مهمة البنك المركزي، وقد قام البنك بزيادة 750 نقطة من التَّشديد النقدي منذ يوليو 2022م، ومن المتوقَّع على نطاق واسع أن يرفع مرَّة أخرى أسعار الفائدة إلى 16%. وبعد التَّضخم الذي بلغ معدله العشرات في عام 2022، يُعتقد أن التَّضخم هذا العام سيكون حوالي 7.5%، وهو ما يزال أعلى بكثير من الهدف المستهدف للبنك البالغ 4%، ومن الممكن أن يصل التَّضخم إلى 10% في عام 2024؛ لأنَّ الاقتصاد ينمو بسرعة"، قال بيتش (Peach)، مشيرًا إلى ضغط الأجور

وتوقعات التَّضخم لدى الأسر غير المرتبطة، ولكن في النّهاية، الوضع التّضخمي قابل للإدارة في الوقت الحالي، خاصة مع سكان تعودوا على ارتفاع الأسعار الدوري، ولو كان ذلك مؤلمًا (Marrow, 2023).

"سيتحدَّث البنك المركزي بحذر بالطبع عن التَّضخم"، قالت إيلينا ريباكوفا (Elina Ribakova) – معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ومدرسة الاقتصاد في كيي (KSE) "وأضافت أنَّ تطوّر دوامة تضخم خطيرة سيتطلَّب ضغوطًا ماليَّة أكبر، وانخفاضًا غير منضبط لقيمة الروبل، ووقوف البنك المركزي وراء المنحنى،وأضافت بأنَّ استجابة السلطات برفع أسعار الفائدة، وفرض ضوابط على رأس المال أدَّت إلى تراجع الروبل إلى أكثر من 100 مقابل الدولار في عام 2023،كما أنَّ التَّقلبات الحادَّة تشكّل خطرًا دائمًا على العملة، وفي حين أنَّ الروبل الضعيف نسبيًا يؤخذ في الاعتبار في خطط الميزانيَّة الروسيَّة ويعزِّز خزائن الدولة من خلال إيرادات تصدير العملات الأجنبية، فإنَّه يرفع تكاليف الاستيراد ويزيد من التَّضخم ويخاطر بهروب رؤوس الأموال (Marrow, 2023).

يحاول البنك المركزي الروسي التقليل من تأثير صفقات بيع الأصول والشركات الأجنبيَّة على الاستقرار المالي الروسي، وقد بيعت العديد من الشركات المتنوعة، من الاتصالات إلى متاجر الأزياء، وأوقفت آلاف الشركات عملياتها في روسيا عام 2022 بعد فرض الحكومات الغربيَّة عقوبات على موسكو،وقد نجحت بعض الشركات في التَّفاوض على خروج سريع، وغالبًا ما يبيعون بخصومات هائلة أو يسلمون المفاتيح للإدارة المحلية، وفق تقديرات البنك المركزي، تمَّت حوالي 200 صفقة بين مارس 2022 ومارس 2023، وأنَّ 20% فقط منها تتعلَّق بمبيعات أصول كبيرة، أي تزيد عن 100 مليون دولار، التَّأثير الناتج عن بيع المستثمرين الأجانب لفروعهم في روسيا ليس ذات أهميَّة على النطاق الاقتصادي، وفقًا لتقرير الاستقرار المالي الذي أصدره البنك المركزي (Fabrichnaya & Marrow, 2023).

ويجلس البنك المركزي على لجنة حكوميَّة تراقب الاستثمارات الأجنبية، والتي تمنح الموافقة على المعاملات، وطلبت من الشّركات الخارجة بيع الأصول بخصم يبلغ على الأقل 50%، وتسعى اللجنة إلى

التَّخفيف من المخاطر المتعلّقة بالاستقرار المالي عن طريق إعطاء الأولوية للمشترين الذين لديهم خبرة صناعية

ذات صلة، وفقًا للبنك المركزي، تضمَّنت العديد من الشركات المنسحبة بنودًا لإعادة الشراء، وهو ما ساعد البنك المركزي في القول إن أعمال ومهام هذه الشركات ما زالت مستمرة في التشغيل دون انقطاع" (Fabrichnaya & Marrow, 2023).

وأصدرت الرئاسة الروسيَّة العديد من المراسيم، والتي تعتبر كإجراءات انتقامية للعقوبات الاقتصاديَّة المفروضة عليها من قبل الغرب، وامتثال الشركات العالميَّة لهذه العقوبات، وقد أصدرت موسكو، في 25 يوليو مرسومًا رئاسيًّا سيمنح الحكومة "حق الأولوية" الفائق لشراء أسهم في الشركات الاستراتيجية من الأجانب الذين يغادرون السوق الروسيَّة، ممَّا يعني أنَّها ستحصل على حقوق الأولويَّة للأطراف الأخرى، ويعطى حق الأولوية للاتحاد الروسي في الحصول على الأسهم بغض النظر عن وجود حقوق أولويَّة للأطراف الأخرى، وفقًا لمصدر مطلع على الوثيقة قال لإنترفاكس. ستكون للحكومة هذا الحق فيما يتعلَّق بالأسهم في الشّركات المدرجة في قائمة الشّركات الاستراتيجيَّة والشَّركات المساهمة الاستراتيجيَّة المعتمدة بالمرسوم الرئاسي رقم 1009، بالإضافة إلى الشركات المساهمة التي تمتلكها الحكومة الفيدرالية (وفقًا لتحديد الحكومة) (Interfax, 2023).

ووفقًا لمشروع المرسوم، سيتم إجراء تعديلات على المرسوم الرئاسي رقم 520 تاريخ 5 أغسطس 2022، بشأن التَّدابير الاقتصاديَّة الخاصة في قطاعي المال، والطَّاقة النوويَّة، والطَّاقة النّووية في سياق الأعمال غير الوديَّة لبعض الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وقد عُقد اجتماع في أبريل الماضي حول إستراتيجيَّة العمل مع أصول المستثمرين الأجانب وتحسين تنظيم المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين، وتضمَّنت التَّعليمات الرئاسية التي نشأت عن هذا الاجتماع، وقعت قائمة منها في بداية يونيو، واحدة لوضع ترتيب بحلول 15 يوليو لمنح روسيا، في شخص وكالة الممتلكات الفيدرالية، الحق الأولوي في شراء الأصول

الأجنبيَّة التي يتم بيعها "بخصم كبير للبيع لاحقًا بسعر السوق وتحويل العائدات إلى الميزانية الفيدرالية (Interfax, 2023).

ومع تقييد قدرة البنك المركزي الروسي على استيعاب الصدمات، كان هناك تدخلات من قبل السلطات الروسيَّة العليا، أدَّى فرض العقوبات إلى انخفاض حاد في أسعار الأصول الروسيَّة والروبل، حيث تراجع الأخير بنسبة 30% مقابل العملات الرئيسة،واستجابت السلطات الروسيَّة بتضاعف أسعار الفائدة، وأعلنت حزمة ماليَّة بقيمة تريليون روبل، وفرضت ضوابطًا على رأس المال وأدخلت تدابير للتّساهل والتنظيمات الخاصة للأسواق الماليَّة، بهدف وقف هروب رأس المال وتخفيف الضغط على النظام المالي (The World Bank, 2022)

وتمَّ تشكيل اللجنة الحكوميَّة الروسيَّة، وهي هيئة تقوم بمراجعة وموافقة الصفقات التي تشمل شركات أجنبيَّة تحاول الخروج من روسيا. تضم هذه اللجنة ممثلين عن البنك المركزي، وعدة وزارات حكومية، تقوم اللجنة بمراجعة الصفقات وتقديم توصياتها بشأن الموافقة عليها أو رفضها، وعلى الرغم من أنَّ هذه الصفقات دائمًا ما تكون غير مرضية للشركات الغربيَّة، يجب أن توافق اللجنة الحكوميَّة على الصفقات التي تشمل شركات من الدّول المعروف بأنَّها غير صديقة، أي تلك التي فرضت عقوبات على روسيا بسبب أفعالها في أوكرانيا. كما يتطلَّب من البنوك وشركات الطاقة موافقة الرئيس فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) شخصيًّا للبيع، وليس فقط اللجنة المكلَّفة بذلك (Fabrichnaya & Marrow, 2023).

وقال مصدر في السوق الماليَّة يعمل مع الشركات التي تسعى لمغادرة روسيا: إنَّ اللجنة كانت ترفض بعض الصفقات وتقول إنَّ التقدير يجب أن يكون أقل بنسبة 20–30% من القيمة المعروضة، وأضاف أنَّها "صندوق أسود غير متوقع". وقال شخص آخر يعمل في مجال الاندماج والاستحواذ على الشركات الأجنبيَّة إنَّ الصفقات التي تتجاوز 100 مليون دولار معرضة للرفض، وتخضع هذه الشركات لشروط غير مناسبة، وأفاد البنك المركزي الروسي في تقريره النصف سنوي لاستقرار

الأوضاع الماليَّة أنَّ الشّركات الأجنبيَّة التي تحت ضغط لمغادرة روسيا تفعل ذلك على شروط غير مناسبة وبخسائر كبيرة،ومع ذلك، فإنَّ الهجرة الشركات الأجنبيَّة هي مكسب هائل لرجال الأعمال الروس والشركات الغربيَّة التي قرَّرت البقاء وتحمل مخاطر العقوبات وشركاء الأعمال السابقين، وتوافق اللجنة الحكوميَّة على معظم المعاملات البيع وتقوم بمراجعة المقترحات، ويمكن أن تستغرق الصفقة ما يصل إلى ستة أشهر للتَّحضير، تشمل مخاطر ذلك أن المشترين عديمي الخبرة أو أن تقييم الأصول المشكوك فيه (Fabrichnaya & Marrow, 2023).

أعلن الرئيس التنفيذي الجديد لشركة كارلسبرج، جاكوب أروب أندرسن (Jacob Aarup-Andersen)، أنَّ الشركة قد أنهت علاقاتها التجارية كافة مع فروعها في روسيا وتقاوم أي محاولات لإبرام اتفاقات مع الحكومة الروسيَّة قد تُشرعن عمليات مصادرة أصولها، تسعى المجموعة الدنماركيَّة، منذ العام الماضي، لبيع فرع بالتيكا الروسي، متبعةً بذلك خطوات العديد من الشَّركات الغربيَّة التي انسحبت من السوق الروسي عقب الغزو الروسي لأوكرانيا،وعلى الرغم من إعلان الشركة في يونيو 2022 عن توصلها لاتفاق مع مشترٍ لأعمالها، فقد صدر أمر من الرئيس فلاديمير بوتين في الشهر التالي بالاستيلاء المؤقت على حصة كارلسبرج في المصانع المحليَّة، وصرح أندرسن (Jacob Aarup-Andersen)، الذي تولى منصبه في سبتمبر، بأنَّ الحكومة الروسيَّة قد استولت فعليًا على أعمالنا هناك، ولن نسمح بتبرير هذا الفعل،تمتلك كارلسبرج ثمانية مصانع في روسيا وتوظف حوالي 8400 شخص، وقد سجلت خسائر قدرها 9.9 مليار كرونة دنماركيَّة (1.41 مليار دولار) من فرع بالتيكا في العام الماضي، نتيجة للتواصل المحدود مع إدارة بالتيكا والسلطات الروسيَّة منذ يوليو، وردًا على ذلك، ألغت كارلسبرج اتفاقيات التّرخيص التي كانت تسمح لبالتيكا بإنتاج وتسويق وبيع منتجات كارلسبرج في روسيا،وأفادت وزارة الماليَّة الروسيَّة بأنَّ وكالة العقارات الحكوميَّة الفيدراليَّة Rosimushchestvo قد تمَّ تعيينها كمدير مؤقت، تتولى مهام المالك باستثناء الحق في التَّصرف بالممتلكات (pedersen, 2023).

أصدر الرَّئيس الروسي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) مرسومًا ينقل إدارة مطار بولكوفو في سانت بطرسبرغ إلى شركة روسية مؤقتة، ما أدَّى إلى نقل السيطرة من المستثمرين الألمان والقطريين وآخرين من دول الخليج، وبموجب المرسوم، تمَّ تأسيس شركة قابضة روسية لإدارة الأصول، وتمَّ نقل حقوق مشغل المطار من الشركة الألمانيَّة فرابورت (FRAG.DE) وصندوق الثروة السيادي القطري ومستثمرين خليجيين إلى أيدي روسية، ويأتي هذا الإجراء في ظلّ تعليق عمليات المطار بسبب النزاع الروسي الأوكراني، وتتألف شركة إدارة المطار من 14 شريكًا، حيث يمتلك البنك الحكومي الروسي في.تي. بي (VTBR.MM) حصة 25.01٪، وفرابورت 25٪، وصندوق الثَّروة السيادي القطري 24.99٪، بينما يمتلك مستثمرون آخرون بما في ذلك صندوق الاستثمار المباشر الروسي وصندوق أبو ظبي السيادي مبادلة ومجموعة بارينج فوستوك الخاصة النسبة المتبقية البالغة 25٪، وبهذا، ستنتقل حقوق المساهمين الأجانب إلى كيانين روسيين، بينما يحتفظ المساهمون الروس بحقوقهم (Stolyarov & Marrow, 2023)

أعلنت في.تي. بي (VTBR.MM) أنَّها مجرد مساهم وامتنعت عن التَّعليق، خلال العام الجاري، وضعت روسيا أصول بعض الشَّركات الغربيَّة تحت إدارة مؤقتة فيما تسعى هذه الشركات للانسحاب من البلاد عقب الحرب مع أوكرانيا، وينصّ المرسوم على أنَّ المساهمين الأجانب في المطار سيكونون قادرين على استعادة حقوقهم في الشركة الجديدة إذا تقدموا بطلب وأبرموا اتفاقات تتوافق مع القوانين الروسية للاستثمار الأجنبي،وعلى الرغم من أنَّ الحكومة لن تمتلك الشركة الجديدة، إلا أنَّها ستعين المدير التنفيذي لها، وفي سياق متصل، تولى أقارب لزعيم الشيشان رمضان قاديروف (Ramzan Kadyrov) إدارة شركة تابعة للمنتج الفرنسي دانون (DANO.PA)، بينما أُسندت الإدارة لحصة شركة كارلسبرغ (CARLb.CO) الدنماركية (Stolyarov & Marrow, 2023).

3.3.3 توجه روسيا نحو الأسواق البديلة ودور التكتلات والدّول الصديقة في تعزيز التبادل التّجاري وتجاوز العقوبات

توجّهت روسيا نحو الأسواق البديلة ودور التَّكتلات والدّول الصديقة في تعزيز التَّبادل التّجاري وتجاوز العقوبات، وعمدت روسيا، على مدار الأعوام الأخيرة، إلى تعزيز شراكتها مع التّحالفات والدّول الأخرى غير الغربيَّة، والتي قامت بمساعدتها بشكل كبير في الخروج من أزمة العقوبات الاقتصاديَّة.

ويمكن القول إنَّ هذه التَّحالفات والدّول كانت بمثابة الأسواق البديلة بالنسبة إلى روسيا، سواء في سد حاجتها من السلع والخدمات واستيراد العديد من المواد، أو من خلال تصدير الإنتاج من روسيا، وبالأخص المنتجات البتروليَّة.

وكانت هذه التحالفات بالنسبة إلى روسيا بمثابة الدول والتكتلات التي قامت، حرفيًا، بفك الحصار والعزلة الاقتصاديَّة التي فرضها عليها الغرب من خلال عقوباته الاقتصاديَّة، بذلك، أقدمت روسيا على تعزيز علاقاتها سياسيًا واقتصاديًا بالعديد من الدول، إضافة إلى دخولها في تحالفات اقتصاديَّة، لعل أهمها العلاقة الاستراتيجيَّة مع الصين، والتي تُعد من أكبر الاقتصاديات المتقدّمة، إضافة إلى كونها موردًا لسلع وخدمات للسوق الروسي.

كما أنَّ الصين دولة ذات سيادة ومستقلة عن قرارات الغرب، ويمكن اعتبارها من قبل روسيا على أنَّها يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي، ويأتي بعد الصين الهند وتركيا وإيران، ومن التّحالفات نجد تحالف الاقتصادي البريكس.

مع مجموع سكان يزيد عن ثلاثة مليارات شخص وناتج محلي إجمالي مجتمع يزيد عن 23 تريليون دولار أمريكي، لدى "بريكس" قوة سياسيَّة واقتصاديَّة هائلة، يمكن لـ 'بريكس' أن تعرض نفسها كبديل لمجموعة الدول السبع الصناعيّة، أو أن تكون واحدة من تلك الكتل التي تحاول التوسط بين الغرب وروسيا، وبين الغرب والعالم الثالث من المبكر جدًا للقول؛ ومع ذلك، بسبب تداخلنا، علينا أن نبتكر حلولًا أخرى للمشاكل

والعقوبات التي لا تذهب إلى حد بعيد. منذ تأسيسها في عام 2009، حققت "بريكس" نموًا اقتصاديًا قويًا في التجارة والاستثمار، وتعاملت بشكل أفضل من العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى مع أزمة الأمن الغذائي العالمية، كما فاقتها خلال التشديد النقدي من قبل الاحتياطي الفيدرالي في منتصف العشرينات من القرن الحالي، وكان ذلك بشكل رئيس بسبب عدم التماسك بين الأعضاء الرئيسيين، على سبيل المثال، انظر إلى الهند والصين، كلاهما عضوان في "بريكس". لقد واجهتا لحظات صعبة في التاريخ الحديث، ويبدو أنه لا يوجد نهاية في الأفق، ولكن القضية الآن هي أن كلاهما على وشك الاتفاق. هذه هي الحالة التي يُحتاج فيها إلى خط النجاة" (Mikhail, 2022).

يمكن القول إن تحالف "بريكس"، اقتصادي بامتياز، بعيد عن أهواء السياسة الغربية، يمكن أن يجلب العديد من الدول ويكون ملاذًا آمنًا للدول التي تعاني من أزمات سياسية وعقوبات، كما أن "بريكس" لا يتم التحكم به سياسيًّا من قبل الغرب واستخدامه كأداة قسر سياسي.

وساعد "بريكس" روسيا في تخفيف وطأة العقوبات الاقتصادية عليها من خلال التضامن الاقتصادي والسياسي من دول المجموعة، واستنادًا إلى مبادئ "بريكس"، فإنَّ الدّول الأعضاء تتبادل التَّجارب والممارسات الجيدة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية، ممَّا يمكّن روسيا من تبادل الخبرات وتحديد الاستراتيجيات المشتركة لتعزيز الاقتصاد والتجارة وتوطيد العلاقات التجاريَّة والاقتصاديَّة، وهو ما يمكن أن يخفف من تأثير العقوبات الغربيَّة على روسيا، إضافةً لدعم دول "بريكس" لروسيا سياسيًّا في المحافل الدوليَّة، وبذلك تقوية موقفها في مواجهة الضغوط الدوليَّة، وأكبر دليل على مساعدة "بريكس" هو المواقف السياسيَّة لكل من الصين والهند بالتحديد، وعدم استجابتهم للعقوبات الاقتصاديَّة الغربيَّة، بل كانوا أحد الأسباب الرئيسة لمواجهة روسيا للعقوبات.

كل من دول "بريكس" تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، العالم في أزمة اليوم، القضية الأولى، حتى في الدول المتقدمة، هي التضخم، لدى الناس الحق في تساؤل قادتهم. في الوقت الحالي، هناك

ضغط تضخمي بسبب نقص في النفط والغذاء، الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرفع الأسعار، هذا لن ينتج برميلًا واحدًا من النفط أو سلةً واحدةً من القمح. في نفس الوقت، في هذا النظام الجيوسياسي، كان الغرب يأمل في فرض عقوبات أكثر على روسيا للضغط على الزعيم الروسي لتقديم تنازلات سياسيَّة (Mikhail, 2022).

الآن، عندما يرى أن الصين والهند تحاولان استغلال هذا الفراغ عن طريق شراء النفط والغاز بسعر أرخص من روسيا، يُنظر إلى ذلك كتصدي لهذه العقوبات من خلال ملء خزائن الموازنة الروسيَّة، يحاول الغرب دفع الدول إلى نوع معين من السرد والمسار المعين، ومع ذلك، يمكن للشَّخص أن يعود إلى أفريقيا والتأثير الذي تلعبه هذه الحالة على الاقتصاديات، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الغذاء وسلاسل القيمة، وأسعار السلع، كما أنَّ النهج الغربي يحاول التَّعامل مع التضخّم من خلال زيادة أسعار الفائدة وتدابير التقشف، هذا النهج لا يعمل (Mikhail, 2022).

الشكل 4()

رسم بياني يوضح تغيير وجهه صادرات روسيا من الوقود الاحفوري للاتحاد الأوروبي ودول مختلفة

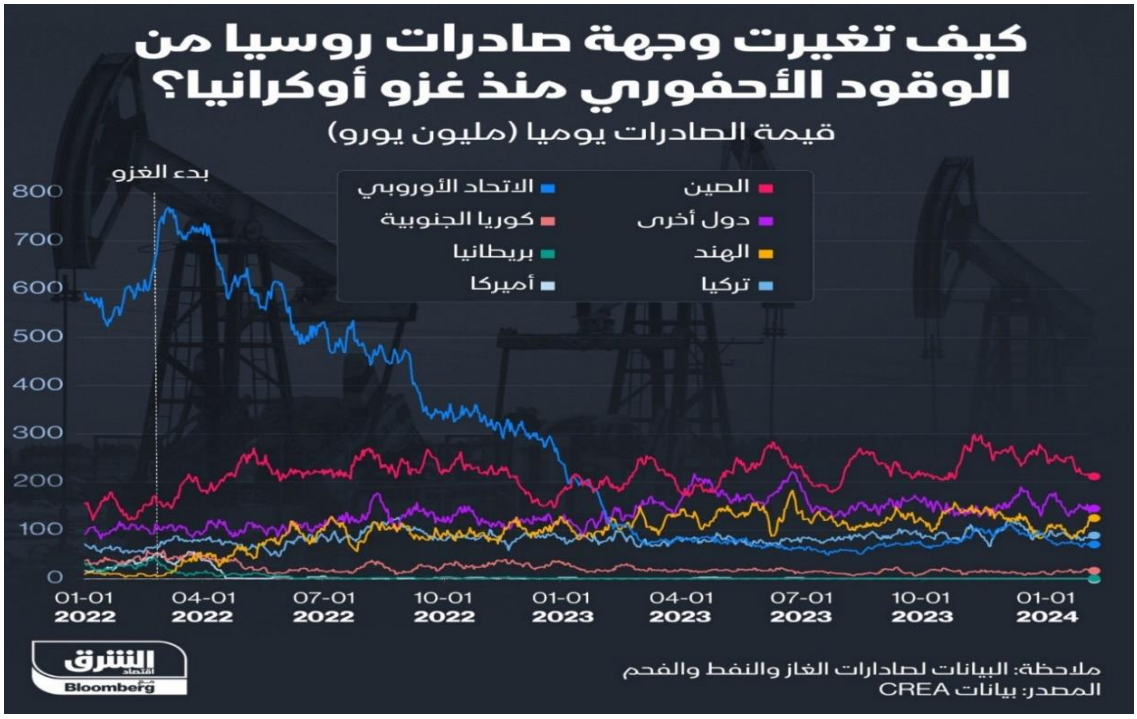

(الشرق، 2024)

3.3.3.1 العلاقات الروسيَّة الصينيَّة

يعود أحد أسباب التَّقارب الاقتصادي بين كل من روسيا والصين إلى كونهما دولتين تشتركان بحدود بريَّة، فقد بدأت التَّبادلات التّجارية بين البلدين من خلال مناطق التّجارة الحدوديَّة التي كانت معفاة من الضرائب الجمركيَّة، وأنشأ الصينيون مصانع إنتاجيَّة قرب الحدود لتصدير منتجاتهم إلى الأسواق الروسيَّة، وبدأ النشاط التّجاري بين البلدين بالازدهار،وفي عام 2005م، بلغ التَّبادل التّجاري بين البلدين 7 مليار دولار، واحتلت روسيا المركز التاسع في مرتبة الشركاء مع الصين، واستمر التنامي التّجاري بين البلدين ليصل في عام 2018 إلى مبيعات تصدير بلغت 56 مليار دولار (سلطان و علي، 2021).

ومن الجدير بالذكر أنَّ الصين تتميز أيضًا بكونها المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر لروسيا، حيث أكَّدت الدولتان –روسيا والصين– باستمرار التزامهما المتبادل بالحدّ من اعتمادهما على الدّول الأمريكيَّة في تعاملاتهما التجاريَّة الثنائيَّة، وسعتا إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الدخول بشكل متزايد في عقود ثنائية مقومة بالروبل واليوان مقابل الدولار، ممّا قلل من هيمنة الدولار كعملة احتياطيَّة (سلطان و علي، 2021).

ونتج عن فرض العقوبات الغربيَّة على روسيا في فبراير 2022 مغادرة أكثر من ألف شركة متعدّدة الجنسيات من السوق الروسي، الأمر الذي أفسح المجال لدخول شركات صينيَّة لسد احتياجات السوق، وكانت احتياجات السوق الروسي كبيرة، ومنها أشباه الموصلات وسوق السيارات والكهربائيات، وقامت الشركات الصينيَّة بسد الفجوة والاحتياجات التي عانت منها أهم القطاعات في روسيا والسوق الروسيَّة (الجديد، 2023).

ومن بين ستين نوعًا من أنواع السيارات في السوق الروسي، تبقى فقط أربع عشرة نوعًا، منها أحد عشر سيارة منتجة في الصين وثلاث محلية الصنع، وفي عام 2022، حقَّقت السيارات الصينية حصة بنسبة 20% من مبيعات السيارات الجديدة في روسيا، وهو ما يمثّل زيادة كبيرة من حوالي 6% في عام

2021، وعلى صعيد الأجهزة الكهربائيَّة، ففي نهاية عام 2022، تصدّر منتجو الأجهزة المنزلية الصينيون قطاعات الغسالات والثلاجات والكمبيوتر المحمول الشَّخصي والهواتف الذكيَّة في السوق الروسيَّة، ويتماشى تقرير "كارنيغي" مع بيانات الصادرات الصينيَّة التي تشير إلى زيادة بنسبة 35.5% في صادرات الغسالات وزيادة بنسبة 6.4% في صادرات الثلاجات إلى روسيا في عام 2022 مقارنة بالعام السابق (الجديد، 2023).

وأعربت الصين عن دعمها للاقتصاد الروسي على إثر العقوبات المفروضة، ولعبت البنوك الصينية دورًا في مساعدة الاقتصاد الروسي على التعامل مع العقوبات، ويرتبط هذا الدّور بالعديد من الجوانب المختصَّة بالجانب النَّقدي والمعاملات الماليَّة، فقد زادت البنوك الصينيّة من إقراضها للبنوك والمؤسسات الائتمانيَّة الروسيّة، حيث أشارت التَّقارير إلى أنَّ البنوك الصينيَّة قدَّمت مليارات الدولارات في شكل قروض للبنوك الروسيَّة بعد أن سحبت المؤسسات الغربيَّة دعمها خلال السنة الأولى من الحرب الأوكرانيَّة (سعيد، 2023).

وقامت البنوك الصينية الكبرى بتوسيع أنشطتها في روسيا، وكان البنك الصناعي والتّجاري الصيني هو الأبرز، وقامت هذه البنوك بزيادة قروضها بشكل كبير في روسيا، ممَّا ساهم في انخفاض نسبة الأصول المصرفيَّة الروسيَّة التي يحتفظ بها المقرضون الأجانب، وحلَّت البنوك والمؤسسات الصينيَّة كبديل للمؤسّسات الغربيَّة، الأمر الذي أدَّى إلى تقليل ضغط العقوبات الغربية على روسيا، فقد تحوَّلت البنوك الروسيّة إلى UnionPay الصينيَّة بعد أن أوقفت Visa وMasterCard عملياتها في روسيا، وقامت UnionPay بتوسيع عملياتها مع العملاء الروس خارج روسيا في عام 2022، ولكنَّها قيّدت العمليات في روسيا اعتبارًا من مايو 2023، وقامت Binance بإزالة القيود المفروضة على خدماتها للروس في أبريل 2023، وساعدت البنوك الصينيَّة روسيا في أنظمة الدفع، فقد استخدمت البنوك المركزيَّة الصينيَّة كبديل بعد إزالة سبعة بنوك روسية من نظام SWIFT (سعيد، 2023).

ووقعت البنوك الصينيَّة والروسيَّة نظام دفع بين البنوك عبر الحدود كبديل للنظام، وتعمل روسيا مع الصين لتطوير إصدارات رقميَّة من عملاتها للمدفوعات الدوليَّة، ويزداد استخدام البديل الصيني "Ceps" أيضًا مع زيادة تداول البنوك الصينيَّة مع روسيا، وتسهّل البنوك الصينيَّة التبادل بالعملات الوطنيَّة للصين وروسيا، كما زادت حصة اليوان في تسويات التَّجارة الخارجيَّة للصادرات والواردات في عام 2022، وتمثّل الأصول المقومة باليوان حوالي نصف سيولة صندوق الرعايَّة الوطنيَّة الروسي، كما تتم تسوية ثلثي التجارة الروسية الصينية بالروبل أو اليوان، وأدَّى خروج الأجانب من روسيا إلى تفاقم أزمة العملة الروسيَّة، ودعمت الصين من خلال بنوكها العملة الروسيَّة للتَّخفيف من الأزمة (سعيد، 2023).

يمكن للصين وروسيا وكذلك إيران أن تمنع بشكل منسق المحاولات الغربيَّة لتقويض التَّعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى، على وجه الخصوص، من خلال استخدام العقوبات الأوليَّة والثَّانويَّة والضَّغط على النخب السياسيَّة والاقتصاديَّة في بلدان هذه المنطقة (Efremenko, 2024).

ومن الأمور الملحَّة أيضًا التَّقارب بين المعايير التكنولوجية، وإنشاء آليات مشتركة لتحفيز وتنظيم تطوير التكنولوجيات الجديدة، ومنع التَّدخل الخارجي الذي يهدف إلى عرقلة التَّطور التّكنولوجي في الصين ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي،ومن الأهمية بمكان أن نبقي أشكال التَّعاون هذه مفتوحة، حتى نتمكن من توسيعها إلى الدّول الأعضاء الأخرى في منظمة شنغهاي للتعاون بمجرد أن تصبح جاهزة (Efremenko, 2024).

وأفادت صحيفة كوميرسانت بأنَّ حجم التَّداول في اليوان الصيني على بورصة موسكو (MOEX.MM) تجاوز حجم التّداول في الدولار الأمريكي في عام 2023، حيث تسعى موسكو إلى استراتيجيَّة إزالة الدولار في مواجهة العقوبات الغربيَّة على نظامها المالي، وأصبحت موسكو تعتمد بشكل متزايد على بكين وشراكة "بلا حدود" بين البلدين، حيث زادت إمدادات الطاقة إلى الصين وزادت مشتريات السلع الصينيَّة من السيارات إلى الهواتف الذكية مع انسحاب العلامات التَّجارية الأوروبيَّة والأمريكيَّة من

السوق الروسيَّة بسبب تصرفات روسيا في أوكرانيا، وقد بلغت نسبة تداول اليوان حوالي 42% من إجمالي العملات الأجنبيَّة المتداولة على بورصة موسكو، حيث ارتفع حجم التَّداول في عام 2023 إلى 34.15 تريليون روبل (391.5 مليار دولار)، وفقًا لبيانات بورصة موسكو نقلتها صحيفة كوميرسانت (Fabrichnaya & Marrow, 2024).

وبلغت نسبة الدولار 39.5%، مع حجم تداول بلغ 32.49 تريليون روبل، مقارنة بـ 49.90 تريليون روبل في عام 2022 ونسبة تداول تزيد عن 63%، كانت نسبة تداول اليوان 13% في عام 2022، وأصبحت موسكو تعتبر العملات "غير الودية" مثل الدولار واليورو غير قابلة للتَّداول في بورصة موسكو، وتسعى روسيا إلى تعزيز التجارة في أماكن أخرى (Fabrichnaya & Marrow, 2024).

زاد استخدام الصين لليوان لشراء السلع الروسيَّة بشكل حاد، أظهرت بيانات الجمارك الصينيَّة الأسبوع الماضي أنَّ التّجارة الثنائية بين الصين وروسيا في عام 2023 بلغت 240 مليار دولار، بزيادة قدرها 26.3% عن العام السابق، وزادت روسيا استيراداتها المفوترة باليوان، كما زاد التَّداول الخارج البورصي للدرهم الإماراتي، والروبيَّة الهنديَّة بشكل كبير، على الرغم من أنَّ التَّداول البورصي في تلك العملات لم يتم إطلاقه بعد (Fabrichnaya & Marrow, 2024).

3.3.3.2 العلاقات الروسيَّة الهنديَّة

خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري، شهدت الهند زيادة ملحوظة بنسبة 100% في وارداتها من روسيا، لتصل إلى 51.4 مليار دولار، وفقًا لهيئة الجمارك الهنديَّة، هذا الارتفاع يعكس تضاعف حجم التّجارة الثنائيَّة بين البلدين إلى 54.7 مليار دولار، ممّا يؤكّد على أهميَّة روسيا كشريك تجاري رئيس للهند. وكالة الأنباء الروسية "نوفوستي" أشارت إلى أنَّ هذا النمو المثير للإعجاب يعزّز مكانة العلاقات الروسيَّة الهنديَّة، بالإضافة إلى ذلك، صادرات الهند إلى روسيا ارتفعت بنسبة 1.4 مرَّة، لتصل إلى 3.3 مليار دولار متجاوزة معايير السنوات السابقة بفارق كبير (وكالات، 2023).

في سياق متصل، تواجه الهند ضغوطًا من الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي للانضمام إلى العقوبات الاقتصاديَّة ضد روسيا، أو تقليل التّعاون العسكري التقني وتجارة الطاقة، بما في ذلك الامتثال لسقف الأسعار المفروض على النّفط الروسي،وتُمارس ضغوط مماثلة على دول آسيا الوسطى، مع التهديد بعقوبات ثانويَّة وتقليص برامج المساعدة، وهو ما لا يقارن بمستوى الدعم الذي تقدّمه روسيا والصين لاقتصادات هذه الدّول، منظمة شنغهاي للتَّعاون توفر منصة للدول الأعضاء لمناقشة التحديات المعقدة وتخفيف التوترات الناجمة عن تصرفات الدّول التي تعتبر المنظمة منافسًا لها (Efremenko, 2024).

3.3.3.3 العلاقات الروسية التركية

عانت العلاقات الروسية التركية بالعديد من الاضطرابات السياسية تاريخيا ويرجع ذلك الى تناقس تاريخي بينهم كما حدث في الحرب العالمية الاولى، ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين حظيت هذه العلاقة بفرصة لإعادة النظر في طبيعتها وبدا التقارب العسكري والاقتصادي بين الدولتين بالنمو ساعد ذلك التجاور بين البلدين، وتطورت العلاقات الاقتصادية بشكل كبير بين البلدين لتصبح روسيا الشريك التجاري الاول لتركيا عام 2008 ووصل حاجز 37.9 مليار دولار، وتشكل دبلوماسية الطاقة احد اهم العلاقات بين البلدين وانشئ العديد من مشاريع الطاقة المشتركة بينهم منها خطي الغاز بلو وترك ستريم إضافة الى محطة اكويو للطاقة النووية، ومنذ اندلاع الازمة الروسية الأوكرانيا عام 2022 اتخذت روسيا موقف الحياد فدعمت كييف وبنفس الوقت لم تشارك في العقوبات المفروضة على روسيا (محمود، 2023).

شكلت العلاقات الروسية التركية أحد اهم القنوات التي ساعد روسيا في التحفيف من وطئه العقوبات عبر توفيرها للبدائل والاسواق التي منعت من الوصول اليها بسبب العقوبات، وتشير بعض الارقام والاحصائيات ان تركيا حققت أعلى مبيعات للحمضيات إلى روسيا، حيث بلغ مجموعها 426 مليون دولار .كانت قطع غيار السيارات والمقطورات أيضًا من أهم الصادرات إلى روسيا، بإمدادات بلغت 404 مليون دولار و275 مليون دولار على التوالي. وشملت الإمدادات التركية لروسيا الزيوت البترولية (227 مليون دولار) والفواكه

ذات النواة (226 مليون دولار) والأسماك (220 مليون دولار) ومن أهم الصادرات الأخرى الجرافات (205 مليون دولار)، وأجهزة الطرد المركزي (170 مليون دولار)، وغيرها من السلع وكانت مبيعات المنتجات النفطية الروسية إلى تركيا هي الأعلى بين الجميع، حيث وصلت إلى 11 مليار دولار، وصدرت موسكو ما قيمته أكثر من مليار دولار من القمح وكانت أكبر عشر صادرات روسية إلى اسطنبول: الزيوت النباتية بقيمة 444 مليون دولار والذرة بـ 425 مليون دولار (نوفوستي، 2024).

حذرت الولايات المتحدة الامريكية تركيا في الأيام الأخيرة من تصدير المواد الكيميائية والرقائق الدقيقة وغيرها من المواد إلى موسكو التي يمكن استخدامها في حملتها العسكرية ضد كييف، وهذا يشير إلى إمكانية اتخاذ إجراءات عقابية ضد الكيانات التركية التي تنتهك العقوبات، هناك اعتقاد بأن روسيا تتجنب القيود الغربية لتجديد إمدادات البلاستيك والمطاط وأشباه الموصلات الموجودة في البضائع التي يتم تصديرها لأغراض عسكرية، وقد لوحظ أنه في أعقاب التدابير التي اتخذت العام الماضي لإجبار موسكو على وقف الصراع، تؤكد الولايات المتحدة ان روسيا قامت بتجنب والتحايل على العقوبات، وتم مراقبة المؤسسات المالية التركية بشكل متزايد المعاملات المتعلقة بروسيا، كما أن الروس الأثرياء يتهربون من العقوبات في تركيا ويواصلون شراء العقارات ورسو اليخوت في تركيا (العربية، 2023).

الخاتمة

تُعالج الدراسة الصّراع الروسي الغربي، مُسلطة الضوء على العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا وتفاعلها مع العولمة الاقتصادية، وتُظهر الدراسة تحول أوكرانيا من النّفوذ الروسي إلى المعسكر الغربي الدراسة والذي ادى لضم روسيا شبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين في دونباس ذات الأغلبيَّة الروسية في عام 2014، وكيف استمرت أوكرانيا في التَّقارب مع الغرب وحلف الناتو، وسط تحذيرات روسيَّة انتهى بها المطاف بعملية عسكرية روسية في الاراضي الاوكرانية.

في 21 فبراير 2022، اعترفت روسيا باستقلال دونباس وبدأت بعد ثلاثة أيام عملياتها العسكرية في أوكرانيا. رد الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، بفرض حزم عقوبات اقتصادية متعددة الأبعاد وسريعة التطبيق، لقد أصدر الاتحاد الأوروبي أربع عشرة حزمة من العقوبات حتى الآن، وتميزت هذه العقوبات بأنها أشد من تلك المفروضة على روسيا في 2014 بعد ضم القرم.

وتُعد أوكرانيا ذات أهميَّة جيوسياسيَّة كبرى لكل من روسيا وأوروبا، وقد كانت مسرحًا للصراعات التاريخية بينهما. وتعتبر روسيا أن انضمام أوكرانيا لحلف الناتو يُشكل خطرًا على أمنها القومي.

واجهت روسيا هذه العقوبات بالاعتماد على مواردها وقدراتها السياسية في إدارة الأزمات، وكذلك تحالفاتها الدَّوليَّة، وعلى الرغم من تجنب الانهيار الاقتصادي السريع والفوضى الاجتماعية، تظل روسيا مهدَّدة على المدى البعيد، خاصة في الصناعات الثقيلة التي يحتكرها الغرب.

استراتيجيات روسيا المتبعة في مواجهه العقوبات عملت على التقليل من تأثير هذه العقوبات، وبالتالي قللت من الضغط الاجتماعي الذي كان سوف يفرض على المستوى السياسي الروسي.

لم تستطع أوروبا وحلفاؤها فرض حظر كامل على الطاقة الروسيَّة، لتجنب ارتفاع أسعار الطاقة والتَّضخم العالمي، ممَّا أدَّى إلى تطبيق العقوبات على قطاع النفط بشكل تدريجي ومع استثناءات معيّنة.

العقوبات الاقتصادية تحدث تأثيرات عالمية وانقسامات سياسية تهدد مكانة العولمة واحدثت تأثيرات واسعة وعميقة للعقوبات الاقتصادية على روسيا، خصوصًا في سياق العولمة، وتُساهم العقوبات الاقتصادية في إعادة تشكيل الديناميكيات السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي من خلال:

اولاً: إعادة تشكيل التحالفات الدولية فقد دفعت العقوبات الاقتصادية على روسيا بعض الدول إلى إعادة النظر في تحالفاتها وشراكاتها الاقتصادية، بعض الدول اختارت التباعد عن الغرب خوفًا من التأثر بالعقوبات في حال أي خلاف ساسي مستقبلي مع الغرب، وتعمل الدول على تقليل من تبعيتها على للغرب والتوجه نحو التنمية المحلية والاكتفاء الذاتي، بينما اتجهت دول أخرى إلى تعزيز تعاونها مع روسيا، مما أدى إلى خلق انقسامات جديدة في النظام الدولي.

ثانيا: العقوبات الاقتصادية على روسيا قد تُحدث تغيرات جيوسياسية في المنظومة الاقتصاديَّة الدولية، مثل التوجه نحو التَّحالفات الإقليميَّة مثل "البريكس" وتحدي مكانة الدولار العالميَّة من خلال التَّبادل بالعملات الوطنيَّة بين روسيا وحلفائها.

ثالثا: العقوبات أوجدت اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، وأثرت العقوبات على الاقتصاد العالمي، نظرًا للدور الاقتصادي الكبير لروسيا،خاصةً في قطاعات حيوية مثل الطاقة والغذاء يرجع ذلك لطبيعة الاقتصاد الروسي المعتمد على هذه القطاعات، هذه الاضطرابات أثرت على الاقتصادات المحلية في العديد من الدول، مما أبرز ضعف الترابط الاقتصادي العالمي وفتح النقاش حول أهمية التنويع وتقليل الاعتماد على الاقتصادات الكبرى، وأدَّت العقوبات إلى صدمة اقتصاديَّة، تفاقمت بسبب التكامل الاقتصادي العالمي والعولمة، ممَّا أثر على التجارة الدوليَّة وسلاسل التوريد.

رابعا: الشركات متعددة الجنسيات أكثر الكيانات نقلا للصدمات الاقتصادية ويعود ذلك لطبيعتها وميزة انتشارها بين الدول وبذلك زادت من تأثير العقوبات دوليًا، سواء بانسحابها من الأسواق أو بنقل خسائرها إلى دول أخرى.

خامسا: التأثير على الأسواق المالية العالمية من خلال العقوبات التي استهدفت البنوك وتحديدا حظر نظام سويفت الذي ادى إلى تذبذب في الأسواق المالية، حيث تأثرت أسعار الأسهم والعملات، ونظام المدفوعات السلع الأساسية مثل النفط والغاز هذا التذبذب لم يقتصر على روسيا وحدها، بل امتد ليشمل الاقتصادات الكبرى الأخرى، مما أظهر الترابط المالي العالمي ومدى تأثير الأزمات المحلية على الاقتصاد العالمي.

سادسا: العقوبات أدت إلى تحديات كبيرة وزيادة الضغوط على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، حيث زادت الانقسامات السياسية داخل هذه المنظمات والنظر اليها انها منظمات مسيسة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والغرب، بعض الدول ترى أن استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية يتعارض مع مبادئ وقيم العولمة والتي اساسا يروج لها من قبل الغرب نفسه والتي تقوم على التعاون الاقتصادي العالمي الاسواق ورسملة العالم.

سابعا: تحفيز النقاش حول بدائل العولمة نتيجة للعقوبات، ظهرت نقاشات ومحاولات البحث عن نماذج اقتصادية بديلة عن العولمة الحالية، والتي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاديات المتقدمة، بعض الدول بدأت تستكشف خيارات مثل تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير اقتصاديات محلية أكثر استقلالية وظهر ذلك من خلال التعاونيات الاقتصادية بين روسيا والصين والهند وتركيا.

ثامنا: العقوبات على روسيا ساهمت في تراجع النفوذ الغربي في بعض المناطق من خلال ايجاد البديل عن طريق المؤسسات والشركات المحلية الروسية، او دول مثل الصين والهند التي بدأت بملء الفراغ الذي خلفته الدول الغربية في روسيا وبدا ذلك وضاحا في شركات الصينية التي دخلت السوق الروسي غير مكترثة للعقوبات، مما يُعزز تحولًا في موازين القوى العالمية .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الفتلاوي، أحمد حسين. (2010). "العولمة الاقتصادية والشركة القومية". *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 3*(16)، الصفحات 131-145.

عبد العزيز، احمد وزكريا، جاسم والطحان، فراس عبد الجليل. (2011). العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية". *مجلة الادارة والاقتصاد*(ع86)، الصفحات 61-84.

صلاح، أحميدة حسين وأيمن، بهناس سعيد. (2020). *اليات فرض العقوبات الاقتصادية*. العراق، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور: رسالة ماجستير غير منشورة.

سلطان، الاء وعلي ، جمال. (2021). مستقبل العلاقات الروسية – الصينية. *مجلة كلية القانون و العلوم السياسية – جامعة القاهرة*، الصفحات 345-346.

دوافليه، الهادي. (2015). الاتجاهات االحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على االجزائر. تأليف الهادي،دوافلية، *الاتجاهات االحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على االجزائر* (الصفحات 12-13). بسكرة: رسالة ماجستير غير منشورة.

زهيرة، بن طاع الله. (2019). " العقوبات الاقتصادية كاداة سياسية في العلاقات الدولية" العراق نموذجا". *مجلة الفكر للدراسة القانونية والسياسية، 148،6-156*.(6)، الصفحات 148-156.

محيسن، تيسير. (تشرين اول, 2001). التنظيمات السياسية و المنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني. *مجلة رؤية*، الصفحات 2-3.

عودة، جهاد ورمزي، سمير. (2017). " نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية". *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 3*(31)، الصفحات 577-600.

عبد الله، خبابه. (2015). *آثار العولمة الاقتصادية في ضوء السياسة السعرية* (المجلد 1). الازاريطة، الاسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.

دشر، ميثاق. (بلا تاريخ). النظرية الواقعية : دراسة في الاصول و الاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)). *اهل البيت*.

دوافلية، الهادي. (2015). *"الاتجاهات االحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على االجزائر" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير،بسكرة، الجزائر*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير،بسكرة، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.

رشدي، عميش. (2017). العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي. ام البواقي، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.

روبرتسون، رونالد. (1998). *العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية*. (احمد محمود، و نورا امين، المحررون) الجزيرة،القاهرة،مصر.: المجلس الأعلى للثقافة.

الزبن، سمير. (20 يوليو, 2020).
https://www.palestineforum.net/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%91%D9%81-%D9%88%D8%A7-2/. تاريخ الاسترداد الاحد 5, 2022، من ملتقى فلسطين.

سليم، سولاف. (2006). *"الجزاءات الدولية غير العسكرية"*. كلية الحقوق،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة.

هنتنجتون، صامويل. (1999). *صدام الحضارات* (المجلد 1). ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

التميمي، ظفر عبد. (2019). " العقوبات الأمريكية على روسيا وأثرها على أوروبا". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 16*(56)، الصفحات 1-16.

غربي، عبد الحليم عمار. (2013). *العولمة الاقتصادية رؤى استشارفية في مطلع القرن الواحد والعشرين* (المجلد 1). سوريا، حماه: دار ابي الفداء.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2006). *العولمة الاقنصادية (منظماتها -شركاتها - تداعياتها)*. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.

عبد العزيز، احمد واخرون. (2011). العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية. *مجلة الادارة و الاقتصاد*، الصفحات 61-84.

خبابه، عبد الله. (2015). *اثار العولمة الاقتصادية في ضوء السياسة السعرية " حالة الجزائر*. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

زياد، عمار. (2013). *"العولمة الاقتصادية ودورها في الازمات المالية "*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.: رسالة ماجستير غير منشورة.

رشدي، عميش. (2017). *" العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي"*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، الجزائر: رسالة ماجسيتر غير منشورة.

غربي، عبد الحليم. (2013). العولمة الافتصادية رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد و العشرين. سوريا – حماه: دار ابي الفداء العالمية.

الليثي، فاتن صبري. (2016). " العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الانسان المدنية والسياسية". *مجلة الفكر، 12*، الصفحات 151–164.

كوفمان، مايكل وميجاشيفا، كاتيا ونيشيبورك، براين ورادين، اندرو وتكاشيفا، اوليسيا واوبيرهولتزر، جيني. (2017). *عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم و شرق اكرانيا* (الإصدار ISBN: 978-0-9330-9606-7). كاليفورنيا، كاليفورنيا، سانتا مونيكا: ARROYO CENTER RAND.

مجلس التجارة والتنمية. (2013). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. *آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخاريجة و التخفيف من أثارها في التجارة و التنمية*، (الصفحات 4–20). جنيف.

البصراتي، محمد نور. (2022). "استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق–ايران–روسيا) نموذجا" . *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 3*(23)، الصفحات 159–182.

جديد، محمود جميل. (2009). *العقوبات الاقتصادية الدولية و منعكساتها على عملية التنمية " دراسة مقارنة مع الاشارة لحالة سوريا*. دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة.

مركز المستقبل. (2022). "صعوبات الإحلال: كيف تؤثر العقوبات التكنولوجية الغربية على الاقتصاد الروسي ؟". *مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*(1575)، الصفحات 1-3.

وزنة، مناصرية. (2020). *تطور مفهوم القوة في المنظور الواقعي*. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- رسالة ماجستير .

حيدر، ميادة علي. (2020). اوكرانيا في الادراك الروسي-الامريكي-الاوروبي دراسة في الازمة الاوكرانية 2014-2018. *مجلة قضايا سياسية / كلية العلوم السياسية /جامعه النهرين*، الصفحات 117-128.

دشر، ميثاق. (2016). " النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر))". *مجلة أهل البيت عليهم السلام، 1*(20)، الصفحات 368-433.

العقون، نادية. (2013). *"العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية""*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.باتنة، الجزائر: رسالة دكتوراه غير منشورة.

فروج، نجوى. (2018). *"إشكالية علمية النظرية في العلاقات الدولية"*. كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف.المسيلة،الجزائر.: رسالة ماجستير غير منشورة.

بيلو، والدن. (2010). *من أجل عولمة بديلة أفكار حول اقتصاد عالمى جديد* (المجلد 1). (فريدة النقاش، المحرر) الجزيرة، القاهرة،مصر: المركز القومي للترجمة.

إسماعيل، وائل محمد. (2008). *الهيمنة الامريكية رؤية في الاحتمال السياسي.*

وزنة. مناصرية. (2021). تطور مفهوم القوة في المنظور الواقعي. تأليف *تطور* (الصفحات 21–22). المسلية: رسالة ماجستير غير منشورة.

محمد، دعاء رضا وأفندي، عطية حسين. (7, 2014). التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما : بحث في تطور الفكر الإداري. *مجلة البحوث الإدارية، 3*(32)، الصفحات 168–212.

قدورة، عماد. (7, 2014). "محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب:أوكرانيا بؤرة للصراع". *سياسات عربية* ، الصفحات 44–53.

24) *https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/2/24/%D8%A7%D8%A7-811*. 2, 2022). تم الاسترداد من قناة الجزيرة.

24) *https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/2/24/%D8%A7%D8%A7-811*. 2, 2022). تم الاسترداد من قناة الجزيرة.

مصباح، عبد السلام علي ومحمد، السائح أحمد. (6, 2022). " العقوبات الاقتصاديَّة أحادية الجانب بين الشَّرعيَّة الدَّوليَّة وهيمنة الدّول الكبرى (إيران نموذجا)". *مجلة جاعة سرت للعلوم الانسانية، 1*(12)، الصفحات 103–124.

وكالات. (23 12, 2023). *الجزيرة نت*. تاريخ الاسترداد 3 1, 2024، من https://www.aljazeera.net/: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/12/23/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D8%B2%D8%A7%D8%AF%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-100

محمود، محمد عليوة. (17 1, 2023). مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (1991 – 2022). *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، 8*(16)، الصفحات 843 –880.

العربية. (4 2, 2023). *أميركا تحذر أنقرة من مساعدة موسكو.. وتلوح بالعقوبات*. تاريخ الاسترداد 7 8, 2024، من https://www.alarabiya.net/: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/02/04/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%A

نوفوستي. (22 2, 2024). *النفط والغاز والأغذية تتصدر التبادل التجاري الروسي التركي بالمليارات في 2023*. تاريخ الاسترداد 6 8, 2024، من https://arabic.rt.com/: https://ar.rt.com/x0zn

الشرق. (23 2, 2024). *عامان من حرب أوكرانيا.. الاقتصاد الروسي ينمو رغم العقوبات*. تاريخ الاسترداد 4 8, 2024، من الشرق: https://asharq.com/reports/81044/%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%-%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D9%85%D9%88

العربي الجديد. (23 2, 2022). *روسيا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية*. تاريخ الاسترداد 14 6, 2023، من صحيفة العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9

cnn بالعربية. (27 2, 2022). *ما آثار العقوبات الغربية المفروضة على اقتصاد روسيا؟* تاريخ الاسترداد 4 8, 2024، من cnn بالعربية: https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/27/russia-sanctions-on-economy-est-romwest-infographic

cnn

بالعربية. (15 3, 2022). *روسيا الدولة الأكثر تعرضا للعقوبات حول العالم.. فمن يليها؟* تاريخ الاسترداد 2 8, 2024، من cnn بالعربية: https://arabic.cnn.com/world/article/2022/03/15/countries-with-sanctions-russia-infographic

بشارة، عزمي. (27 2, 2022). روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، الصفحات 1–25.

رجوي، محمد. (2 3, 2022). *ملخص العقوبات الدولية التي فرضت على موسكو*. تاريخ الاسترداد 18 5, 2023، من وكالة الاناضول: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D8%B6%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%

العربي الجديد. (13 3, 2022). *القائمة الكاملة للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا* . تاريخ الاسترداد 23 5, 2023، من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%

منير، اسلام والمصلحي، محمد وعبد الرحمن محمد. (6 4, 2021). *المركز العربي للبحوث و الدراسات*. تاريخ الاسترداد 12 1, 2023، من المركز العربي للبحوث و الدراسات: http://www.acrseg.org/41868?fbclid=IwAR1XR-eYcqw1w4lxm8tYko2i7VD2b-I8_79ZFLmOI5wA-mumjqNGLJcdgtk

عودة، ليان. (20 5, 2020). *أبرز 10 حقائق عن الاقتصاد الروسي.. تعرف عليها*. تاريخ الاسترداد 2 6, 2023، من العربية: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2017/05/30/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-10-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9

صحيفه العربي الجديد. (25 5, 2023). *الشركات الصينية تتوسع في روسيا رغم العقوبات الغربية*. تاريخ الاسترداد 15 7, 2023، من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A

بن طاع، زهيرة. (6 6, 2019). العقوبات الاقتصادية كأداة سياسة في العلاقات الدولية " العراق نموذجا". *مجلة الفكر للدراسات القانونية و السياسية*، الصفحات 148-165.

منير، إسلام والمصلحي، محمد ومحمد، عبد الرحمن. (26 6, 2021). *الصراع الدولي .. مراحله وأساليب إدارته*. تاريخ الاسترداد 12 1, 2023، من المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/41868?fbclid=IwAR1XR-eYcqw1w4lxm8tYko2i7VD2b-I8_79ZFLmOI5wA-mumjqNGLJcdgtk

اليمني، سعيد. (22 9, 2023). *كيف ساعدت البنوك الصينية روسيا عقب حرب أوكرانيا؟* تاريخ الاسترداد 13 10, 2023، من الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين: https://apa-inter.com/post.php?id=7024

نصيرة، شيبان وطاهر، عباسة. (30 10, 2018). العقوبات الذكية:بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية. *مجلة الاجتهاد القضائي*(17)، الصفحات 263-278.

صخر، محمد. (25 11, 2019). *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية*. تاريخ الاسترداد 11 1, 2023، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية: https://www.politics-dz.com/ar/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85

المراجع الأجنبية

Arzoumanian, S. (2023). *"Spillovers from Russia to Neighboring Countries: Transmission Channels and Policy Options"*. Washington: International Monetary Fund.

Council of the EU. (2022, 3 2). Belarus' role in the Russian military aggression of Ukraine:Council imposes sanctions on additional 22 individuals and further restrictions on trade. *Press office - General Secretariat of the Council of the EU*(Rue de la Loi 175 - B-1048), 1-2.

Council of the EU. (2022, 2 22). EU adopts package of sanctions in response to Russian recognition of the non-government controlled areas of the Donetsk and Luhansk oblasts of Ukraine and sending of troops into the region. *Council of the EU, 151/22*(Rue de la Loi 175 - B-1048), 1-2.

Council of the EU. (2022, 2 28). Russia’s military aggression against Ukraine: Council imposes sanctions on 26 persons and one entity. *Press office - General Secretariat of the Council of the EU*(Rue de la Loi 175 - B-1048).

Council of the EU. (2022, 2 25). Russia’s military aggression against Ukraine: EU imposes sanctions against President Putin and Foreign Minister Lavrov and adopts wide ranging individual and economic sanctions. *Council of the EU*(Rue de la Loi 175 - B-1048).

Council of the European Union. (2014, 7 31). Adoption of agreed restrictive measures in view of Russia's role in Eastern Ukraine. *Press office - General Secretariat of the Council, PRESSE 437*(ST 12318/14), 1.

Council of the European Union. (2014, 7 29). EU restrictive measures in view of the situation in Eastern Ukraine and the illegal annexation of Crimea. *Press office - General Secretariat of the Council*, 1-24.

Efremenko, D. (2024, 1 19). "CONSOLIDATION OF THE WORLD MAJORITY: EXPANSION OF THE SCO AND BRICS, ITS SIGNIFICANCE FOR THE TRANSFORMATION OF INTERNATIONAL ORDER AND GEOPOLITICS IN THE NEAR AND MIDDLE EAST". *Russia and the Muslim World, 1*(323), pp. 29-51.

EU, C. o. (2022, 3 9). EU imposes restrictive measures on 160 individuals as a consequence of Russia's military aggression against Ukraine. *Council of the EU*(Rue de la Loi 175 - B-1048), 1-2.

European Commission . (2022, 7 15). Implementation of EU sanctions against Russia: Commission adopts proposal for "maintenance and alignment" package. *European Commission*(IP/22/4548), 1.

European Commission . (2023, 2 25). EU agrees 10th package of sanctions against Russia*. *European Commission*(IP/23/1185), 1-2.

European Commission. (2022, 6 3). Russia's war on Ukraine: EU adopts sixth package of sanctions against Russia. *European Commission*(IP/22/2802), 1-3.

European Commission. (2022, 4 8). Ukraine: EU agrees fifth package of restrictive measures against Russia. *European Commission - Press release*(IP/22/2332), 1-2.

European Commission. (2022, 3 15). Ukraine: EU agrees fourth package of restrictive measures against Russia. *European Commission - Press release*(IP/22/1761), 1-2.

European Commission. (2022, 12 16). Ukraine: EU agrees ninth package of sanctions against Russia. *European Commission*(IP/22/7652), 1-2.

European Commission. (2022, 10 6). Ukraine: EU agrees on eighth package of sanctions against Russia. *European Commission*(IP/22/5989), 1-2.

European Commission. (2022, 3 9). Ukraine: EU agrees to extend the scope of sanctions on Russia and Belarus. *European Commission - Press release*(IP/22/1649), 1-2.

European Commission. (2023). EU adopts 11th package of sanctions against Russia for its continued illegal war against Ukraine. *Official Journal - European Commission - IP/23/3429*, 1-3.

European Commission. (2023, 12 18). EU adopts 12th package of sanctions against Russia for its continued illegal war against Ukraine. *European Commission Official Journal*(IP/23/6566), 1-2.

European Commission. (2024, 2 23). EU adopts 13th package of sanctions against Russia after two years of its war of aggression against Ukraine*. *European Commission - Press release*(IP/24/963), 1-2.

European Council. (2014, 7 29). Statement by the President of the European Council Herman Van Rompuy and the President of the European Commission in the name of the European Union on the agreed additional restrictive measures against Russia. *European Council, PR PCE 140*(EUCO 158/14), 1-2.

European Council Council of the European Union. (2024, 2 2). *Infographic - Impact of sanctions on the Russian economy*. Retrieved 2 8, 2024, from European Council Council of the European Union: https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/impact-sanctions-russian-economy/

Fabrichnaya, E., & Marrow, A. (2023, 8 25). *Exclusive: Moscow demands bigger discounts from foreign companies exiting Russia*. Retrieved 9 4, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/markets/europe/moscow-demands-bigger-discounts-foreign-companies-exiting-russia-sources-2023-08-25/

Fabrichnaya, E., & Marrow, A. (2023, 5 25). *Russian central bank plays down impact of foreign company exits*. Retrieved 8 4, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/world/europe/russian-cbank-plays-down-impact-foreign-company-exits-2023-05-26/

Fabrichnaya, E., & Marrow, A. (2024, 1 16). *China's yuan ousts dollar to become most traded currency in Moscow in 2023*. Retrieved 1 30, 2024, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/markets/currencies/chinas-yuan-ousts-dollar-become-most-traded-currency-moscow-2023-2024-01-16/

Fabrichnaya, E., & Soldatkin, V. (2023, 11 30). *Revenues of Russia's top oil and gas producers fall 41% in first 9 months of 2023*. Retrieved 12 11, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/markets/commodities/revenues-russias-top-oil-gas-producers-fall-41-first-9-months-2023-2023-11-30/

Faulconbridge, G., & Fabrichnaya, E. (2023, 6 13). *Exclusive: Russian banker Kostin says the end of U.S. dollar dominance is nigh*. Retrieved 7 17, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/markets/currencies/russian-banker-kostin-says-end-us-dollar-dominance-is-nigh-2023-06-09/

Filatov, Y. V., & Pobyvaev, S. (2023, 1 17). "Change of the economic model of Russia's development as a response to the new geo-economic reality". *Мир новой экономики, 1*(doi: 10.26794/2220-6469), pp. 45-55.

Interfax. (2023, 7 25). *Russia to get "super pre-emptive right" to buy out foreigners' shares in strategic cos - draft decree*. Retrieved 7 12, 2023, from https://interfax.com/: https://interfax.com/newsroom/top-stories/92940/

Jones, C. (2022, 2 25). *The impact of throwing Russia out of Swift*. Retrieved 7 16, 2023, from FINANCIAL TIMES: https://www.ft.com/content/7a6613c7-f2f0-4111-aaca-88867c9b8a0a

Journal, O. (2023, 2 2023). *https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_1185*. Retrieved 4 24, 2023, from European commission.

Marrow, A. (2023, 12 8). *Putin's economic challenges are many but surmountable as election looms*. Retrieved 12 22, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/world/europe/putins-economic-challenges-are-numerous-surmountable-election-looms-2023-12-08/

Marrow, A. (2023, 9 23). *Russia's SWIFT alternative expanding quickly this year, central bank says*. Retrieved 8 2, 2024, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/business/finance/russias-swift-alternative-expanding-quickly-this-year-says-cbank-2022-09-23/

Medunic, F. (2023, 4 18). *Damage done: Ways to measure European sanctions' success against Russia*. Retrieved 7 23, 2023, from https://ecfr.eu/: https://ecfr.eu/article/damage-done-ways-to-measure-european-sanctions-success-against-russia/

Mikhail, Z. (2022, 11 7). The BRICS Mechanism as a Platform to Support Russian Interests in the Hostile Global Economic and Financial Environment. *Review of Business and Economics Studies*, pp. 6-17.

Mulder, N. (2022). THE SANCTIONS WEAPON Economic sanctions deliver bigger global shocks than ever before and are easier to evade. *FINANCE & DEVELOPMENT*, 20-23.

Official Journal of the European Union. (2022). amending Regulation (EU) No 269/2014 concerning restrictive measures in respect of actions undermining or threatening the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine. *Official Journal of the European Union*, 1-2.

Official Journal of the European Union. (2022). Eighth package - 5 October 2022. *Official Journal of the European Union L259 I*, 1-138.

pedersen, J. G. (2023, 11 1). *Carlsberg CEO: Russia has 'stolen our business'*. Retrieved 11 29, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/business/retail-consumer/carlsberg-ceo-russia-has-stolen-our-business-2023-10-31/

Pedersen, J. G. (2023, 11 1). *Carlsberg CEO: Russia has 'stolen our business'*. Retrieved 11 29, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/business/retail-consumer/carlsberg-ceo-russia-has-stolen-our-business-2023-10-31/

Pokrovskaya, O. (2022, 4). "Russia Logistic System Response to Western Sanctions Challenges: Bypass or Leveling?". *Bûlleten' rezul'tatov naučnyh issledovanij*(doi: 10.20295/2223-9987), pp. 48-73.

Safiullin, M. R., & Elshin, L. A. (2023, 1 27). "Sanctions Pressure on the Russian Economy: Ways to Overcome the Costs and Benefits of Confrontation within

the Framework of Import Substitution". *"Finansy: teoriâ i praktika"*(doi: 10.26794/2587-5671), p. 150161.

Safiullin, M. R., & Elshin, L. A. (2023, 1 27). "Sanctions Pressure on the Russian Economy: Ways to Overcome the Costs and Benefits of Confrontation within the Framework of Import Substitution.". *Finansy: teoriâ i praktika, 1*(27), pp. 150-161.

Shevtsov, S. (2022, 5 17). "Ontological drift of causes". *Doksa*, pp. 41-50.

Soman, D. (2023, 5 10). One year of Ukraine-Russia conflict: Assessing the causes, impact, and prospects for resolution. *International Journal of Political Science and Governance, 5*(DOI: https://doi.org/10.33545/26646021.2023.v5.i1e.246), pp. 363-363.

Stolyarov, G., & Marrow, A. (2023, 12 1). *Russia seizes control of St Petersburg airport from German, Gulf investors -decree*. Retrieved 12 27, 2023, from https://www.reuters.com/: https://www.reuters.com/markets/europe/russia-seizes-control-st-petersburg-airport-german-gulf-investors-decree-2023-12-01/

The World Bank. (2022). *RUSSIAN FEDERATION*. Retrieved 11 2, 2022, from https://www.worldbank.org/en/home: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/d5f32ef28464d01f195827b7e020a3e8-0500022021/available/mpo-rus.pdf

Thoti, K. K., & Sudheer, K. (2023). "Global Economic Conditions are being Affected by the Conflict between Ukraine and Russia". *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*.

Union, C. o. (2023, 3 15). *https://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/restrictive-measures-against-russia-over-ukraine/*. Retrieved 4 7, 2023, from European Council Council of the European Union.

Union, O. J. (2023). Legislation 23 February 2022. *Official Journal of the European Union*.

world trade organization. (2022). *TRADE STATISTICS AND OUTLOOK Russia-Ukraine conflict puts fragile global trade recovery at risk.* Geneva: PRESS RELEASE world trade organization PRESS/902.

world trade organization. (2022). *TRADE STATISTICS AND OUTLOOK Russia-Ukraine conflict puts fragile global trade recovery at risk.* Geneva: PRESS RELEASE world trade organization PRESS/902.

Беломестнов, В. Г., & Беломестнов, И. В. (2022). "Формирование новой экономики России в условиях трансформации экономических систем". *Вестник Забайкальского государственного университета, 6*, pp. 101-113.

Юрьевна, Б. К., Александрович, О. Э., Клименкова, М. С., Борисовна, Г. Ю., & Владимировна, М. Г. (2023). "Формирование инновационной экономики России в условиях санкционного давления". *Инновации и инвестиции, 1*, pp. 309-311.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE EFFECTIVENESS OF ECONOMIC SANCTIONS IN THE ERA OF GLOBALIZATION: THE RUSSIAN FEDERATION AS A MODEL

By
Forat Samir Yousef Abahre

Supervisor
Dr. Abdul Rahem Al-Shobaki

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning and political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2024

THE EFFECTIVENESS OF ECONOMIC SANCTIONS IN THE ERA OF GLOBALIZATION: THE RUSSIAN FEDERATION AS A MODEL

By
Forat Samir Yousef Abahre
Supervisor
Dr. Abdul Rahem Al-Shobaki

Abstract

The thesis explores the Western-Russian conflict through the perspective of economic sanctions imposed on Russia in the context of globalization, and Russia's strategic responses to these sanctions. The study provides a comprehensive analysis of the sanctions and their impact on the Russian economy and the global system, with a focus on the geopolitical dimensions of the conflict.

Objectives: The study aims to answer the main question: "How effective are economic sanctions in the era of globalization?" through analyzing the case of Western sanctions imposed on the Russian Federation.

Hypotheses: The study assumes that economic sanctions against a country with an economy the size of Russia can have tangible effects on the global economy and the dynamics of globalization.

The methodology of the study involves: The study applies a case study approach to analyze the Russian Federation as an example of a country subjected to economic sanctions, and utilizes the national interest framework to understand the conflict between Russian and Western national interests. It also employs descriptive and analytical tools to evaluate the impacts of the sanctions.

findings include: The researcher arrived at several key findings, among the most important are:

The economic sanctions imposed on the Russian economy have led to an economic shock, causing logistical disruptions, rising fuel prices, shortages of materials, and an increase in food prices. This has been exacerbated by the nature of globalization and the global market, which has amplified the impact of the sanctions worldwide, raising global economic costs and causing global inflation. There are also future implications for international alliances and blocs, in addition to threatening the global status of the U.S. dollar.

Keyword: Economic sanctions, Globalization, The Russo-Ukrainian War.